

حقوق

الإنسان

والرعاية اللاحقة
وأثرها في البيئة الاجتماعية

دراسات عربية في رعاية
أسر السجناء والمفرج عنهم

لواء دكتور / سيد محمد دين
القاهرة - ٢٠٠٦

الكتاب: حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة

وأثرها فى البيئة الاجتماعية

المؤلف: لواء د/ سيد محمددين

الطبعة: الأولى عام ٢٠٠٦

الناشر: الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان

أفرست

٣٣ شارع القصر العينى/السيدة زينب

ت/ف : ٣٦٥٨٨٢٢

E-Mail: wassan555@yahoo.Com

تصميم الغلاف: م/ خالد همام

إخراج خارجى: أ / حسنى محمد

إخراج داخلى: أ / أحمد أمين

إشراف: المدير الفنى/ محمد ابو زهرة

الطباعة: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع

شارع المرور الدراسة - القاهرة

تليفون ٥٩٠٣٠٣٠ - ٥٩٠٣٥٣٥

رقم الإيداع: ٨٧٤٦ / ٢٠٠٦ م

التسجيل الدولى: 779 - 6855 - 0 - 9 - 7

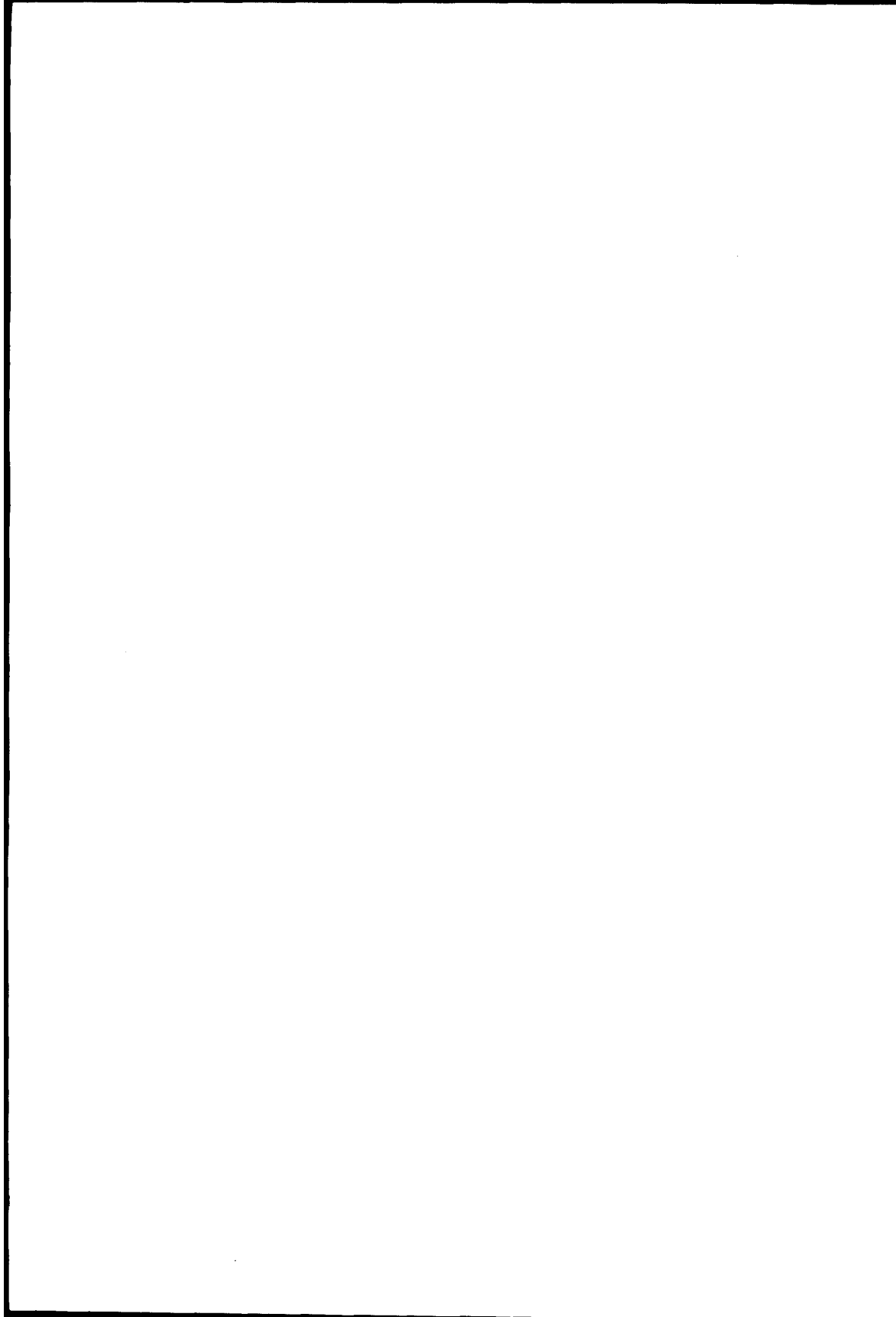
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا

عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾

سورة الزمر الآية (٥٣)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ





أحمد

إلى روح والدي

إلى روح والدي

فلولا وعاهما

لما وصلت إلى ما وصلت إليه

رب ارحمهما كما ربياني صغيراً





وزارة الخارجية



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكر ونقابة

يشهد مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان (بناء)

بخالص الشكر والتقدير

إلى سيادة / اللواء الدكتور / سيد محمد حسن

مساعد أول وزير الداخلية مدير الإحالة العامة لأمنية وفنلق الشرطة

وذلك تقديراً لسيادته لمساهماته الجليلة فى مجال

نشر فكر وثقافة حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية

القاهرة فى ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦

المنسق الوطنى للمشروع

ح. م. ح.

سفير / أحمد حجاج



تقديم :

قال الله تعالى فى كتابه العزيز، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ صدق الله العظيم، الآية (٢١٦) سورة البقرة.

فى الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٩٨ صدر قرار وزارى بتعيينى مديراً لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية نقلاً من الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية، حيث كنت أعمل مساعداً للمدير بها..

أظلمت الدنيا من حولى واسودت فى عيني، حيث رأيت نهاية حياتى الوظيفية قد اقتربت.. فمعظم أساتذتى وزملائى السابقين من المدراء كانت إدارة الرعاية اللاحقة محطتهم الوظيفية الأخيرة، لعدم استطاعتهم تحقيق أهداف الإدارة التى أنشئت من أجلها بتقديم يد العون والمساعدة لأسر السجناء والمفرج عنهم فى ظل الظروف الاقتصادية المتواضعة والموروثات الاجتماعية والثقافية البالية والاتجاهات الدينية المتشددة والمتطرفة، فالمجتمع يرفض هذه الفئة ويرفض التعامل معها أو مساعدتها.. لهذا كانت الرعاية اللاحقة المحطة الأخيرة لمن يعمل مديراً لها.

توجهت إلى السيد اللواء / وحدى صالح.. مساعد أول وزير الداخلية لشئون الضباط، واستفسرت من سيادته عما فعلته من ذنب أو جرم أو إثم كى تنتهى حياتى الوظيفية على هذا النحو وبهذه السرعة، لأننى أزعم أننى مازلت أستطيع بذل الكثير من الجهد وتقديم المزيد من العطاء.

ابتسم فى هدوئه المعروف وبصوته الخافت المعتاد وقال لى : لقد ولت أزمنة التكدير والتنكيل، نحن نريد أن نبدأ عصراً يعتمد على العلم والعمل من أجل تحقيق استراتيجيات التطوير لجميع قطاعات ومصالح وإدارات الشرطة.. وقد رأينا أنك قادر على تطوير أداء هذه الإدارة وتفعيل دورها.. كلمات هادئة بسيطة تمت فى دقائق نزلت برداً وسلاماً على قلبى وعقلي، لأننى وجميع زملائى نثق فى هذا الرجل ونعلم أنه لا يقول أبداً إلا الحق والصدق وليس له مآرب إلا المصلحة العامة للوزارة والوطن.

تسلّمت عملي واكتشفت أنني أعمل في مجال مهم متصل بتطبيق حزمة من حزم حقوق الإنسان خاصة بتقديم الرعاية الكاملة لأسر السجناء والمفرج عنهم، وأنه يمكن النجاح في هذا العمل بشرط الاقتناع به والتفاني في أدائه، وبدأت في الاستماع بقلب مفتوح لآراء جميع العاملين بالإدارة من ضباط وأفراد وعاملين مدنيين والاطلاع على كل ما كتبه أساتذتي وزملائي من المدراء السابقين في شأن تطوير العمل بإدارة الرعاية اللاحقة. وصادف ذلك أنني كنت بصدد إعداد بحث علمي ضمن مقتضيات حصولي على درجة الماجستير في علوم البيئة من جامعة عين شمس فقامت بتعديل موضوع البحث من مجال البيئة الطبيعية بعنوان دور الشرطة في حماية البيئة من التلوث إلى بحث في مجال البيئة الاجتماعية بعنوان " تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية " وقمت بإعداد دراسة ميدانية عن أسباب ومعوقات عدم قيام هذه الإدارة بأدوارها وتحقيق أهدافها المنوطة بها في مجال رعاية أسر السجناء وتقديم يد العون لهم وللمفرج عنهم، حصلت بمقتضاها على درجة الماجستير في علوم البيئة واستفدت من نتائج الدراسة بعرض توصياتها في إطار استراتيجية جديدة مقترحة لتطوير عمل الإدارة للسيد وزير الداخلية، وتمت الموافقة عليها والبدء في تنفيذها لتكون الرعاية اللاحقة المحطة المؤثرة والعلامة البارزة في مشوار حياتي العملية حتى الآن.

ولهذا بدأت بالآية الكريمة من سورة البقرة لتكون عبرة ونبراساً لكل الإخوة والزملاء والأبناء في هيئة الشرطة بمصر والعالم العربي.. وهكذا جاء هذا الكتاب.

المؤلف

مقدمة :

الرعاية اللاحقة حق من حقوق الإنسان خاص بفنتى أسر السجناء والمفرج عنهم وهى تعتبر من أكثر الموضوعات التى أثارت الجدل فى العصر الحديث لاعتراف الجميع بأهميتها وجدواها وضرورتها لإعادة التوازن إلى الحياة الاجتماعية، وفى المقابل عدم استطاعة كثير من دول العالم القيام بأية أدوار إيجابية من أجل تحقيقها وتفعيل أدوارها. وقد أكدت معظم الدراسات على أن هناك العديد من العوامل التى تساهم فى خلق فكرة الجريمة لدى الجاني، وفى اكتمال حلقات دورة السلوك الإجرامى المؤدى فى النهاية إلى إتمام النتيجة المؤتم عليها عقابيا. بيد أن تلك العوامل بنتائجها مهما وصلت درجة مسئولية الجاني عنها وبور إرادته فيها فإن للمجتمع - لا شك - دورا أيضا فيها قد يكون مباشرا أو غير مباشر.

ولذا فإن العدالة تقضى - ما دام للمجتمع دور فى ارتكاب الجاني لجريمته - أن يتحمل ذلك المجتمع قدراً من المسئولية عنها. ومن ثم لا يقتصر دوره إطلاقاً على مجرد تكليف آلياته وتوجيه أجهزته لتوقيع العقوبة على الجاني من خلال موقف سلبي يتمثل فى إتمام التنفيذ أو الإشراف على مراحل المختلفة. بل إنه يتعين نزولاً على ما تقتضيه تلك العدالة ضرورة أن يرسم له دور أكثر إيجابية ليس اعتماداً فحسب على حقيقة مشاركته للجاني - ولو بأى قدر - مسئولية العوامل التى ساهمت فى إنكاء تيار الجريمة وإتمام نتائجها لديه، وإنما اعتماداً على العديد من العوامل الأخرى التى تحتم ضرورة مساءلة المجتمع عن الجاني ذاته، وكذلك عن تبعات تنفيذه لعقوبته.

ويمكن إجمال أهم تلك العوامل فى أمرين^(١) :

أولاً : أن المجتمع مهما وصلت درجة امتعاضه للجريمة أو استيائه منها، فإن تبعات تنفيذ العقوبة على الجاني وآثارها السيئة عليه سترتد فى النهاية إلى ذات المجتمع باعتباره مسئولاً عنها، والمكلف بضرورة العمل على حل مشكلاته والحيلولة دون تورطه فى بؤر التردى الإجرامى المخربة والهادمة للبيئة الاجتماعية.

(١) أحمد ضياء الدين محمد خليل، "الجزاء الجنائي بين العقوبة والتدبير" دراسة تحليلية مقارنة للعقوبة والتدابير الاحترازية، مطبعة الطوبجي، القاهرة ٩٦ - ١٩٩٧.

ثانياً : أن الجانى فى أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية منذ بدء اتهامه وحتى صيرورة الحكم نهائياً وتنفيذه عليه، فإنه دائماً وأبداً ما زال إنساناً يدخل فى عداد المجتمع سواء بنفسه أم بواسطة أفراد أسرته وهو الأمر الذى يترتب عليه ضرورة إدخاله فى دائرة اهتمامات ذلك المجتمع فى كافة مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية منها.

وتأسيساً على ذلك، فإن مسئولية المجتمع عن دوره فى الجريمة، يتمثل فى ضرورة قيامه بواجبه فى تأهيل المحكوم عليه أثناء استيفائه لعقوبته، وأيضاً عقب الإفراج عنه بشكل يكفل له إعادة اندماجه فى المجتمع بصورة طبيعية عقب إتمام تنفيذه لها.

ومن هنا كان اهتمام المجتمع الدولى بهذه القضية وهو ما أدى إلى صدور ما يسمى بمجموعة قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان التى توصى بتحقيق هذه الواجبات.

وفى سبيل تفعيل مواد هذه القواعد لابد من توافر عدة أمور :

أولاً : تضمين التشريعات والقوانين واللوائح المحلية الخاصة بالتعامل مع السجناء ما جاء بهذه القواعد، وهو أمر سهل التنفيذ لأنه لا يتطلب سوى مجموعة من الإجراءات تبدأ بطلب الأجهزة المعنية فى الحكومة وتنتهى بموافقة السلطة التشريعية.

ثانياً : توافر الإمكانيات المادية وتحتاج لميزانيات ضخمة، وتوفير الكوادر الفنية المدربة للتعامل مع السجناء وأسرههم وهو أمر قد يكون من الصعوبة بمكان بالنسبة لكثير من الدول النامية للظروف الاقتصادية المتردية.

ثالثاً : توافر فكر ورأى عام مستنير يتقبل المفرج عنه من السجن باعتباره مواطناً سدد ثمن أخطائه، ومن حقه أن يعود مواطناً صالحاً وسط الجماهير يشارك فى دفع عجلة التنمية، كما لابد من توافر قناعة بضرورة مساعدة أسر السجناء الذين لا عائل لهم فى عبور محنة سجن عائلهم لحين عودته، حتى لا تتفكك أسرهم ويتشرد أطفالهم ويزداد عدد الذين يدخلون فى عداد المجرمين يوماً بعد يوم.

وهو أمر قد يبدو صعباً فى ظل موروثة دينية وثقافية تاريخية قديمة ترفض الخطأ ومن يرتكبه وتستنكر التعامل معه وفى ضوء تلك المفاهيم كانت هذه الدراسة التى تركز

على تقديم عرض نظري عن تاريخ الرعاية اللاحقة عالمياً وقومياً وأسسها ومبادئها وتقييم دورها من منظور نظريتي النسق والتخطيط الاجتماعي من خلال تخصيص باب للدراسة النظرية.

كما تركز الدراسة على معرفة العقبات والعوائق الداخلية والخارجية التي تحد من عدم تطبيق مبادئ الرعاية اللاحقة، ومدى وعي المجتمع بضرورة مساعدة فئة أسر السجناء والمفرج عنهم من أجل تحقيق أمن واستقرار المجتمع وذلك من خلال عمل دراسة ميدانية تم فيها تطبيق استمارة استبيان وتفرغ إيجابياتها وتحليلها والتوصل لنتائجها. وتم تبويب الكتاب على النحو التالي :

الباب الأول : الأبعاد النظرية للرعاية اللاحقة.

الفصل الأول : منهجية دراسة الرعاية اللاحقة.

أولاً : مشكلة الدراسة.

ثانياً : أهداف الدراسة وأهميتها.

ثالثاً : تساؤلات وفروض الدراسة.

رابعاً : نوع ومنهج وأسلوب الدراسة.

خامساً : مجالات الدراسة.

سادساً : الدراسات السابقة والاستفادة منها.

سابعاً : مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني : الرعاية اللاحقة للكبار وحقوق الإنسان.

أولاً : الرعاية اللاحقة عالمياً.

ثانياً : الرعاية اللاحقة عربياً.

ثالثاً : فلسفتها وأهدافها ومبادئها.

رابعاً : نطاقها ووظائفها.

الفصل الثالث : الرعاية اللاحقة للأحداث وحقوق الإنسان.

أولاً : مفهوم الرعاية اللاحقة للأحداث.

ثانياً : نشأة الرعاية اللاحقة للأحداث وتطورها.

ثالثاً : أنواع الرعاية اللاحقة للأحداث.

رابعاً : نموذج مقترح للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي.

الفصل الرابع : تقييم دور الرعاية اللاحقة من منظور نظريتي النسق

والتخطيط الاجتماعي.

أولاً : مفاهيم مرتبطة بنظرية النسق الاجتماعي.

ثانياً : دور إدارة الرعاية اللاحقة من منظور التخطيط الاجتماعي.

ثالثاً : نموذج التقييم بأسلوب المدخلات والمخرجات.

الباب الثاني : الدراسة الميدانية للرعاية اللاحقة.

الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالمفرج عنهم.

ثانياً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بأسر السجناء.

ثالثاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالقاتمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة.

الفصل الثاني : عرض النتائج ومستخلصاتها وتوصيات الدراسة.

أولاً : عرض النتائج.

ثانياً : مستخلصات النتائج.

ثالثاً : التوصيات.

الفصل الثالث : التطبيقات العملية للشرطة المصرية في مجال تفعيل مبادئ حقوق الإنسان في مجال الرعاية اللاحقة.

أولاً : الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في إطار تفعيل دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة.

ثانياً : استراتيجية إدارة شرطة الرعاية اللاحقة من أجل تحقيق أهدافها.

ثالثاً : التنسيق بين إدارة شرطة الرعاية اللاحقة والأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة في مصر.

الفصل الرابع : الدليل الخدمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء والمفرج عنهم على مساعدتها.

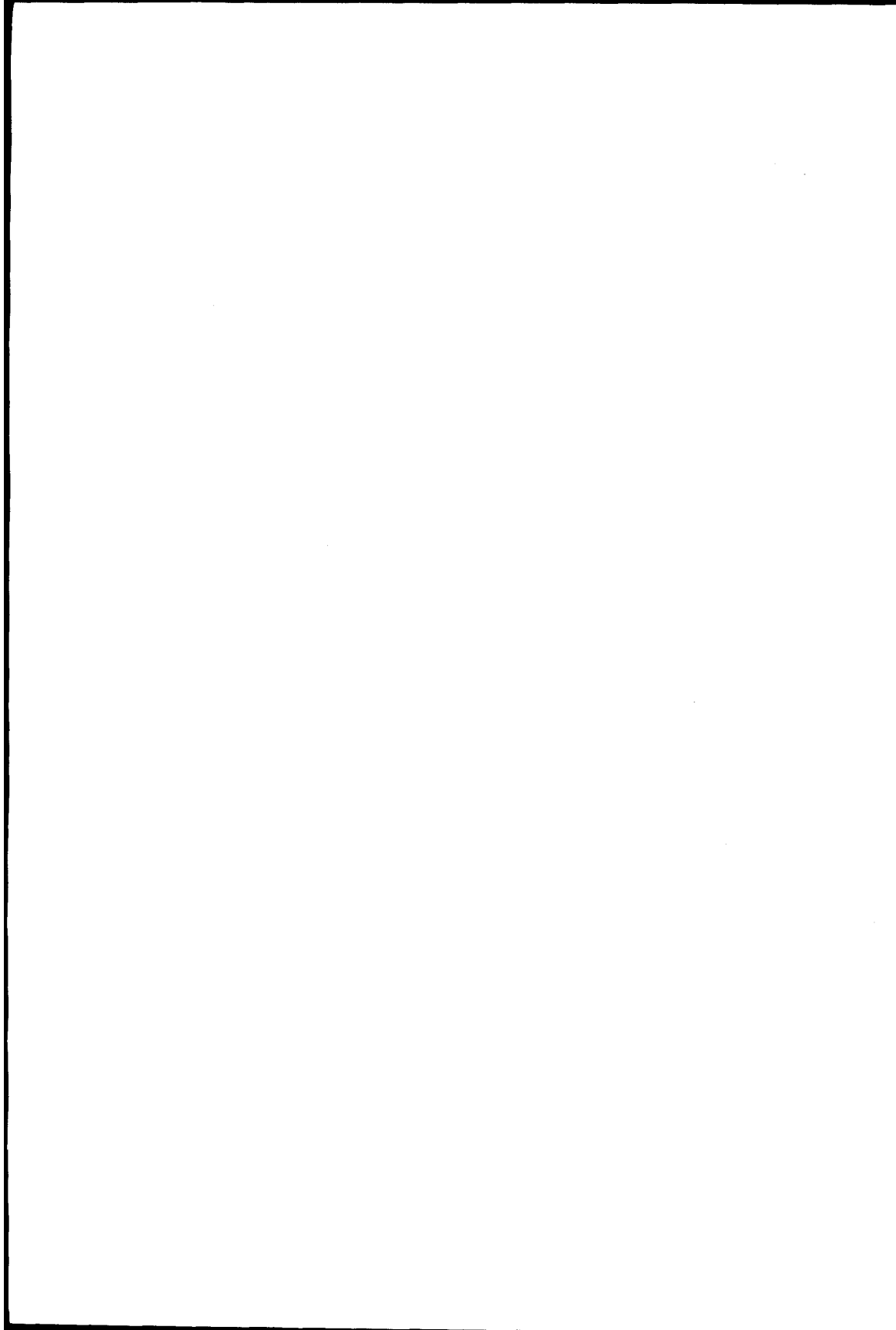
أولاً : بالنسبة لأسر السجناء.

ثانياً : بالنسبة للمفرج عنهم.

عرض الملاحق.

قائمة المراجع.

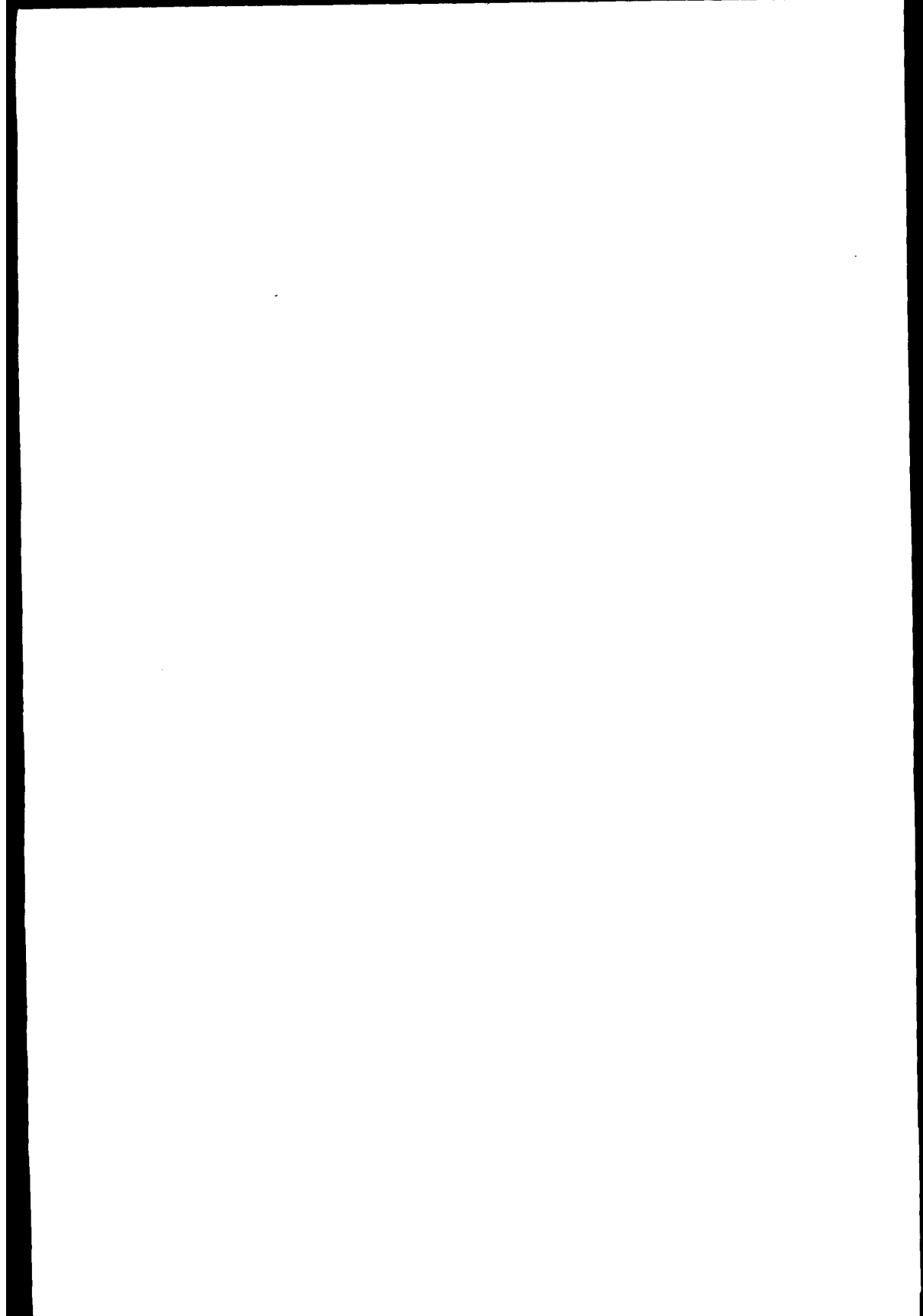
قائمة المحتويات.



الباب الأول

الأبعاد النظرية للرعاية اللاحقة

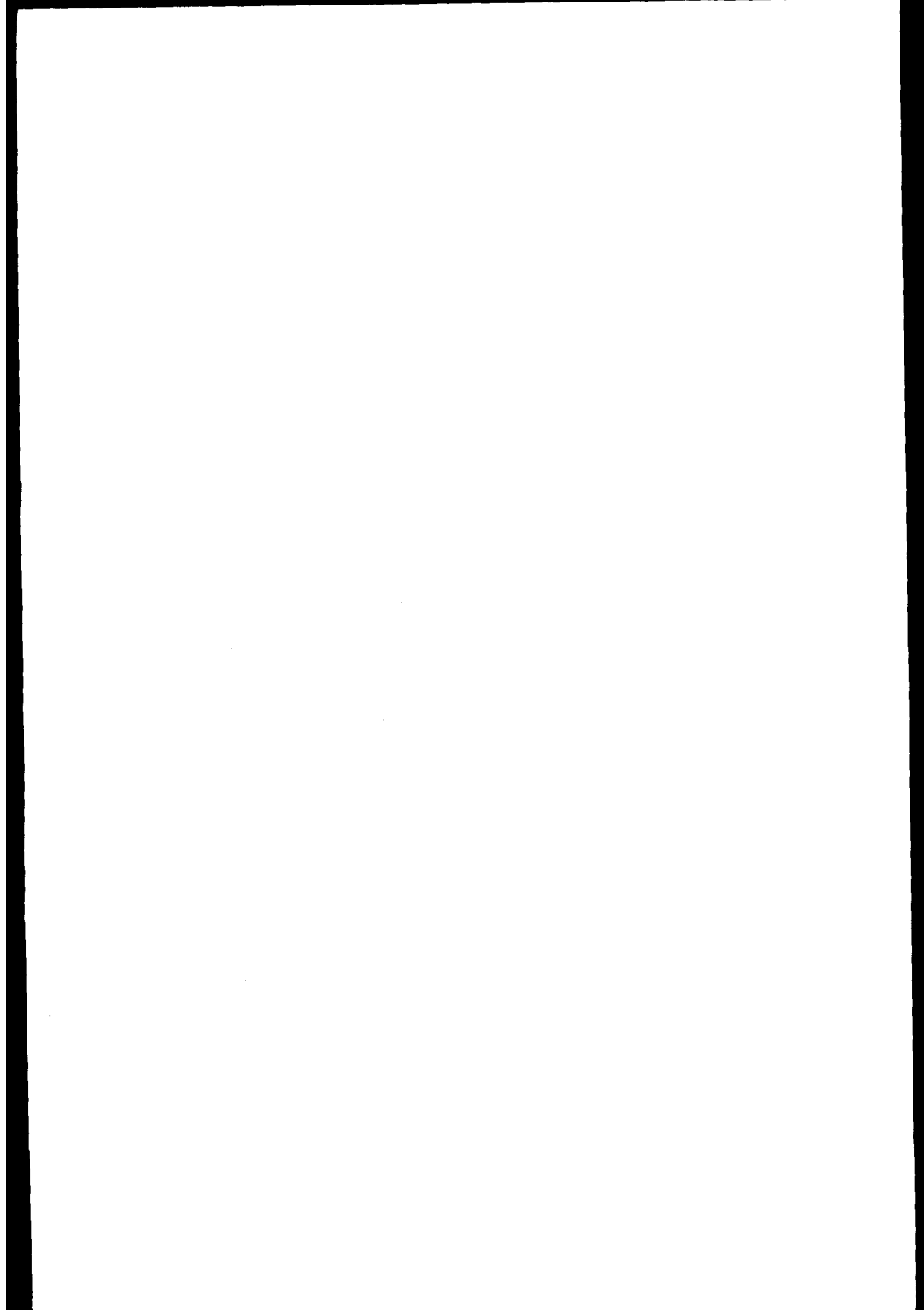
- الفصل الأول : منهجية دراسة الرعاية اللاحقة.
- الفصل الثاني : الرعاية اللاحقة للكبار وحقوق الإنسان.
- الفصل الثالث : الرعاية اللاحقة للأحداث وحقوق الإنسان.
- الفصل الرابع : تقييم دور الرعاية اللاحقة من منظور نظريتي النسق والتخطيط الاجتماعي.



الفصل الأول

منهجية دراسة الرعاية اللاحقة

- أولاً: مشكلة الدراسة.
- ثانياً: أهداف الدراسة وأهميتها.
- ثالثاً: تساؤلات وفروض الدراسة.
- رابعاً: نوع ومنهج وأسلوب الدراسة.
- خامساً: مجالات الدراسة.
- سادساً: الدراسات السابقة والاستفادة منها.
- سابعاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة.



الفصل الأول

منهجية دراسة الرعاية اللاحقة

تمهيد :

إذا كانت هيئة الشرطة هي إحدى أجهزة الدولة التي أخذت على عاتقها العديد من المهام الأمنية في حماية البيئة الإنسانية والطبيعية والاجتماعية في المجتمع من التدهور واعتبارها حقاً لا بد أن يكفل لكل مواطن، ويؤكد على أهمية أن يعيش الإنسان في بيئة ملائمة، فكان لا بد وأن يكون لها دور فاعل بتطبيق قواعد حقوق الإنسان في مجال الرعاية اللاحقة لمساعدة أسر السجناء والمفرج عنهم وتقديم يد العون لهم لتقريبهم وتقي مجتمعاتهم شر عودتهم للجريمة مرة أخرى، وتعمل على غرس القيم الاجتماعية الصالحة فيهم فضلاً عن تأهيلهم اجتماعياً لإعادة تكيفهم للحياة الطبيعية حفاظاً على البيئة الطبيعية والإنسانية بها.

وتبدأ الرعاية اللاحقة منذ دخول المحكوم عليه السجن، مع أسرته ثم مع المحكوم عليه ذاته عقب الإفراج عنه. ويتلخص الدور المباشر الذي تقوم به في التأثير على البيئة الاجتماعية ، في محاولة لإيجاد بيئة أكثر ملائمة وتهينة لإعادة الحياة الطبيعية لهذه الفئة وذلك من خلال:

- 1- مساعدتهم في الحصول على العمل المناسب الشريف الذي يتعيشون منه حتى يتكيفوا مع المجتمع ولا يعودوا إلى السلوك الإجرامي ثانية.
- 2- مساعدتهم في إقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخرى وتقديم الدعم المادي اللازم للمشروعات المقامة فعلاً.
- 3- تقديم المساعدات المادية لأسر السجناء - المستحقين - المقررة طبقاً لقانون الضمان الاجتماعي.
- 4- المساعدة في إنهاء الإجراءات الإدارية لأسر السجناء والمفرج عنهم لدى الجهات المختلفة بالجهاز الإداري في الدولة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أو رخص القيادة أو جوازات السفر.... إلخ.
- 5- تقديم المساعدات في مجال الخدمات التعليمية والصحية لأسر السجناء كإعفاء أبنائهم من المصروفات المدرسية وغير ذلك من أنواع المساعدات الأخرى.

ولتحقيق هذه المهام كان ضروريا أن تتضافر كل جهود الأجهزة المعنية في الدولة سواء الحكومية أو قطاعات المجتمع المدني المختلفة.

وعلى الرغم من التصريحات الكثيرة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة وكبار قادة الأمن والتي تتضمن في فحواها وتوجهاتها التأكيد على ما تبذله الدولة من جهود كبيرة في رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم وإعادة تأهيلهم باعتبارهم فئة تحتاج إلى اهتمام لتحقيق أكبر فائدة للمجتمع، فقد تم رصد وتسجيل الملاحظات التالية :

١. وجود نداءات يومية واستغاثات من أسر السجناء والمفرج عنهم على طيات الصحف القومية والمعارضة يطلبون العون والمساعدة - وكذا من خلال المظالم والشكاوى والبرقيات التي ترسل للوزارات والأجهزة المعنية - خاصة بهذا الشأن.
٢. اعترافات كثير من مرتكبي الجرائم في بيئة المجتمع بعد الإفراج عنهم وتبرير عودتهم للجريمة بسبب إغلاق كل أبواب الرزق الحلال في وجوههم ورفض المجتمع التعامل أو تشغيلهم باعتبارهم - حسب المفهوم الدارج - من أرباب السوابق.
٣. أن كثيرا من أجهزة وقطاعات الدولة لا ترحب بتقديم المساعدات اللازمة لهذه الفئة لأسباب ثقافية ونفسية وعقائدية وعادات موروثة.. وهو ما يعتبر عائقا وماعنا من قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ مهامها على الوجه المأمول.
٤. تعدد أجهزة وقطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية في بيئة المجتمع - والمعنية بمساعدة ورعاية أسر السجناء والمفرج عنهم - يشكل عائقا آخر لعدم وجود خطة للتنسيق والتعاون التام فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى مردودات سلبية على طبيعة عمل أجهزة الرعاية اللاحقة ومن ثم على هذه الفئة وبالتالي على المجتمع.
٥. الإمكانيات المتاحة والمخصصة لمساعدة هذه الفئة لا تكفي، الأمر الذي قد يؤدي إلى انحراف عدد كبير من أفراد أسر المحكوم عليهم عقب تنفيذ عائلهم عقوبة السجن.
٦. عدم معرفة الكثير من فئات المجتمع ومن بينهم فئة المحكوم عليهم وأسراهم بوجود إدارة متخصصة بوزارة الداخلية تقوم بمهام الرعاية اللاحقة لأسر السجناء والمفرج عنهم الأمر الذي قد ينبئ عن قصور في عملية التوعية بالأهداف والمهام الإنسانية المنوطة بها حماية للبيئة الاجتماعية قبل أن تكون حماية لهذه الفئة.

وكان من الضروري تبني أحد البحوث لهذه المشكلة بالدراسة على الصعيدين النظري والميداني من أجل الوصول إلى رؤية جديدة وتوصيات تسهم في تفعيل حق من حقوق الإنسان في مجال دعم قدرات الجهات المعنية بتطبيق وتقديم الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجن وأسره. لذا كانت هذه الدراسة :

أولاً : مشكلة الدراسة :

رغم أن التشريعات على المستوى المحلي والدولي تقر بأهمية الرعاية اللاحقة وأنها يجب أن تبدأ مع دخول المسجون المؤسسة العقابية إلا أن الواقع العملي يشير إلى عودة كثير من المفرج عنهم إلى السجن مرة أخرى كما هو موضح بالبيان التالي الذي يشير إلى إجمالي من دخلوا السجن عام ٩٧ ويوضح أعداد من دخل منهم لأول مرة وأعداد العائدين الذين سبق دخولهم السجن أكثر من مرة.

بيان السجناء الذين دخلوا السجن لأول مرة والعائدين له عام ١٩٩٧م:

- عدد السجناء الذين دخلوا السجن لأول مرة ١٩٦٠٩ مسجونين.
 - العائدون للسجن بعد السابقة الأولى عدد ١٧٤٣٠ سجيناً.
 - العائدون للسجن وكانت لهم سابقتان عدد ٢٧٤٣ سجيناً.
 - العائدون للسجن وكانت لهم من ثلاث إلى خمس سوابق عدد ١٩٧٦ سجيناً.
 - العائدون للسجن وكانت لهم من ست إلى عشر سوابق عدد ٤٩٥ سجيناً.
 - العائدون للسجن وكانت لهم من إحدى عشرة إلى عشرين سابقة عدد ٩١ سجيناً.
 - العائدين للسجن وكانت لهم أكثر من عشرين سابقة عدد ١٧ سجيناً.
- ليصبح إجمالي من دخل السجن عام ١٩٩٧ عدد ٤٢٣٦١ سجيناً، منهم ٢٢٧٦٢ عادوا للسجن بعد حبسهم مرة أو أكثر.

ومن البيان السابق يلاحظ ارتفاع نسبة المفرج عنهم العائدين إلى الجريمة حيث بلغت نسبتهم ٥٤ ٪ من إجمالي عدد من دخلوا السجن عام ١٩٩٧م مما قد يشير إلى وجود خلل أو قصور في خدمات الرعاية التي تقدم لهذه الفئة الأمر الذي أدى إلى عودتهم للجريمة مرة أخرى.

ولما كانت الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم عملية مكملة لا غنى عنها للمعاملة الإصلاحية داخل السجن، وبأن العودة إلى الجريمة يعد مؤشراً بالغ الدلالة على وجود قصور في السياسة الإصلاحية قبل الإفراج وبعده، الأمر الذى يحتم دراسة الدور الوظيفى الذى تقوم به إدارة الرعاية اللاحقة والتعرف على العوائق والعقبات التى تواجهها على المستوى الداخلى والخارجى، إلى جانب دراسة وتقييم مستوى الخدمات المقدمة لأسر السجناء بهدف وضع الحلول والتوصيات الكفيلة بمواجهة وعلاج هذه المشكلة.

ثانياً : أهداف الدراسة وأهميتها :

١- أهداف الدراسة :

- أ - تهدف الدراسة إلى الوصول إلى رؤى جديدة وتوصيات يمكن أن تسهم فى تفعيل حق من حقوق الإنسان فى مجال دعم قدرات الجهات المعنية بالرعاية اللاحقة بهدف وضع فئة المفرج عنهم وأسرى السجناء فى بيئة اجتماعية ملائمة ورعايتهم ووقايتهم من الانحراف والعودة إلى الجريمة مرة ثانية، مما يساعد على خلق الإحساس لدى هؤلاء بأن المجتمع الذى أساءوا إليه بارتكاب جريمة، لم يهملهم ولم يهدر كرامتهم وأدميتهم بل يجعلهم وأسرىهم يشعرون بالندم على الجريمة التى ارتكبوها وأساءوا بها إلى مجتمعهم الذى لم يقابل الإساءة بالإساءة وإنما قابلها بالعفو والتسامح ومد يد العون إليهم والعمل على مساعدتهم هم وأسرىهم.
- ب - التعرف على الدور الذى تقوم به إدارة الرعاية اللاحقة وأثره على البيئة الاجتماعية.
- ج - معرفة مدى فاعلية أوجه الخدمات التى تقدم لأسرى السجناء والمفرج عنهم والنقمة إدارة الرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية.
- د - كما تهدف إلى محاولة التوصل إلى نموذج من الخدمات يحقق الرعاية لأسرى السجناء والمفرج عنهم والنقمة تسهم فى الوقاية من الجريمة والتقليل من معدلات العودة إلى ارتكابها.
- هـ - محاولة تحديد جوانب التقصير بإدارة الرعاية اللاحقة واقتراح العلاج حتى يمكنها القيام بأدوارها المخولة لها بفعالية وإتقان.

و - محاولة إثراء البناء التنظيمي بإدارة الرعاية اللاحقة لدعمها وتطويرها في مجال رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

دراسة الوضع الحالي للرعاية اللاحقة في مصر وكيفية ممارستها مستندة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه إدارة الرعاية اللاحقة في هذا المجال الإنساني لأسر السجناء والمفرج عنهم. دراسة المعوقات التي قد تحول دون تقديم أوجه الرعاية لأسر السجناء والمفرج عنهم اللازمة لإعادة التوازن البيئي لهم.

٢- أهمية الدراسة :

للرعاية اللاحقة أهمية دولية وأخرى محلية :

أ - الأهمية الدولية :

شهد العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اهتماما بموضوعات عديدة لم تكن مطروحة من قبل، أهمها حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته بدون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرقة بين الرجال والنساء ومن بين هذه الحقوق تلك التي تتعلق بمعاملة السجناء وتأهيلهم ورعاية أسرهم حال وجودهم بالسجن ومساعدتهم بعد الإفراج عنهم لمواجهة أعباء الحياة والتكيف مع المجتمع والانخراط فيه كمواطنين أسوياء، وهي الحقوق التي أكدت عليها مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء الصادرة عن مؤتمر جنيف عام ١٩٥٥. وقد اعتبرت الأمم المتحدة كافة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان من المسائل التي تثير اهتماما دوليا وبالتالي تستطيع بحثها دون قيد أو شرط، وأنشأت لها آليات للرقابة على الأمور التي تعتبرها انتهاكا لحقوق الإنسان لحمايتها.

وفي هذا الصدد اطلع الباحث على بعض التقارير الرسمية الصادرة عن عدد من المنظمات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة التي وجهت فيها انتقادات حادة إلى مصر بزعم انتهاكها لحقوق الإنسان وعدم التزامها بتطبيق مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين.

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تبرز إيجابيات العمل بإدارة الرعاية اللاحقة وهي إحدى الإدارات التي تعمل في أحد مجالات حقوق الإنسان - والتوصية بتعظيمها وتنميتها، وكذا إلقاء الضوء على سلبيات العمل بها والتوصية بعلاجها وتلافيها، وهو الأمر الذي يرد على هذه المزاغم ويضع مصر بين الدول المتقدمة في العالم التي ترعى حقوق الإنسان وتصون حرياته في هذا المجال.

ب - الأهمية المحلية :

- إن مبررات اختيار موضوع الدراسة ترجع إلى الارتفاع المطرد في معدلات ارتكاب الجريمة وتزايد أعداد السجناء سنوياً وارتفاع نسبة العود إلى ارتكاب الجريمة على النحو الذي أشرنا إليه.
- قلة البحوث والدراسات التي تناولت الرعاية اللاحقة بمفهومها الاجتماعي والإنساني.
- إظهار الدور الذي تلعبه الرعاية اللاحقة في حماية أمن وأمان البيئة المصرية من خلال مساعدتها لفئة أسر السجناء والمفرج عنهم في الانخراط في بيئة المجتمع الصالحة تجنباً للانعكاسات السلبية لترك هذه الفئة دون مساعدة.
- احتياج أجهزة وقطاعات الدولة والهيئات الأهلية المعنية برعاية أسر السجناء والمفرج عنهم إلى الوقوف على الصعوبات ومعوقات العمل في هذا المجال من أجل الوصول إلى أعلى جودة في هذه الخدمة التي تؤدي في النهاية إلى المحافظة على البيئة الإنسانية والاجتماعية.
- تؤكد على أهمية التكامل بين أجهزة وزارة الداخلية وبقية الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية بالاهتمام بالإنسان وبيئته الاجتماعية التي هي من دعائم التنمية ومدخلها.

ثالثاً : تساؤلات وفروض الدراسة :

١ - تساؤلات الدراسة :

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- أ- هل توجد أهداف واضحة ومحددة لإدارة الرعاية اللاحقة في ضوء قواعد حقوق الإنسان ؟

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية —

ب- ما هي العقبات والعوائق الداخلية والخارجية التي تحد من قدرة إدارة الرعاية اللاحقة على تحقيق أهدافها ؟

ج- ما مدى وعى المجتمع بأن تحقيق أمن فئة أسر السجناء والمفرج عنهم واستقرارهم هو بمثابة تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع من خلال حماية بيئته الاجتماعية ؟

د- هو مستوى التنسيق القائم بين إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها الجغرافية بالمحافظات من ناحية وبين كافة الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية في الدولة برعاية أسر السجناء والمفرج عنهم من ناحية أخرى ؟

هـ- ما مدى كفاية الإمكانيات المخصصة لمساعدة هذه الفئة محل البحث لمواجهة مشاكلهم واحتياجاتهم من أجل العيش الشريف وأثر ذلك على البيئة الاجتماعية ؟

و- ما هي أسباب عدم معرفة كثير من أفراد المجتمع ومن بينهم الفئة محل البحث بدور إدارة الرعاية اللاحقة رغم مرور أكثر من ربع قرن على إنشائها ؟

ز- هل هناك علاقة بين لجوء المفرج عنهم وأسر السجناء للإدارة لمساعدتهم وحصولهم على تلك المساعدات ؟

ح- هل هناك علاقة بين تأهيل المفرج عنهم وأسر السجناء على حرفة أو مهنة مناسبة والاستفادة من هذا التأهيل وعدم العودة للجريمة ؟

ط- هل هناك علاقة بين قيام العاملين بمجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر لدورهم المهني ووجود معوقات أثناء تأديتهم لعملهم في هذا المجال ؟

٢- فروض الدراسة :

يعرف البعض الفروض بأنها " حلول مبدئية مقترحة للمشكلة عبر عنها كتعميمات أو مقترحات قابلة للتحقيق أو الرفض"^(١).

هذا ويمكن تحديد الفروض الرئيسية للدراسة في فرض رئيسي مؤداه :

توجد علاقة بين الدور الذي تقوم به إدارة الرعاية اللاحقة ومدى تحسين البيئة الاجتماعية لأسر السجناء والمفرج عنهم.

(١) حامد عبد السلام زهران : علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتاب الطبعة الثالثة ١٩٧٤، ص ١٩٠.

ينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

- (١) توجد علاقة إيجابية بين الإمكانيات المتوافرة لدى الرعاية اللاحقة ومدى جودة الخدمة المقدمة لأسر السجناء والمفرج عنهم.
- (٢) توجد علاقة إيجابية بين جودة الخدمة المقدمة من إدارة الرعاية اللاحقة وإعادة التوازن البيئي لأسر السجناء والمفرج عنهم.
- (٣) توجد علاقة إيجابية بين أداء إدارة الرعاية اللاحقة ومستوى التنسيق مع الأجهزة الرسمية المعنية الأخرى.

رابعاً : نوع ومنهج وأسلوب الدراسة :

١- نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التقييمية، ويختلف البحث التقييمي عن أنواع البحوث الأخرى التي تقوم بجمع المعلومات وتحليلها بهدف وضع فروض أو نظريات علمية من أجل المعرفة ذاتها في حين أن هدف البحث التقييمي هو تحديد مدى نجاح البرنامج أو المشروع في إنجاز ما قام من أجله^(١).

ويؤيد كثير من العلماء جدوى البحوث التقييمية بالنسبة لبرامج ونشاطات البحوث الاجتماعية والتي تساهم في نجاح تخطيط الرعاية الاجتماعية وتتمخض عن خطط أكثر واقعية بما يساهم في إثراء النظريات الاجتماعية والنفسية الخاصة بالتغيير والتطوير^(٢). وهكذا يمكن القول إن هذا النوع من البحوث يعد من أنسب الدراسات اتساقاً مع موضوع هذه الدراسة.

كما تتسق الدراسة التقييمية مع أهداف الدراسة وفروضها، حيث تهدف إلى التعرف على مدى صلاحية الخدمات التي تقدم لأسر السجناء والمفرج عنهم والتي تقدمها إدارة

(1) Richard M.Grimnell, Jr : Social work Research and Evaluation.U.S.A F.E.P perscools publishers.N 1985, p. 433.

(2) Robert B.smithm, An Introduction to Social Research.Volume of Hand book of social Science Method.Bollinger publishing company U.S.A 1983, p.93.

شرطة الرعاية اللاحقة والتي تسهم في تأهيلهم اجتماعيا وعدم عودتهم إلى ارتكاب الجريمة باتدماجهم في المجتمع مواطنين أسوياء.

٢- منهج الدراسة :

يشير مفهوم هذا المنهج إلى الطريقة المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير العمل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. ويفضل الباحث الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي " بوصفه أحد المناهج الملائمة للدراسة باعتبار " أنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو فئة معينة ^(١).

وعليه يعتبر المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية البسيطة باستخدام جداول الأرقام العشوائية هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة.

وقد تم استخدامه للأسباب الآتية :

- أ- يساعد المسح الاجتماعي في البحث عن الأسباب المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية.
- ب- يفيد في محاولة التعرف على الجوانب المختلفة في المجتمع فيما يتصل بعينة الدراسة من أسر السجناء والمفرج عنهم والمساعدات والخدمات المقدمة إليهم من خلال إدارة شرطة الرعاية اللاحقة بالقاهرة وبقية فروعها المختلفة بأقسام الرعاية اللاحقة بالمحافظات.
- ج- يهتم المسح الاجتماعي بتوضيح الطبيعة الحقيقية لعملية المساعدة التي تقوم بها إدارة الرعاية اللاحقة والتعرف على الظروف المحيطة بها والمعوقات التي تحول دون تحقيق أفضل رعاية ممكنة لأسر السجناء والمفرج عنهم.
- د- تكشف هذه الطريقة عن مشكلات لم تحل من قبل حيث يسمح المسح الاجتماعي بجمع مقادير هائلة من المعلومات عن الحياة الاجتماعية وبذلك يصبح هو الطريق للقياس ^(٢).

(١) عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة ١٩٧٧، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) محمد عاطف عيسى : تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١، ص ٢٨٨.

٣- أساليب الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على أساليب أساسية يمكن استعراضها كما يلي :

أ- الأسلوب المكتبي :

- يتم إجراء مراجعة ودراسة الأدبيات الأخرى من كتب ومراجع وأبحاث علمية وذلك بهدف التوصل إلى رسم الإطار النظري للدراسة وإعداد قائمة الاستقصاء لجمع البيانات وإعداد الأدوات اللازمة للدراسة.
- تحليل محتوى مضمون الوثائق والقوانين واللوائح والقرارات والسجلات المرتبطة بمجال رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم.

ب- الأسلوب الميداني :

يركز على جمع البيانات الميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء (الاستبيان) وهي تعتمد على مجموعة من الأسئلة لأسر السجناء والمفرج عنهم وذلك لتجريبها في الواقع العملي على عينة الدراسة قبل جمع البيانات المطلوبة وذلك لضمان دقة البيانات، حيث يتم إعطاء فكرة مبسطة عن مفهوم الدراسة والهدف منها وشرح مفهوم كل سؤال إذا لزم الأمر. ويعتمد الأسلوب الميداني على الآتي :

- تصميم استمارة استبيان توجه لأسر السجناء والمفرج عنهم والتي قامت الإدارة وأقسام الرعاية اللاحقة بالمحافظات على مستوى الجمهورية بتقديم خدمات لهم وهذه الاستمارة تضم مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تستلزم إجابات محددة وتنقسم إلى قسمين أساسيين :

القسم الأول : ويحتوي على أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية والتي تعتبر أساسا لتصنيف بيانات القسم الثاني.

القسم الثاني : يحتوي على أسئلة البيانات التخصصية والتي تعتبر صلب الدراسة والخاصة بالخدمات والمساعدات التي تقدمها الإدارة لأسر السجناء والمفرج عنهم.

- استمارة استبيان للخبراء والعاملين في مجال الرعاية اللاحقة والمهتمين بالرعاية الاجتماعية للوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملهم في هذا المجال.

- مقابلة مع خبراء في الرعاية اللاحقة وعلماء في العلوم الاجتماعية والجنائية والقانونية والإنسانية والتخطيط الاجتماعي.

خامساً : مجالات الدراسة :

(أ) المجال المكاني للدراسة :

- إدارة شرطة الرعاية اللاحقة ومقرها ٦ ميدان العتبة - القاهرة.

(ب) المجال البشري للدراسة :

- يشتمل المجال البشري للدراسة على ثلاث فئات :
- الفئة الأولى : المفرج عنهم من السجناء والتي قدمت الإدارة المساعدات لهم وعددهم (١٠٠ مفردة)
- الفئة الثانية : أسر السجناء وعددهم (١٠٠ مفردة) أخرى لتحكيم الاستثمارات.
- الفئة الثالثة : القائمون بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة وعددهم (٢٠ باحثاً).

(ج) المجال الزمني :

- وهو الفترة التي تم فيها جمع البيانات اللازمة من مفردات مجتمع البحث وهي الفترة من شهر يناير عام ١٩٩٩ إلى شهر أكتوبر عام ١٩٩٩م.

سادساً : الدراسات السابقة والاستفادة منها :

١- الدراسات العربية :

في حدود علم الباحث من خلال اطلاعاته على بعض الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجالات الرعاية اللاحقة لم يجد الباحث دراسة ميدانية قد تعرضت بصورة مباشرة لتقييم دور الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية من منظور الدراسات والبحوث البيئية بأقسام الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية وغيرها. ولكن هناك بعض الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة أو التي تناوأت جانباً أو آخر منها.

وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات :

أ - دراسة على فهمي^(١) في عام ١٩٧٣ عن رعاية السجناء وأسرههم بجمهورية مصر العربية. وكانت تهدف إلى التعرف على أنشطة جمعيات رعاية السجناء وأسرههم، وكذا المشكلات التي تواجه العمل بها، والتي توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج أهمها قلة عدد الإخصائيين الاجتماعيين العاملين في جمعيات رعاية السجناء وأسرههم، وأن معظمهم يعمل لبعض الوقت وأن الموارد المالية للجمعيات غير كافية بشكل يهدد نشاط تلك الجمعيات. كما أنه لا يوجد تتبع حقيقى للمفرج عنهم. إلا أن هذه الدراسة قد اقتصرت على التعرف على أنشطة جمعيات رعاية السجناء وأسرههم من خلال العاملين بتلك الجمعيات (سكرتير عام الجمعية وأقدم الإخصائيين الاجتماعيين بكل جمعية) دون المستفيدين من خدماتها، وهذا لا يصور الواقع الفعلى لنتائج الأنشطة والخدمات، ولم تتعرض الدراسة للمجال البشرى للمفرج عنهم ومقارنة من قدمت لهم خدمات ومن لم تقدم لهم خدمات لمعرفة آثارها ومدى نجاح تلك الجمعيات في تحقيق الغرض منها.

وقد أفادت هذه الدراسة في التعرف على أنشطة جمعيات رعاية السجناء وأسرههم وكذا المشكلات التي تواجه العمل بها، والتي توصلت إلى مجموعة من النتائج كان من بينها :

- قلة عدد الإخصائيين الاجتماعيين العاملين في جمعيات رعاية السجناء وأسرههم.
- كذلك ضعف الموارد المالية للجمعيات بشكل يهدد نشاطها.
- أنه ليس هناك تتبع إيجابى للمفرج عنهم يحول دون وقوعهم في مشكلات أخرى.

• أفادت هذه الدراسة في معرفة أوجه القصور التي تعاني منها جمعيات رعاية السجناء وأسرههم لتكون محل اعتباره في صياغة مشكلة الدراسة.

(١) على فهمي : رعاية السجناء وأسرههم بجمهورية مصر العربية، " دراسة الوضع الراهن وآفاق جديدة "، بحث مقدم لمؤتمر الرعاية الاجتماعية للمسجونين بالقاهرة، ١٩٧٣.

ب - دراسة أحمد المجذوب^(١) عن الآثار الاجتماعية لنظام الرعاية اللاحقة عام ١٩٧٣ وعرض للمساعدات التي قدمت لأسر السجناء والتي لم تزد في أحسن الأحوال عن ثلاثة جنيهاً شهرياً، ولم تزد المساعدة الشهرية لغالبية أفراد العينة من المفرج عنهم عن خمسة جنيهاً. أما الأفراد الذين أقاموا مشروعات خاصة بهم تبين أن الأغلبية منهم لم يتلقوا أى مساعدة من الجمعية.

واقترحت هذه الدراسة في مفردات العينة على المترددين على جمعية رعاية السجناء للحصول على مساعدة، ولم تعرض للمفرج عنهم بصفة عامة ممن حصلوا على مساعدات من الجمعية وممن لم يتلقوا مثل هذه المساعدات لمعرفة أثر هذه المساعدات في إصلاح المفرج عنهم وتأهيلهم.

وقد أفادت هذه الدراسة في التعرف على حجم المساعدات المالية المقدمة لها والتي لم تزد المساعدة الشهرية لغالبية أفراد العينة من المفرج عنهم عن خمسة جنيهاً وتبين من بعض النتائج التي توصل إليها الباحث : أن غالبية الذين أقاموا مشروعات خاصة بهم لم يتلقوا أية مساعدة من الجمعية.

• أفادت في معرفة أوجه القصور والجمود الواضح في جمعيات رعاية السجناء وأسرهم.

ج - دراسة عادل أنس^(٢) وهي دراسة وصفية عن الخدمات الاجتماعية في السجون عام ١٩٧٧م والتي كان الهدف منها التعرف على طرق الخدمة الاجتماعية الممارسة في السجون المصرية وكيفية ممارستها، وأهم البرامج والخدمات الاجتماعية التي تقدم للمسجونين داخل السجن وخارجه. وقد توصل الباحث إلى عدم وجود تنسيق واضح بين مصلحة السجون والأجهزة التي تقوم عليها الرعاية اللاحقة، ولم يتعرض البحث للمشكلات التي تقابل المفرج والتي تتمثل في صعوبة الحصول على عمل، وتنكر الأسرة لهم وعدم وجود مورد ثابت للإفاق، وعداء المجتمع وقلة المساعدات التي تقدمها جمعية رعاية السجناء.

(١) أحمد المجذوب : الآثار الاجتماعية لنظام الرعاية اللاحقة، بحث مقدم لمؤتمر الرعاية الاجتماعية للمسجونين، القاهرة، ١٩٧٣م.

(٢) عادل أنس : الخدمة الاجتماعية في السجون، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،

كما أوضحت الدراسة قلة الخدمات المقدمة للمسجونين (التسكين، النظافة، المرافق، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية) وقلة عدد الإخصائيين الاجتماعيين العاملين بالسجون، وعدم وضوح الدور الذي يمارسه الإخصائي الاجتماعي داخل السجن نتيجة عدم فهم إدارة السجن لطبيعة الدور الذي يمارسه.

وقد اقتصرَت هذه الدراسة على دراسة السجناء من الذكور فقط مع أن أغلبية خدمات وبرامج الخدمات الاجتماعية والرعاية اللاحقة يحتاجها الذكور والإناث.

وقد أفادت هذه الدراسة التي أجريت في السجون وهي دراسة وصفية لقياس أهم البرامج والخدمات الاجتماعية التي تقدم للمسجونين داخل السجن وخارجه، وكان من بين نتائج هذه الدراسة التي توصل إليها : ضعف التنسيق بين السجن والأجهزة القائمة على الرعاية اللاحقة والمشكلات العديدة التي تواجه المفرج عنهم من صعوبة إيجاد عمل، وتكرر أسرته له، وعدم وجود مورد ثابت للإنفاق.

• أفادت في معرفة الدور الذي يجب أن تكون عليه الرعاية اللاحقة منذ دخول السجين السجن، وما يجب أن يقوم به المسئولون في دعم الصلة بين السجين والعالم الخارجي لكي يخرج من أزمته، ولا سيما إذا كانت لديه أسرة يعولها.

د - دراسة " الغمرى الشوافى "(١) وهي دراسة وصفية عن " دور الإخصائي الاجتماعي في التعامل مع أسر السجناء " ووجد أن دور الإخصائي الاجتماعي غالباً ما يقتصر على مجرد بحث الحالة مكتئباً أو التحويل إلى مؤسسة أخرى دون القيام بالمتابعة، وأرجع ذلك إلى عدم تفرغ الإخصائي الاجتماعي وكثرة المسئوليات.

كما أوضحت الدراسة أن المشكلات التي تواجه أسر السجناء المترتبة على سجن عائلها هي مشكلات اقتصادية وعائلية ودراسية ومشكلات صحية، ومن أهم هذه الخدمات التي تحتاجها أسر السجناء زيارة الإخصائيين الاجتماعيين المستمرة للأسرة ومتابعة أحوالها، والوقوف على مشكلاتها ومحاولة تقديم المساعدة لها وامتداد فترة المساعدات الاقتصادية حتى خروج عائل الأسرة من السجن. ولم تتضمن الدراسة الإشارة إلى بعض

(١) الغمرى الشوافى : دور الإخصائي الاجتماعي في التعامل مع أسر السجناء، دراسة وصفية بجمعية رعاية السجناء و أسرهم بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢م.

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

الجهات التي تقدم خدمات اجتماعية لأسر السجناء، نذكر منها - على سبيل المثال - إدارة الرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية، وإدارة الضمان الاجتماعي، والإدارة العامة للأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد أفادت هذه الدراسة عن دور الإخصائي الاجتماعي في التعامل مع أسر السجناء وكان من بين نتائجها :

- تقليص الدور الذي يلعبه الإخصائي الاجتماعي في المؤسسات التي تقوم على رعاية أسر السجناء ووصفه على أنه مجرد تحويل إلى مؤسسة أخرى بعد بحث الحالة مكتئباً. وأوضحت الدراسة أيضاً أهم المشكلات التي تعاني منها أسرة السجين، كذلك أنواع الخدمات التي تحتاج إليها تلك الأسر.
- أفادت هذه الدراسة في معرفة القصور الواضح في دور الإخصائي الاجتماعي والمشكلات التي تعاني منها أسرة السجين في مؤسسات الرعاية اللاحقة مما ساعد الباحث على وضع أسباب اختيار موضوع دراسته.

هـ- دراسة " بدرية شوقي عبد الوهاب"^(١) أوضحت الدراسة إغفال المسؤولين توضيح دور جمعيات رعاية السجناء والخدمات التي تقوم بها وذلك في دراستها اللاحقة للمسجونين حيث تبين أن ٨٠ ٪ من أفراد العينة ليس لديهم فكرة عن برامج وخدمات الرعاية اللاحقة التي تقدمها جمعية رعاية السجناء وأسرهم، كما أكدت على أن جمعية رعاية السجناء لا تساعد المفرج عنهم في إيجاد عمل وكذلك لا تساعدهم في الحصول على الخدمات الصحية، وأن الشيء الإيجابي الوحيد الذي تقوم به الجمعية هو تقديم المساعدات المادية لبعض المفرج عنهم وقد اقتصرَت الدراسة على عينه من المفرج عنهم من سجن أسبوط خلال عام ١٩٨١/٨٠ ولم تشمل المستفيدين من خدمات جمعية رعاية السجناء وكذلك مقدمي الخدمة وهذه الأمور ضرورية لتقييم برامج الرعاية اللاحقة وهو هدف الدراسة.

(١) بدرية شوقي عبد الوهاب : الرعاية اللاحقة للمسجونين، دراسة تجريبية في محافظة أسبوط، بحث غير منشور، ١٩٨٢.

وقد أفادت هذه الدراسة عن دور جمعيات رعاية السجناء والخدمات التي تقوم بها، وذلك في دراستها اللاحقة للمسجونين حيث إن ٨٠ ٪ من أفراد العينة ليس لديهم فكرة عن برامج وخدمات الرعاية اللاحقة التي تقدمها جمعية رعاية السجناء وأسرههم وكان من بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

أن جمعية رعاية السجناء وأسرههم لا تساعد المفرج عنهم في إيجاد أى فرص عمل، كذلك لا تساعدهم في الحصول على خدمات صحية.

• أفادت هذه الدراسة في وضع فروض دراسته بعناية حتى يمكن تقييم إدارة الرعاية اللاحقة تقييمًا موضوعيًا باعتبارها الإدارة الرئيسية المسؤولة عن رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم على مستوى محافظات الجمهورية.

و- دراسة " كوثر محمد الحسيني " ^(١) توصلت في دراستها عن الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة لنزلاء السجون، إلى أن خدمات الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم تؤثر إيجابيا في الحد من العودة إلى الجريمة وأن امتداد هذه الرعاية لأسرههم تحقق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم وأن التتبع المستمر للمفرج عنهم لمدة عام يؤثر إيجابيا في عدم العودة إلى الجريمة وأن الممارسة المهنية للأساليب الفنية لطرق الخدمة الاجتماعية ورعاية أسر السجناء تؤدي إلى التماسك الأسري الذي يحمي أفراد الأسرة من الوقوع في دائرة الانحراف.

وقد أفادت هذه الدراسة عن الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة لنزلاء السجون أشارت إلى أن خدمات الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم تؤثر إيجابيا في الحد من العودة إلى الجريمة، وأن امتداد هذه الرعاية لأسرههم تحقق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.

• أفادت هذه الدراسة في تناول تساؤلات الدراسة وأهميتها والسعي وراء إيجاد معادلة إيجابية عادلة نحو أمن فئة أسر السجناء والمفرج عنهم واستقرارهم لتحقيق أمن المجتمع واستقراره من خلال حماية البيئة الاجتماعية بتوازنها الإنساني.

(١) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة لنزلاء السجون، دراسة تحليلية لدور الخدمة الاجتماعية في تحقيق الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بسجن القناطر الخيرية " رجال وسيدات " رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٨٩.

فضلا عن ذلك هناك تساؤل: هل هناك تنسيق بين إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها الجغرافية من ناحية، وبين كافة الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية في الدولة برعاية أسر السجناء والمفرج عنهم من ناحية أخرى.. وما هي آثاره ؟!

من خلال ذلك استخلص الباحث مشكلة دراسته في العنوان التالي :

[حقوق الإنسان في مجال الرعاية اللاحقة وأثرها على البيئة الاجتماعية]

٢. الدراسات الأجنبية :

أ - دراسة Jonhall & William ^(١) :

اشتملت هذه الدراسة على توصية باتباع طريقتين في أسلوب الرعاية أولاها : يتم بتحويل المال المنصرف على برامج الإسكان والتدريب على عقود عمل لهؤلاء العملاء وذلك من وجهة نظر البيت الأبيض الأمريكي.

ثانيتهما : يتم بتحويل هذه الأموال إلى بطاقات ومعونات يقوم العملاء بصرفها مما يساعدهم على تخفيض تكاليف معيشتهم، فضلا عن استيعاب أكبر عدد من هؤلاء العملاء لنوعية هذه المساعدة و بذلك يتم تخفيض الاعتماد على الدولة من الأفراد والمنظمات.

وهذه الدراسة قد تناولت أساليب الرعاية بطرق جديدة وموضوعية حيث يتم تحويل المال المنصرف على برامج الإسكان والتدريب إلى عقود عمل للعملاء، وكذلك تحويل الأموال إلى بطاقات ومعونات يقوم العملاء بصرفها مما يساعدهم على تخفيض تكاليف المعيشة لهم.

• أفادت هذه الدراسة في معرفة بعض الأساليب الجديدة التي تقوم عليها الرعاية اللاحقة بأمريكا لتكون محل اعتبار في عملية مساعدات المفرج عنهم وتأهيلهم.

(1) Jonhall and William : Reason foundation Executive summery policy study U.S.A 1995.

ب- دراسة Marshall , Kilgare & Hogan⁽¹⁾ :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة استبدال الرعاية اللاحقة للعملاء بنظام التوظيف ويتم ذلك من خلال :

- استبدال النظام القائم وهو المعونات الحكومية والأهلية بإلحاق هؤلاء العملاء بالعمل في القطاع الخاص.
- توفير الأموال التي تنفق لهذه الفئة واستغلالها في صورة منح وحوافز للولايات التي تكفل ذاتها وتستقل عن الدولة في رعايتها لهذه الفئة.
- وهذه الدراسة تناولت بشكل إيجابي وضع التوظيف لعملاء الرعاية اللاحقة وتحويلهم من أفراد معتمدين على الرعاية المالية من الحكومة إلى قوى منتجة تعمل في القطاع الخاص.
- أفادت هذه الدراسة في ضرورة الاهتمام بالدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في دفع هذه الفئة إلى عجلة التنمية، لتأكيد استقرار وأمن المجتمع.

ج- دراسة Email Kncceffr⁽²⁾ :

قام بهذه الدراسة عدد من الخبراء والعلماء لإصلاح برنامج الرعاية، كان من بين المشمولين بالرعاية أولئك الذين تسربوا من برنامج الرعاية وبالتالي فهم مستحقون لها وأيضا من لا يجدون وظائف وكذلك من هم في حالة الفقر المدقع وكيف يمكن زيادة الحد الأدنى لأجور العمال الفقراء منهم.

د- دراسة Michael tannet & David B.Kopel⁽³⁾ :

هذه الدراسة تناولت أسباب فشل الرعاية في الولايات المتحدة الأمريكية رغم اعتماد رئيس الجمهورية ما يقرب من (٤) تريليون من الدولارات لبرامج الرعاية الاجتماعية

(1) Will Marshall , E.d Kilgare, and Lgn A.hogon :Replacing Welfare an Employment System.work

(2) Email Kncceffr : mount Holyake Colledge , Fighting poverty in post-welfare. U.S.A , 1995

(3) Michael tannet & David B.Kopel: Welfaer Reform Next steps Colorado. U.S.A , 1995

والإصلاح الاجتماعي للقضاء على صور الفقر بصفة عامة لكن أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال فشل تلك الرعاية، وكان من بين أسباب فشلها ما يلي :

- ارتفاع معدل الزواج غير الموثق.
 - ارتفاع معدل الجريمة.
 - زيادة أعداد الأبناء اللقطاء.
 - زيادة معدل انفصال الأزواج.
- وحتى الآن تجرى الدراسات والبحوث لمعرفة كيفية الإصلاح الاجتماعي عن طريق إيجاد فرص عمل مرة أخرى.

• هذه الدراسة تناولت أسباب فشل الرعاية الاجتماعية - رغم اعتماد 4 تريليون دولار لها، وكان من بين أسباب فشلها عوامل اجتماعية متعددة.

• أفادت هذه الدراسة أن الدعم المالي ليس هو فقط الحل الأمثل لرعاية فئة معينة من المجتمع، إنما يجب تضافر كل هيئات المجتمع في وضع الحلول المناسبة ولاسيما تلك التي قد تؤثر على المجتمع بآثارها ومردوداتها السلبية إذا كانت من فئة أسر السجناء والمفقر عنهم.

في ضوء ما تقدم يتضح لنا أهمية دور إدارة الرعاية اللاحقة في المجتمع لأنها لا تساعد هذه الفئة على الاندماج في المجتمع بصورة طبيعية فقط وإنما هي في محاولة دائمة لإعادة التوازن الاجتماعي في بيئة اجتماعية صالحة.

سابعاً : مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بقصد تناقلها وتوصيلها لغيره من الناس، أي أن المفهوم يكون بمثابة وصف تجريدي لوقائع أو أحداث أو أشياء أو حقائق معينة تحدث في حياة الإنسان أو تتصل بتفاعلاته مع الآخرين^(١).

(١) عبد العزيز مختار وآخرون : البحث في الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٦ .

أى أن المفهوم مصطلح يعبر عن أمر يوجد فى الواقع الأمبيريقى ويطلق على العملية التى تحول بها جزء من الواقع الأمبيريقى إلى مصطلح لغوى نسميه " عملية التجريد " وكلما كانت المفاهيم أقرب إلى الواقع الأمبيريقى كانت أكثر قابلية للاختيار.

وغالبا ما يتم تعريف المفاهيم فى ضوء سياق البحث، أى ما يعنيه الباحث بالمفهوم كما هو مستخدم فى هذا البحث^(١).

وسنعرض فيما يلى لأهم مصطلحات وتعريف دراستنا :

١ - التقييم The Evaluation :

المقصود بالتقييم فى هذه الدراسة هو تلك العملية التى يتم من خلالها معرفة مدى تحقيق إدارة الرعاية اللاحقة لأسر السجناء والمفرج عنهم للأهداف التى قامت من أجلها ومعرفة العوامل التى أدت إلى إنجاز هذه الأهداف، وكذا المعوقات التى حالت دون تحقيق كل أو بعض هذه الأهداف، واقتراح مؤشرات تخطيطية تسهم فى زيادة فاعلية خدمات الرعاية اللاحقة لهذه الفئة لتحقيق أهدافها.

٢ - حقوق الإنسان :

هناك العديد من التعريفات التى تناولت مفاهيم حقوق الإنسان ويمكن فى هذا الصدد الإشارة إلى التعريف المبسط الذى يرى أنها " تلك الرخص والمكنات والصلاحيات والحريات التى ينبغى أن يتمتع بها الإنسان أينما كان وتؤدى إلى إشباع حاجاته الخاصة وتسهم دون شك فى إفادة وتطوير المجتمع الذى يحيا فيه "^(٢).

٣ - الخدمات The Services :

يقصد بالخدمات فى معناها العام : بأنها تلك التدابير التى تقوم بها الدولة لصالح أفراد المجتمع وتشمل الصحة والتعليم والإعانات الحكومية وإعانات خفض أثمان بعض السلع الاستهلاكية والتأمين الاجتماعى والخدمات الثقافية وخدمات الإسكان والبيئة^(٣).

(١) عبد الحليم رضا عبد العال : البحث فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٧، ص ٥٢.

(٢) أحمد جاد منصور، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها، المعايير الدولية لحقوق الإنسان فى الأداء المهني

لضباط الشرطة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٣) على لطفى : التخطيط، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٩٥.

وأن الخدمات الاجتماعية توجد في كافة المجتمعات الإنسانية وإن اختلفت المسميات التي تطلق عليها من مجتمع إلى آخر^(١).

والمقصود بها في هذه الدراسة خدمات الرعاية اللاحقة لأسر السجناء والمفرج عنهم والتي يمكن تعريفها بأنها :

- مجموعة الخدمات التي تقدم لأسر السجناء والمفرج عنهم.
- تستهدف تلك الخدمات التأهيل الاجتماعي للمسجونين والمفرج عنهم، والحد من العودة إلى ارتكاب الجريمة، ورعاية أسرة السجين طيلة فترة سجنه حتى يتسنى لها مواصلة الحياة الكريمة دون مردودات سلبية تزيد من تفكك الأسرة وبالتالي المجتمع.
- نطاق تلك الخدمات داخل السجن وخارجه في المؤسسات المختلفة ممثلة في إدارة الرعاية اللاحقة وجمعيات رعاية السجناء - الإدارة العامة للأسرة والطفولة.
- الإدارة العامة للضمان الاجتماعي.... إلخ.
- تقدم في ضوء توجيهات عامة للوزارات المعنية والاتحادات.
- تقدم بواسطة ضباط شرطة ومتخصصين وإخصائيين سواء داخل السجن أو خارجه.
- تعتبر تلك الخدمات نظاما فرعيا لنظام أكبر وهو إدارة الرعاية اللاحقة وأفرعها الجغرافية المختلفة.

٤- الرعاية اللاحقة The post - welfare :

مع تطور غرض العقاب إلى تأهيل المحكوم عليه للحياة التي تعقب الإفراج عنه أصبحت الرعاية اللاحقة جزءا من المعاملة العقابية بوجه عام، وتوضح أهميتها في السياسة العقابية الحديثة التي تهدف إلى تأهيل الجاني ومنع عودته إلى ارتكاب الجريمة. وقد عرفها " يسر أنور " و " آمال عثمان " بأنها تلك الوسيلة التي تهدف إلى توجيه وإرشاد المفرج عنه ومعاونته على الاندماج في المجتمع، فالرعاية اللاحقة تعتبر جزءا من السياسة العقابية^(٢).

(١) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون : مقدمه في الخدمات الاجتماعية - مرجع سابق ذكره - ص ١٣٥.

(٢) يسر أنور، آمال عثمان : الوجيز في علم الإحرام والعقاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٣٨٣.

- كما عرفها " فوزى الصادى " بأنها : " مجموعة من الجهود العلمية والعملية تقوم بها أجهزة متخصصة حكومية وتطوعية بحيث تتضافر تلك الجهود لتوفير أوجه الرعاية للمسجون وأسرتة خلال فترة العقوبة وقبل الإفراج وبعده بهدف تحقيق التكيف الاجتماعى والتوافق النفسى للمفرج عنه مع المجتمع وكذلك تقبل المجتمع له بعد الإفراج لى يصبح فردا منتجا سويا وبحيث لا تدفعه الصعوبات التى قد تواجهه إلى ارتكاب الجريمة "(١).

ويمكن تعريف الرعاية اللاحقة إجرائيا بأنها :

- مجموعة الخدمات التى تقدم للمسجونين وأسرههم وهى تبدأ منذ تنفيذ العقوبة وحتى بعد الإفراج عنهم تختص بها إدارة الرعاية التابعة لقطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية وتباشر أعمالها بالتنسيق والإشراف على جميع أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة على مستوى الجمهورية. وتقدم الإدارة خدماتها من خلال الأجهزة والهيئات الأهلية بواسطة ضباط شرطة ومتخصصين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين. وتهدف فى عملها إلى إعادة التأهيل الاجتماعى للمسجونين وإعادة اندماجهم فى المجتمع ومحاولة تذليل كافة الصعوبات التى قد تواجه أسرهم وكذا المفرج عنهم والتى قد تدفعهم إلى العودة إلى ارتكاب الجريمة.

٥- البيئة الاجتماعية Social Environment :

هى ذلك الإطار من العلاقات الذى يحدد استمرار حياة الجماعات والمجتمعات التى ينظمها الإنسان وما تتألف منها من أنظمة اجتماعية، لذلك تشتمل على صور وأشكال التفاعل بين الناس وطبيعة العلاقات والسلوكيات المتنوعة بينهم وبين بعضهم وبين بيئاتهم^(٢).

(١) أحمد فوزى الصادى : بحث رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، الندوة العلمية الثامنة عشرة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٦ ص ٨.

(٢) نظيمة أحمد محمود سرحان وآخرون : الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة، سلسلة مجالات الخدمة الاجتماعية الكتاب الثانى، السوق الريادى، جامعة حلوان، ١٩٩٩، ص ١٦.

والبيئة الاجتماعية هي ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد استمرار حياة الجماعة ويقصد أيضا بالبيئة الاجتماعية ذلك الجزء الذي يشمل الأفراد والجماعات التي ينقسم إليها المجتمع⁽¹⁾.

نخرج مما سبق إلى أن الإنسان يتحرك في بيئته الاجتماعية ويمارس نشاطه الإنساني والاجتماعي محاطا بإطار من القيم والعادات والتقاليد وله تراثه الثقافي والحضاري الموروث، وهو يتفاعل من خلال هذا الإطار الاجتماعي تفاعلا إما أن يكون :

أ- إيجابياً بناءً يأتي من التزامه بقيم وسلوكيات إيجابية، وملتزماً بتراثه الثقافي والحضاري، بل ويعمل على تطويره.

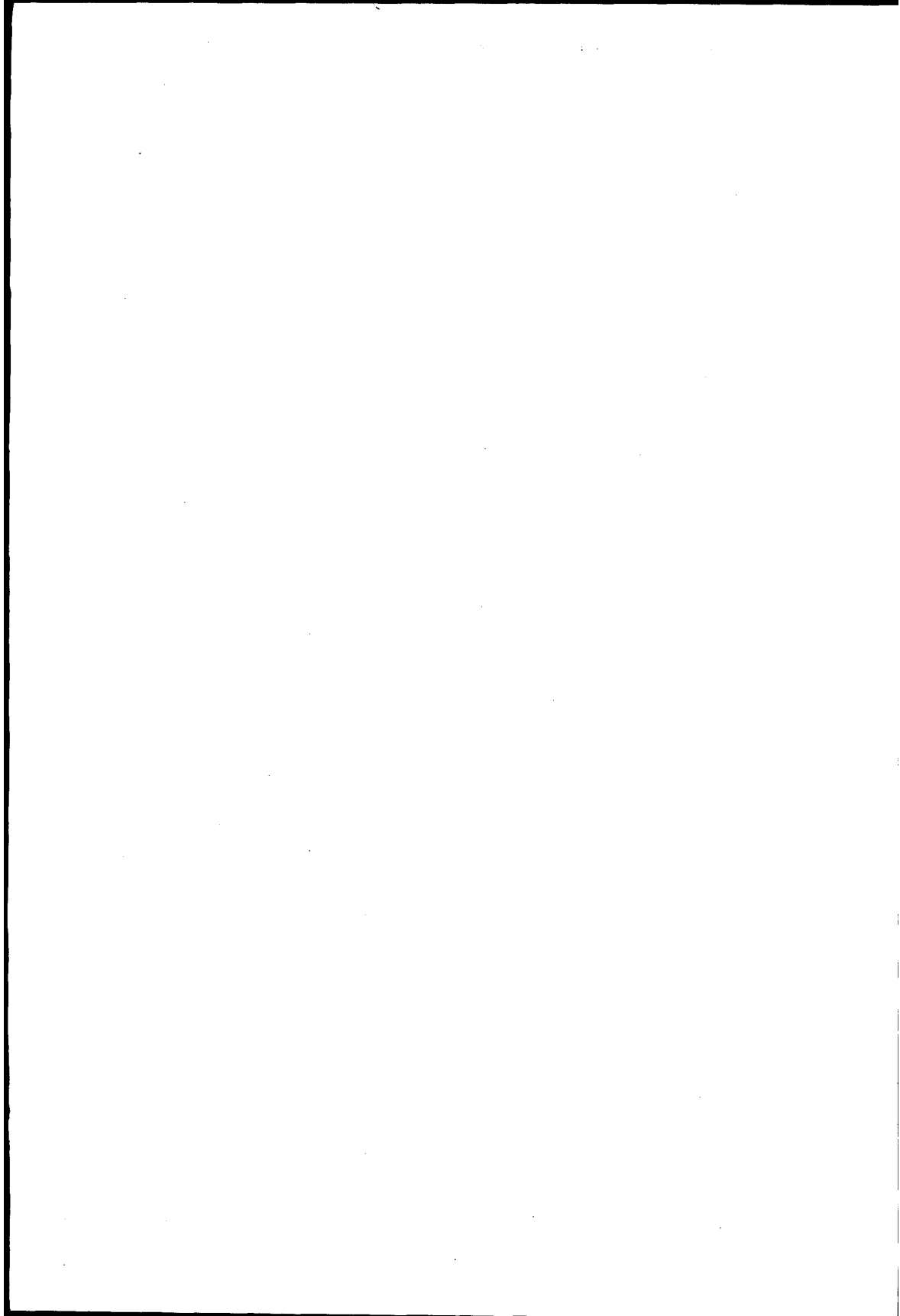
ب- سلبياً هداماً يأتي من عدم تمسكه بقيم وسلوكيات مجتمعه، غير ملتزم بتراثه الثقافي والحضاري.

وفي الواقع إن ما يهمنا هو هذا التفاعل السلبي الذي يعرض البيئة الاجتماعية للانهيار، ويعرضها للتلوث الاجتماعي. وهذا هو ما دفعنا إلى دراسة موضوع البيئة الاجتماعية، والعوامل التي تؤدي إلى انهيارها وتعرضها للتلوث الاجتماعي.

٥- إدارة الرعاية اللاحقة :

هي إحدى إدارات قطاع الأمن الاجتماعي بوزارة الداخلية وهي جهة الاختصاص الرئيسية في تقديم الرعاية اللاحقة للمسجونين لمدة تزيد على ستة أشهر ومن في حكمهم وذلك بتوفير فرص الكسب الشريف لهم، كذلك الاشتراك في الجهود التي تبذل لرعاية أسر السجناء والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال، كذلك الاتصال بالأجهزة المعنية بالوزارة وخارجها وصولاً إلى أقصى حد لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم كذلك إجراء البحوث الفنية والقانونية في مجال الرعاية اللاحقة واقتراح الحلول المناسبة لأي مشكلة تطرأ، وكذا التفطيش على أعمال الفروع الجغرافية بمديريات الأمن وتقييم جهودها.

(1) Mnesco-Mnep the Belgrade charter : A Global Fram work for Environmental Education , connect , No1, 1976 , pp1-2



الفصل الثاني

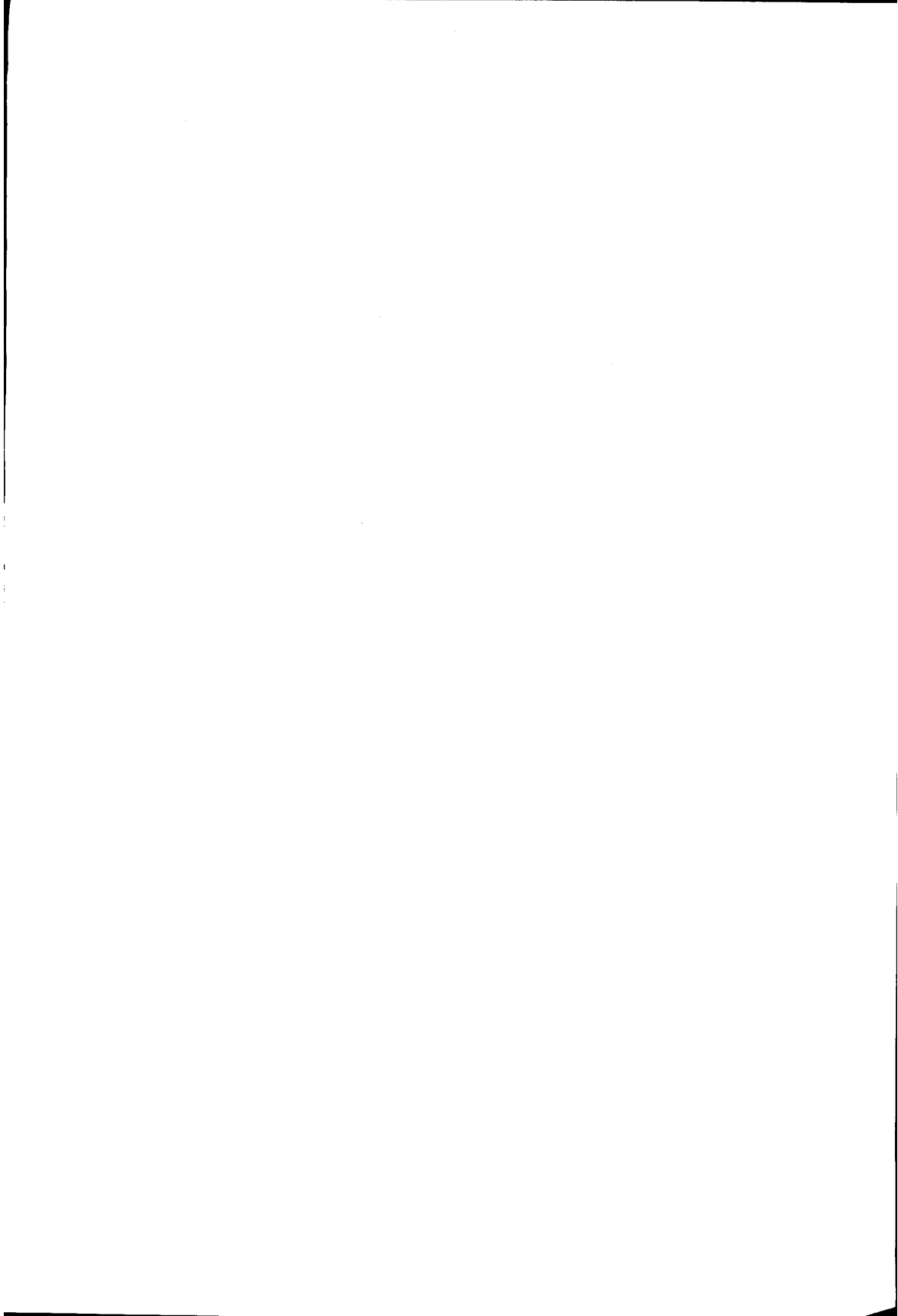
الرعاية اللاحقة للكبار وحقوق الإنسان

أولاً : الرعاية اللاحقة عالمياً .

ثانياً : الرعاية اللاحقة عربياً .

ثالثاً : فلسفتها وأهدافها ومبادئها .

رابعاً : نطاقها ووظائفها .



الفصل الثانى

الرعاية اللاحقة للكبار وحقوق الإنسان

سبق أن أشرنا إلى أن الرعاية اللاحقة حق من حقوق الإنسان فى العصر الحديث نادت به كافة المعاهدات والمواثيق الدولية حيث مرت المعاملة العقابية للمحكوم عليهم بتطورات كبيرة، هذا التطور يعد انعكاسا لتغير النظر إلى العقوبة وإلى الجانى أيضا. ففى الماضى تمثل غرض العقوبة فى تحقيق أكبر قدر من الردع والإيلام للجانى تكفيرا عن ذنبه. فاتسمت المعاملة العقابية للمسجونين بالشدة والقسوة، كانت النظرة إلى الجانى على أنه عدو للمجتمع يجب استئصاله نهائيا منه أو نبذه وإيداعه بالسجون، إلى أن حدث تطور هام فى المجال العقابى فى القرن الثامن عشر، وهذا التطور يرجع إلى عاملين : الأول، ظهور العقوبات السالبة للحرية لتحل محل العقوبات البدنية، والثانى، تطور غرض العقوبة من مجرد التكفير والردع إلى الإصلاح والتأهيل وإعادة تكيف الجانى مرة أخرى مع مجتمعه^(١).

وأصبح ينظر إلى الجانى على أنه إنسان ضل الطريق، ومن واجب المجتمع أن يعيده إلى سواء السبيل بمعاملة عقابية ملائمة تحقق الغرض المقصود من العقوبة فى الفكر المعاصر. ونتيجة لذلك اتسمت المعاملة العقابية بطابع إنسانى، وتنوعت صورها وتعددت أساليبها سواء داخل المؤسسات العقابية أو خارجها^(٢).

وأصبحت المعاملة العقابية الموضوعية لتحقيق الإصلاح والتأهيل لا تنتهى بمجرد انقضاء فترة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لأن هدف التأهيل هو إعادة تكيف المحكوم عليه مع الحياة الاجتماعية السليمة، بل تكتمل حلقات تلك المعاملة بوجوب رعاية المفرج عنه بعد خروجه من المؤسسة العقابية حيث يواجه ما يسمى بأزمة الإفراج.

وفى هذا الفصل المخصص لدراسة الرعاية اللاحقة للكبار فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان.. سوف نتعرض لها من خلال أربعة محاور هى :

(١) محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابى المعاصر مقارنا بالنظام العقابى الإسلامى، القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥، ص ٢٢.

(٢) محمد أبو العلا عقيدة : المرجع السابق، ص ٣١٧.

- الرعاية اللاحقة عالمياً.
- الرعاية اللاحقة عربياً.
- فلسفة الرعاية اللاحقة وأهدافها ومبادئها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.
- نطاق الرعاية اللاحقة ووظائفها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

أولاً : الرعاية اللاحقة عالمياً :

تختلف معالم النظام العقابي المتطور بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ اختلافاً جذرياً عنه في العصور السابقة على قيامها. فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أهم مبادئ التشريع الجنائي الحديث، وهو مبدأ " شرعية الجرائم والعقوبات " وبالإضافة إلى المبادئ الأساسية السابقة التي تحكم العقوبة، فقد تم إلغاء معظم العقوبات البدنية وإحلال العقوبات السالبة للحرية محلها وكذلك ضرورة تناسب العقوبة مع ذنب الجاني ومع دوافعه إلى الإجرام، يضاف إلى ذلك انتشار مبادئ الحرية والمساواة واحترام الفرد في ذاته وضرورة المحافظة على حقوقه الأساسية، وإلغاء كل صور العقاب التي تتضمن امتحان كرامة الفرد^(١).

ونعرض فيما يلي لتاريخ الرعاية اللاحقة في كل من إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

١ - الرعاية اللاحقة في إنجلترا :

يرجع أصل الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في إنجلترا إلى جهود فردية متفرقة لبعض محبي الخير والإنسانية الذين دفعتهم المبادئ الدينية التي كانوا يتمسكون بها إلى محاولة تخفيف شقاء تلك الفئة كعمل من أعمال البر والإحسان.

وقد مرت الرعاية بعدة تطورات حتى تكون الاتحاد القومي لجمعيات مساعدة السجناء المفرج عنهم. والذي يعد مثلاً رائعاً لاشتراك الهيئات الأهلية مع الهيئات الحكومية وتعاونهما لتحقيق غاية مشتركة، وهذا الاتحاد يمول تمويلًا كاملاً من الرصيد العام للدولة،

(١) محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٣ : ص ١٤٦.

وتعيين موظفيه وترقيتهم ونقلهم مسئولية مجلس السجون، ومع ذلك، فإن تسيير نظام العمل قد وضع في يد لجنة منتخبة انتخاباً حراً بواسطة الجمعيات المشتركة في هذا الاتحاد والمكونة له^(١).

وفي انجلترا تنقسم الرعاية اللاحقة إلى نوعين :

الأولى إجبارية : وتقدم للمفرج عنهم إفراجاً شرطياً من السجون.

والثانية اختيارية : وتتضمن بعض المساعدات المالية لمن يطلبها من المفرج عنهم وعادة ما تقدمها المؤسسات غير الحكومية^(٢).

وينص النظام العقابي الإنجليزي على :

- أن تمنح الدولة كل جمعية تسهم في جهود الرعاية اللاحقة إعانة تمثل نصف ما تنفقه المؤسسات غير الحكومية على المفرج عنهم الذين تتولى رعايتهم.

- يشترط لتلقى كل جمعية لمثل الإعانة في البند السابق الحصول على اعتراف من الأجهزة الحكومية بصلاحياتها لأداء مثل هذا النشاط.

وقد حقق نظام الرعاية اللاحقة في انجلترا كثيراً من الإنجازات منها :

أ- شملت المفرج عنهم من الشباب بالرعاية اللاحقة الإجبارية.

ب- شملت الرعاية اللاحقة الإجبارية للخطر من المفرج عنهم.

ج- يوجد تنسيق بين أجهزة الرعاية اللاحقة سواء كانت حكومية أو أهلية لتعمل كوحدة واحدة وطبقاً لمعايير محددة.

د- رعاية الدولة الإشرافية والمادية لمؤسسات الرعاية اللاحقة غير الحكومية.

هـ- إسناد الرعاية اللاحقة كخدمة مباشرة إلى المتخصصين من الأخصائيين المهنيين.

(١) يسن الرفاعي : الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية، بحث منشور بالمجلة الجنائية القومية، العدد الأول، ١٩٦٩ ص ٧٤ - ٧٦.

(٢) محمد عبد المقصود : دور الاتحاد النوعي لجمعيات السجناء وجمعياته في الرعاية اللاحقة لخريجي السجون، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي، القاهرة ١٩٦٤، ص ٧.

وقد طبقت انجلترا نوعا آخر من الرعاية اللاحقة الإجبارية وهي الخدمة المجتمعية، وتعتبر أول من طبق هذا النوع الذي يتمثل في العمل الإجبارى الذى يؤدى فى وقت فراغ المفرج عنه إفراجا شرطيا لساعات محددة مسبقا، ولمدة لا تزيد عن سنة. والخدمة المجتمعية لها من المزايا ما يمكن إجمالها فى الآتى^(١) :

- تحد من عزلة المجرمين بالاستفادة من خدماتهم خارج نطاق نظام العدل الجنائى.
- إعادة تأهيلهم من خلال تدريبهم فى مجال العلاقات الاجتماعية.
- الأجر الذى يتقاضاه المفرج عنه يعود عليه وعلى أسرته بالمنفعة.

٢- الرعاية اللاحقة فى الولايات المتحدة الأمريكية^(٢) :

انتشرت حركة مساعدة المفرج عنهم من السجناء فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل القرن العشرين حتى قامت فى كل مدينة تقريبا جمعية جندت نشاطها لتحقيق تلك الغاية. وكان الطابع الغالب على تلك الجمعيات هو الطابع الدينى.

ويضم الإطار العام للرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية فى الولايات المتحدة الأمريكية صورتين رئيسيتين من صور الرعاية اللاحقة :

الأولى : إجبارية، بنص القانون صراحة على وجوب رضوخ من يخلى سبيله قبل انقضاء مدة عقوبته كاملة (سواء عن طريق الإفراج الشرطى أو الإفراج بالبارول أى بعد انقضاء ثلث مدة العقوبة).

وتتولى تلك الرعاية إدارات حكومية تسمى عادة بإدارات البارول أو إدارات مراقبة الموضوعين تحت نظام البارول. ويشرف عليها مجلس البارول وتتبع الوزارات التى تتبعها إدارات السجون غالبا.

الثانية : اختيارية، وهى رعاية لاحقة اختيارية فى طبيعتها وتوفر لمن يطلبها من المفرج عنهم إفراجا نهائيا بانقضاء مدة العقوبة كاملة، وهى نوعان :

(١) الأمم المتحدة : مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ميلانو إيطاليا، ١٩٨٥ ص ٥٧، ٥٨.

(٢) يسن الرفاعى : العلاج فى السجن الحديث، بحث غير منشور، ١٩٥٨، ص ٦٩، ص ٧٢.

- نوع يقتصر على المساعدات عند الإفراج في صورة ملابس أو مأوى أو نقود أو إلحاق بعمل توفره إدارات السجون نفسها أو بالتعاون مع الجمعيات الأهلية التي ترعى خريجها.

- ونوع يشبه الرعاية اللاحقة الإجبارية في عناصره، من حيث شموله بجانب المساعدة عند الإفراج والإشراف على التوجيه والمعاونة.

٣- الرعاية اللاحقة في فرنسا :

يقر القانون الفرنسي الرعاية الإجبارية للمفرج عنهم شرطياً، والاختيارية للمفرج عنهم نهائياً لوفاء مدة العقوبة.

كما أن نظام الرعاية اللاحقة في فرنسا يتسم باتساع نطاق الرعاية اللاحقة الاختيارية عن الرعاية الإجبارية، كما أن أجهزة الرعاية اللاحقة تتميز بتبسيط إجراءاتها، حيث تشكل لجان تنفيذية تضم ممثلين من المنظمات الحكومية والأهلية والأجهزة المعنية بتقديم الرعاية اللاحقة. كما يشغل الأخصائي الاجتماعي مكانة متميزة في لجان الرعاية اللاحقة حيث إنه يمثل الجانب الفني.

و فرنسا من الدول التي تقوم بتطبيق الخدمة المجتمعية و ذلك بما يتفق مع متغيراتها المجتمعية سواء على المستوى القومي أو المحلي^(١).

ثانياً : الرعاية اللاحقة في البلاد العربية :

تطورت سياسات الدول العربية وخاصة دول الشرق الوسط تطوراً هائلاً في مجال تطبيق حقوق الإنسان تجاه رعاية فئة السجناء وأسرههم - خاصة بعد تخلص تلك الدول من الاستعمار البغيض الذي حطم كافة المعايير الإنسانية لإضفاء صفة الشرعية على وجوده باعتبار أنه حامى الأقليات المستضعفة - من بغض الفعل الإجرامى وعدم قدرة النظم الاجتماعية العربية على توفير قدر من الرعاية والأمن لشعوبها، إلى مواكبة التطور العالمى فى هذا المجال وقد استطاعت العديد من الدول العربية تناول قضية الرعاية من

(١) راجع فى ذلك : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ميلانو إيطاليا ١٩٨٥ ص ٥٩ : ٦٠

منظور التراث الإنساني الحافل بالتجارب في هذا المجال، حيث عنيت بالمواثيق والعهود الدولية وعملت على تطبيقها ضماناً لمسايرة ركب التقدم في مجال رعاية تلك الفئة بغية إصلاح المجتمع وفنائه، وشمولهم جميعاً بالرعاية الاجتماعية، ضماناً لإصلاح قاعدة التنمية الاجتماعية داخل المجتمع.

وسوف نتناول عرض بعض النماذج العربية في مجال رعاية السجناء وأسرههم:

١- الرعاية اللاحقة بدولة سوريا :

تأسست جمعية رعاية السجناء وأسرههم عام ١٩٦١م على يد فريق من المهتمين بالقضايا العامة وبالأخص رعاية السجناء وأسرههم^(١)، ويرتكز نشاطها في دمشق حيث تقوم بدراسة السجناء من الناحية التربوية والنفسية، ووضع البرنامج الإصلاحي عن طريق جهاز الشئون الاجتماعية في السجن الذي يقوم بدوره بعمل الأبحاث الاجتماعية لكل سجين، للوقوف على أهم أسباب جنوح سلوكه والعمل على تهيئة كافة السبل لعودته بعد الإفراج، عودة حميدة، يبتعد من خلالها عن فكرة العود للسلوك الإجرامي.

وقد عنيت تلك الجمعية برعاية أسر السجناء بشكل لم يسبق من قبل، حيث سعت إلى توجيههم، وتقديم المعونة المادية والاجتماعية لهم، حيث قامت بافتتاح العديد من المشروعات لإلحاق أبناء السجناء بها، مثل: أشغال الإبرة والتريكو - أشغال السجاد - حياكة الملابس - بعض الصناعات الغذائية البسيطة في مجال الخضراوات والفواكه وزيت الزيتون... إلخ.

وفي المحافظات داخل القطر السوري، قامت جمعيات رعاية السجناء وأسرههم خاصة في حلب والتابعين لوزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء مجلس إدارة يتكون من عضو من وزارة الشئون الاجتماعية وعضو من وزارة العدل وأمور المؤسسة العقابية بالمحافظة، وآخرون من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وتدعم تلك الجمعيات من ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية وذلك لتقديم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية المختلفة من

(١) بدر الدين علي : نماذج عربية ودولية للرعاية اللاحقة، الاتحاد الدولي المصري لرعاية السجناء وأسرههم ورقة عمل

للمؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة، القاهرة، ١٩٩٠م. ص ٩.

أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية لأسر السجناء والعمل على إعادة المفرج عنهم مع المجتمع مرة أخرى وذلك لمحاولة تأهيله لبعض أعمال الحرفية أو إعادته لعمله.

وعلى مستوى النطاق القومي، فقد أنشئ حديثاً الاتحاد العام لجمعيات رعاية السجناء ومركزه الرئيسي مدينة دمشق، والذي قام بتقنين الجهود الرامية إلى عملية إصلاح السجين، وتأهيله في المجتمع بعد الإفراج عنه.

وقد اهتم الاتحاد مشدداً برعاية أسر السجناء وخص الزوجة برعاية فعالة ومؤثرة وذلك من خلال مشروع التكافل الاجتماعي لمعاشات الضمان الاجتماعي والعمل على إنجاح جهود الجمعيات الأهلية في تولى أمر تلك الأسر، وذلك عن طريق إقامة المشروعات الأسرية الصغيرة، وعرض منتجاتها في معارض موسمية لصالح أسر السجناء، حيث تحدد أهداف رعاية السجناء وأسره في القطر السوري على النحو التالي :

- أ- تأهيل السجناء داخل المؤسسات العقابية على أعمال حرفية، تكون قاعدة لهم للعمل عقب الإفراج.
 - ب- عمل الدراسات والأبحاث الاجتماعية عن السجناء، وصولاً لأقصى درجة من إصلاح سلوكه.
 - ج- تقديم الدعم المادي لأسرة السجين طوال فترة قيد حريته لعدم انحراف أفراد الأسرة نحو الجريمة.
 - د- تعظيم دور المؤسسات والهيئات الأهلية في مجال مساعدة أسر السجناء عن طريق إلحاق أبنائهم بالأعمال البسيطة.
 - هـ- دعم المشروعات الصغيرة لأسرة السجين عن طريق إلحاق الزوجات بالمهن اليدوية والمساعدة في تصريف المنتجات عن طريق المعارض المتخصصة لصالح أسر السجناء.
- ورغم أنه من الملاحظ زيادة ميزانية وزارة العمل الاجتماعي بالقطر السوري في هذا المجال، إلا أنها مازالت لم تصل بعد إلى المستوى المعهود، إن تم مقارنتها بنظم رعاية أسر السجناء على مستوى العالم.

٢- الرعاية اللاحقة بدولة الأردن :

شهدت المؤسسات العقابية تطوراً في الحقبة الأخيرة لم تعهده المملكة من قبل حيث أعيد إنشاء العديد من السجون بشكل يراعى إنسانية السجن داخل المؤسسة من حيث أماكن الإقامة - أسلوب المعيشة - الترفيه - الشعائر الدينية - نوعية الغذاء المقدم للسجناء - المشاريع الإنتاجية، وذلك علاوة على توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية داخل تلك المؤسسات.

وقد خلت تلك المؤسسات قديماً من كافة أشكال الإصلاح وإعادة تأهيل المذنب اجتماعياً وعلمياً ودينياً^(١).

تطورت فلسفة التأهيل المهني داخل المؤسسات العقابية في الأردن إلى حد فائق الوصف، حيث تم تحديد العديد من المهن التي يحتاجها المجتمع، مثل: الخياطة - السباكة - النجارة - الحدادة، أو بعض الصناعات اليدوية مثل صناعة الأحذية - السجاد - أعمال الطبع والتجليد.. إلخ، وتم تدريب السجناء على تلك المهن تمهيداً لإلحاقهم بمثل تلك الأعمال بعد الإفراج عنهم.

على مستوى العملية التعليمية، واصلت المؤسسات العقابية جهودها في الأردن في رفعة شأن السجن من الناحية العلمية حيث ألحقهم بالمستويات المتدرجة من برنامج محو الأمية وصولاً إلى أعلى الدرجات العلمية إن أراد السجن ذلك، فالتعليم بالنسبة للسجين يشكل نوعاً من الوعي لديه بفداحة الأضرار التي ألحقت به نتيجة سلوكه الإجرامي، وهو يهيئ له سبلاً أفضل في الحصول على عمل عقب الإفراج عنه، كما يهيئ له الجو النفسي والاجتماعي لإعادة اندماجه مع المجتمع وأسلوب تكيفه مع الجماعة^(٢).

كما نشأت مؤخراً جمعيات رعاية أسر السجناء والجمعيات الخيرية التطوعية لرعاية أسر السجناء، وتنظيمات شعبية داخل محافظات المملكة لرعاية تلك الأسر، مثل: جمعية

(١) عبد العزيز الألفي : الإصلاح عن طريق المؤسسات في المنطقة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد التاسع، القاهرة ١٩٨٠م، ص ١١٩-١٢٠.

(٢) أحمد الربايعة : مشكلات المسجونين المفرج عنهم ووضع الرعاية اللاحقة في الأردن، الاتحاد الدولي لرعاية المسجونين، المؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٩.

أصدقاء الشرطة، إلا أن تلك الجهود مازالت تمارس بشكل فردي لا يرقى إلى مستوى رعاية الدولة ذاتها.

وقد ارتكزت مظاهر تعاون الدولة في هذا المجال مع بعض المؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال الرعاية اللاحقة مثل جمعية الدفاع الاجتماعي والتي تقيم بعض المشروعات الحرفية وإقامة المزارع المتنوعة لتشغيل السجناء.

وقد نادى البعض في المملكة بضرورة إصدار قانون خاص ينص صراحة على إنشاء جمعيات خاصة برعاية السجناء وأسره مدعمة من ميزانية الدولة تعمل على رعاية تلك الفئة وأن تكون هذه الرعاية حقاً قانونياً لها، تضطلع به الدولة^(١).

كما يرى البعض أيضاً أهمية صدور قانون رد الاعتبار لما له من مردود إيجابي في تدعيم عملية إصلاح المذنب وتسهيل مهمة إعادة اندماجه مع المجتمع، والأمل معقود في هذا الصدد خاصة بعد صدور القانون ٤٠ لسنة ٢٠٠١، حيث سمي بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل والذي يتناول السياسة العقابية وعملية الرعاية بشكل مكثف مما يساعد على تحقيق الآمال المعقودة في مجال رعاية السجناء وأسره.

بيد أن وضع الرعاية اللاحقة عامة في الأردن يمكن القول إنها حتى الآن لم تتخذ شكلاً مؤسسياً منظماً، بل إنها مازالت أعمالاً فردية لا ترقى لأن تقارن بدول أخرى.

٣- الرعاية اللاحقة بدولة الكويت :

رعاية السجناء وأسره فكرة وليدة بدولة الكويت حتى الآن وإن كانت قد تحددت ملامحها في التشريع العقابي الكويتي والذي نص على رعاية المفرج عنه هو من مسئولية اللجنة المشرفة على الإفراج بالمؤسسات العقابية المادة ٢٥ من اللائحة الداخلية لقانون السجون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢^(٢).

(١) علاء الدين رجائي : دراسة تقويمية لبرامج العمل مع جماعات أسر المسجونين في مجال الرعاية اللاحقة - رسالة

دكتوراة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٥م، ص ٤٢.

(٢) إدارة البحوث والدراسات : النزلاء العائدون للسجون، وزارة الداخلية الكويتية، ١٩٨٧م، ص ٦١.

وقد عملت دولة الكويت على تحقيق توصيات مؤتمر مديري المؤسسات العقابية وبالأخص المؤتمر الثالث الذي عقد في تونس " أكتوبر ٨٥ " والذي أكد على ضرورة وجود مؤسسات وهيئات حكومية وأهلية لرعاية السجناء وأسره في الدول العربية، وشدد على رعاية تلك الفئة لإعادة اندماجهم في المجتمع، واتخاذ كافة التدابير الوقائية لحماية المجتمع من سلوك عودتهم للجريمة وخشية تعرض أسره إلى الانحراف، حيث قامت وزارة الداخلية الكويتية بالتنسيق مع الجهات الأمنية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل بجمهورية مصر العربية بمحاولة تحقيق ذلك المبدأ الاجتماعي لتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد أنشئ حديثاً قسم الرعاية اللاحقة داخل إدارة المؤسسات الإصلاحية واتخذ مقر له في منطقة " القرين " وهو يتبع وزارة الداخلية الكويتية، وقد بدأ اختصاصه في تناول من أفرج عنه وشفى تماماً من مرض الإدمان حيث يقوم بعمل برنامج إصلاحي، إيماني، تربوي، اجتماعي لإصلاح سلوك المفرج عنهم من خلال لجنة سميت بلجنة "بشائر الخير" التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي، والتي أعدت مجموعة من العاملين في هذا المجال بعد حصولهم على التدريب الكافي، للتعامل مع تلك الشريحة وحثهم على التحلي بالقيم والأخلاق الفاضلة وكذا دعوة أسره لزيادة الترابط الأسري وإصلاح التفكك الاجتماعي الذي تحقق بعد قيد حرية عائل تلك الأسرة، وكذا مدهم بالمساعدات المالية والوقوف على أهم مشاكلهم والعمل على حلها حيث ينصرف المفرج عنه من تلك المراكز العلاجية الاجتماعية، وقد استطاع القسم إضفاء روح الشكل المدني على المكان بحيث لا يشعر الزائر أنه مكان عسكري يتبع وزارة الداخلية، وقد قسمت سراديب المبنى على قاعات للمحاضرات وتعلم الحاسب الآلي والفقه والشريعة الإسلامية على أيدي أساتذة في مجال العمل الاجتماعي الديني، كما يتم صرف رواتب شهرية لهم لتكون عوناً لأسره حتى إقرار عودتهم للمجتمع^(١).

وتعد الرعاية اللاحقة في التشريع العقابي الكويتي هي أسلوب في المعاملة العقابية يطبق بعد الإفراج النهائي عن السجين ومتابعة تأهيله ومساعدته على التكيف مع المجتمع وهي عملية مكملية لرسالة السجن.

(١) محمد المليبي : مقال بالمجلة العربية الكويتية، العدد ٩، الشبكة الدولية للانترنت ٢٠٠٤م.

٤ - الرعاية اللاحقة بدولة العراق :

مما لا شك فيه أن معاناة الشعب العراقي بسبب العقوبات الدولية والنظام الديكتاتوري الجاسم على هذه المنطقة مدة كبيرة، أثر على أعمال التغير والتطور في مستقبل هذا الشعب، كما أن إجماع العديد من الدول على أن السجل المظلم لحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية للشعب العراقي أثر معاناته من انتهاكات سياسته في معقل حقوقه الاجتماعية والاقتصادية ساعدت على تعطل تنفيذ العديد من التشريعات القانونية التي صدرت في مجال رعاية السجناء وأسرههم وتحقيق أدنى قواعد حقوق الإنسان، ورغم براءة النظام العراقي من اتهامات المجتمع الدولي بانتهاك حقوق السجناء، إلا أنه انتهج السياسة التي أطاحت به مؤخراً وتعطلت بسببه كثير من التشريعات العقابية العادلة، وبالتالي تعطل معها مظاهر الرعاية الاجتماعية لاستنزاف كافة موارد الدولة في الحروب والنزاعات الحدودية.

ورغم ذلك فإن الدولة العراقية كانت قد وضعت الأساس الحقيقي في مجال رعاية السجناء وأسرههم، وذلك بصدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ والذي ألغى بمقتضاه مصلحة السجون واستحداث بدلاً لها تحت اسم " المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي " والتي تهدف إلى معالجة آثار الجريمة برعاية السجناء وأسرههم، رعاية تخفف من آثار السجن عليهم وعلى أسرهم^(١)، وبذلك تم إلغاء قانون رد الاعتبار الصادر عام ١٩٧٠ والذي اشترط رد الاعتبار للسجين حتى يتمكن من العودة لعمله.

وقد تم تنفيذ برنامج الرعاية من خلال ثلاثة محاور^(٢) هي :

المحور الأول : عقب إبداء النزول يتم دراسة أحواله الاجتماعية والنفسية وتحديد احتياجات أسرته ويتم فيها تدريبه على المهن التي تتفق مع رغباته ومهارته وتسكينه بالعمل الداخلي بأجور مرتفعة حتى يتمكن من مساعدة أسرته مادياً.

(١) علاء الدين رجائي : دراسة تقييمية لبرامج العمل مع جماعات أسر المسجونين في مجال الرعاية اللاحقة - مرجع سبق ذكره، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٢) بدر الدين علي : نماذج عربية ودولية للرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠م، ص ٩.

المحور الثاني : يتم دعم أسرة السجين براتب رعاية اجتماعية شهري وصل إلى ٦٠ ديناراً عام ١٩٩٠ علاوة على إعفاء الأسرة من العديد من الالتزامات الخاصة بأبنائه مثل مراحل التعليم المختلفة أو الرعاية الصحية.

المحور الثالث : يتم إخلاء سبيله قبل نهاية المدة بستة أشهر وإيداعه سجنًا مفتوحاً لممارسة مهنته بشكل حر تقريباً أو ما يسمى بقسم الإفراج الشرطي، حيث يخصم ربع المدة المحكوم عليه بها، ويتم تهيئته للخروج للمجتمع الخارجى ودعم صلته بأسرته بشكل أكبر مما كان فيه في فترة السجن الأولى.

ولعل ما يصلنا من أخبار وتفاصيل عن النظام الديموقراطي الجديد في العراق يكون صحيحاً، حيث ورد فيما يخص الموضوع بأن كافة القوانين والتشريعات العقابية ستعمل على دعم وتنظيم قواعد حقوق الإنسان والارتباط بكافة المواثيق والعهود الدولية في حماية تلك الفئة.. فيكفى ما عاناه الشعب العراقي من تجمع المجتمع الدولي عليه وانتهاك حرمانه لتحقيق أغراض سياسية تحت مسمى الدفاع ضد انتهاكات حقوق الإنسان والذي لم يأخذ في الاعتبار مدى ما يعانيه الإنسان العراقي الآن من الصراع وكثرة المشكلات الداخلية^(١) والتي تحاول الجامعة العربية بالتعاون مع كافة الدول العربية رأب الصدع الذي أصابه.

٥- الرعاية اللاحقة في المملكة العربية السعودية :

قامت المملكة العربية السعودية بوضع التشريعات القانونية التي تنهل أصولها من الشريعة الإسلامية الغراء، برعاية أسرة السجين خلال فترة إيداعه في المؤسسات العقابية، رعاية متكاملة من جميع الأوجه، خاصة الرعاية المادية، ومتابعة الأبناء ضماناً لعدم انحرافهم، وقد نص عليها في الفقرة الثانية والثالثة من مهام أعمال اللجنة الوطنية لرعاية السجناء، حيث جاء فيها " أن الرعاية التي تقدم لأسرة السجين لا بد أن تشمل كافة جوانب حياة الأسر وليس النظرة الجزئية التي تتجه بالرعاية للسجين فقط، والتي كانت أحد أسباب فشل عملية الإصلاح لسلوك المذنب^(٢) .

(١) إيرينبونا ميوكا : الإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ترجمة محسن عوض، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وزارة الداخلية، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٣١.

(٢) تقارير اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم : وزارة الداخلية السعودية، ١٩٩٧م، وللمزيد : أبحاث مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٤١٨هـ.

وقد بدأ تطبيق تدابير الرعاية خاصة أسر السجناء في المملكة تتم داخل المكاتب النفسية والاجتماعية الملحقه بالسجون قديماً قبل أعمال التطوير التي شهدتها المملكة حالياً في مجال رعاية السجناء وأسراهم، هذا بالإضافة إلى الجهود الخيرية والتطوعية التي تبذلها الجمعيات الخيرية في مجال الرعاية، أضف إلى ذلك جهود ودور مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في المملكة، حيث كانت تشمل كافة أسر السجناء بإطار الضمان الاجتماعي، وذلك بناءً على الأمر الملكي السامي في عام ١٣٩٤هـ، حيث رسم الخطوات الإجرائية لمساعدة أسر السجناء حال إيداع عائلهم بالسجن.

وما لبث في عام ١٣٩٦هـ أن تم إنشاء قسم للرعاية اللاحقة بالإدارة العامة للرعاية الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ليكون متما لبرامج الرعاية التي تقدمها الأديرة الاجتماعية المختلفة حتى صدور القرار الوزاري عام ١٣٩٨هـ من وزير الداخلية حيث نصت المادة الرابعة منه على أن " رعاية أسرة السجين وتقديم الدعم والمعونة المالية لها بما يكفل الحياة الكريمة لها يجب أعضاءها الانحراف " أي أن عناصر ربط السجين بتلك الأسرة تتمثل في نظام يكاد يكون فريداً في الأنظمة المختلفة للرعاية على مستوى الدول العربية، وهو نظام الخلوة الشرعية والتي طبقت منذ عام ١٣٩٨هـ، حيث تم بمقتضاه أن يختلي السجين بزوجه مرة كل شهر لمدة ثلاث ساعات، حتى تطور عام ١٤٠٦هـ حيث أصبحت تلك الخلوة مرتين في الشهر لمن كان له أكثر من زوجة، ويسمح بذلك للسجين حسن السير والسلوك، كما يسمح له بالخروج لمدة يوم كامل شهرياً بعد مضي نصف المدة التي لا تقل عن سنة.

وقد ذهبت التشريعات القانونية بالمملكة إلى ربط السجين مع بيئته الاجتماعية من خلال السماح بالخروج من السجن لزيارة الوالدين أو الأولاد أو الزوجة في حالة عدم تمكنهم لأي سبب من الأسباب من زيارته.

كما نظمت المملكة مسألة الرعاية وأطلقت عليها الشكل القانوني، بأن رصدت إدارة السجون إعانة مالية للسجين داخل السجن لمصروفاته الشخصية حتى لا يكون عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن صدور القرار الوزاري الخاص برد الاعتبار عام ١٤١٦هـ تم بشكل يبعد التهديد الدائم للسجين بصحيفة سوابقه، مما يساعده على العودة إلى بيئته الاجتماعية والاندماج معها بشكل لا يؤثر ولا يهدد مستقبل أسرته بعد الإفراج عنه.

وتتويجاً لتلك القرارات صدر قرار مجلس الوزراء الموقر عام ١٤٢٢هـ بإنشاء اللجنة الوطنية العليا لرعاية أسر السجناء ونزلاء الإصلاحات والمفرج عنهم^(١)، حيث قامت اللجنة على وجه الخصوص برعاية أسر السجناء من خلال الآتي :

- دعم وتشجيع برامج التدريب المهني لأسر السجناء وعرض منتجاتهم في الأسواق.
- تكوين لجنة فرعية نسائية بالتعاون مع الجمعيات النسائية لتقصي أحوال أسر السجناء وتقديم بحوث اجتماعية متعمقة عنهم، وتحديد مدى احتياجاتهم لتلك المساعدة لتقريرها وتبديرها فوراً من ميزانية اللجنة.
- المساهمة في تقديم خدمات تعليمية لأبناء السجناء وتذليل المشاكل والعقبات التي تعترض أساليب مساعدتهم أو تعترض خط سير استمرارهم في التعليم، بما يدعم ويحافظ على ما يسمى بالمتسربين من العملية التعليمية.
- تقديم الرعاية الصحية لمن يحتاج من أسرة السجين وتسهيل إلحاقهم بالمستشفيات الحكومية وإكمال مراحل علاجهم على نفقة الدولة.
- تقديم المساعدات في مجال الإسكان لغير القادرين على توفير المسكن الملائم ورعايتهم بالخدمات الضرورية لتلك المساكن من " أثاث - أجهزة تلائم المعيشة الطبيعية للإنسان" وذلك من خلال أموال الضمان الاجتماعي المقدمة من ميزانية المملكة مباشرة.
- والأمل معقود أيضاً على زيادة تلك الخدمات حتى تكون بمثابة تدابير وقائية مؤثرة في إصلاح السلوك الإجرامي وكذا تجنب جنوح أفراد أسرة السجين للجريمة إثر عدم القدرة على إشباع احتياجاتها المختلفة.

(١) عبد الله ابن ناصر السدحان : مفاهيم أساسية في الرعاية اللاحقة، مرجع سابق، ص ٢٤. نقلاً عن الشبكة الدولية للإنترنت.

[Http://www.Shjpolice. Gov. ae/Shurty](http://www.Shjpolice. Gov. ae/Shurty)

٦- الرعاية اللاحقة في المملكة العربية المغربية :

ما زالت فكرة الرعاية اللاحقة فكرة تبحث عن تشريع قانوني ينظم تطبيقها في محافل المجتمع المغربي، فالمملكة تتمتع بتجربة ممتازة على المستوى العربي في مجال رعاية الأحداث حيث أنشأت أديرة لرعاية الأحداث الجانحين للجريمة بمرسوم ملكي، وسميت "بأندية العمل الاجتماعي" حيث يعيش الحدث فيها متمتعاً بكافة أنواع الرعاية حتى يقدم عنه تقريراً أمنياً اجتماعياً عن سلوكه ومدى انسجامه مع المجتمع.

وقد تطور العمل الاجتماعي في المغرب مؤخراً مع اهتمام إستراتيجية الحكومة لرعاية النزلاء بالسجون وذلك لصيانة كرامة وحقوق المواطنين، وقد تم البدء في إنشاء مبنى ضخام داخل مؤسسة محمد الخامس للتضامن الاجتماعي عام ٢٠٠٢م وذلك لرعاية أسر السجناء حيث تصل ميزانية الاستثمار في هذا المجال حوالي ٩ ملايين درهم، وميزانية التسيير " الرعاية اللاحقة " تصل إلى ٦ ملايين درهم، حيث تم مؤخراً افتتاح معارض منتجات نزلاء السجون ومراكز الإصلاح وأندية العمل الاجتماعي وأعطى الملك محمد السادس الإشارة بالبدء في إنشاء قسم الرعاية اللاحقة لإعادة اندماج المفرج عنهم مع مجتمعاتهم والذين حصلوا على شهادة التكوين " حسن السير والسلوك " وكذا دراسة الحد من ظاهرة العود... وكذا تهميشهم في المجتمع وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية تحت إشراف متخصصين وتشرف على هذه العملية وزارة العدل، وقد سمى المشروع بمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء مع مجتمعاتهم.

وتتميز دولة المغرب عن كثير من الدول العربية بنظام فريد في الجمعيات الأهلية، حيث تشارك تلك الجمعيات في رعاية أسر السجناء رعاية كاملة طوال فترة قيد حرية العائل في السجن وتعتبر تلك الجهود نظاماً أهلية لا ترقى لأن تكون نظاماً حكومياً مستقراً، فغياب دور الدولة في هذا المجال مازال متحققاً في النظام المغربي بل لا يرقى إلى المقارنة مع دول أخرى، والأمل معقود بعد سلسلة الافتتاحات الأخيرة لأجهزة الإصلاح الاجتماعي بالمملكة.

وقد تم إصدار بعض التشريعات القانونية لتقنين عملية الجهود الإصلاحية في مجال الرعاية اللاحقة ولكن بشكل غير محدد، كما أنه من أثر ذلك، تجرى الآن دراسة تجارب بعض

الدول الأوروبية مثل بلجيكا واسبانيا في مجال رعاية السجناء وأسرهـم حيث يبلغ حجم الاستثمار حالياً في ميزانية المملكة في مجال تكوين هذه المؤسسات حوالي ٣٥ مليون درهم حتى عام ٢٠٠٥م طبقاً للموازنة العامة للدولة^(١) وقد أوصى مؤتمر الدفاع الاجتماعي الأخير بضرورة الاهتمام برعاية أسر السجناء لما له من مردود إيجابي على سلوك المذنب خاصة في الدول العربية التي عادة ما يكون الزوج هو عائل الأسرة دائماً.

والأمل معقود أيضاً في دولة المغرب العربي على اتساع قيم المساعدات المقدمة لأسر السجناء عامة حتى تكون بمثابة تدابير وقائية لإصلاح تلك الفئة وعدم جنوح أفرادها إلى الجريمة أسوة بغيرهم ممن أخطأ وجنح للجريمة وفشل في عملية العودة للتندماج مع المجتمع نتيجة غياب دور الرعاية اللاحقة في المجتمع.

٧- الرعاية اللاحقة في دولة تونس :

يعتبر نشاط الرعاية اللاحقة للسجناء وأسرهـم في دولة تونس من ضمن الأنشطة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة للسجون ضمن أعمال مصلحة معينة تسمى بمصلحة الرعاية اللاحقة ولها مراقب ومرشدون اجتماعيون من الجنسين، حيث تقوم المصلحة باعطاء ضمان أدبي لأصحاب العمل فيما يتعلق بتشغيل المفرج عنهم، ويبدأ عملها بإجراء بحث اجتماعي عن كل سجين عند دخوله السجن حتى يحدد العمل الملائم له ثم يتم الاتصال بأصحاب المؤسسات والهيئات الاستثمارية في الدولة قبل الإفراج لتدبير العمل الملائم له أو طبقاً لحاجة سوق العمل عموماً ثم يتم متابعة المفرج عنه في العمل عن طريق مندوبي مصلحة الرعاية، ويعود للسجن مرة أخرى تدبيرياً، إن جاء تقارير مصلحة الرعاية اللاحقة عنه بشكل سلبي.

وهناك مصالح أخرى تتبع وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية تساعد في عملية الرعاية اللاحقة، حسب طلبات المؤسسات العقابية^(٢).

بيد أن مساعدة أسر السجناء مازالت جهوداً أهلية لا ترقى إلى درجة التنظيم الحكومي من خلال التشريعات القانونية التي تتولى تلك الفئة بالرعاية وذلك بتشريع منفرد.

(١) منشورات منظمة الدفاع الاجتماعي : المؤتمر العربي السابع للدفاع الاجتماعي - الرباط ١٩٩٨.

(٢) بدر الدين علي : نماذج عربية ودولية للرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٨- الرعاية اللاحقة في دولة ليبيا :

لم يرد في التشريع العقابي الليبي مبدأ الرعاية بعد الإفراج في فصل مستقل بأحكامه وإنما ورد في نطاق نصوص متفرقة بهدف استكمال عملية تأهيل المفرج عنهم ومساعدتهم على اجتياز الصعوبات التي يمكن أن تصادفهم في المستقبل^(١)، ولقد جاء في اللائحة التنفيذية للتشريع العقابي، أهمية رعاية السجناء وأسراهم في كافة مجالات الرعاية: الرعاية الصحية - التعليمية - المادية - مادة ١٤٢ من اللائحة التنفيذية للتشريع العقابي الليبي عام ٢٠٠٠م.

وقد استطاعت الحكومة تعزيز تلك المؤسسات بأخصائيين اجتماعيين مهرة في التعامل مع تلك الفئة لاتساع دائرة الرعاية بشكل يشمل كافة أسر السجناء على مستوى المحافظات مما يساعد في زيادة معدلات الرعاية اللاحقة لسائر السجناء وأسراهم، وحيث أصبحت مهمة هؤلاء الأخصائيين هو زيارة تلك الأسر في أماكن إقامتها لبحث أحوال بينهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، ووضع الأسس الاجتماعية التي بمقتضاها سيتم مساعدة السجين وكيفية رعاية أسرته، وذلك بصفة دورية شهرية تقريباً، وذلك من خلال إدارة الرعاية الاجتماعية (مادة ١٦٢ فقرة ٤ من اللائحة التنفيذية) للتشريع العقابي الليبي.

كما اتخذت إجراءات تمهيدية قبل الإفراج عن المذنب، وتتمثل في الإجراءات الخاصة بالإدارة العامة للأمن العام وذلك بعمل تقرير مفصل عن المذنب قبل الإفراج بثلاثة أشهر متضمناً ظروفه العامة: الاجتماعية والنفسية وحالته المادية ونوع عمله السابق وعلاقاته مع أسرته إن وجدت ومدى تحسن سلوكه داخل المؤسسة العقابية، ويكون هذا التقرير مشفوعاً بالرأى في الإفراج عنه، أو وضعه تحت المراقبة كتدابير أمنية (مادة ١٦١ فقرة ٣) من اللائحة التنفيذية.

يوكل للمؤسسات العقابية مهمة إخطار جهاز مراقبة الشئون الاجتماعية حال الإفراج عن المذنب لتولى مهمة مراقبته في العمل المسند إليه بالإضافة لمهمة الهيئة العامة للضمان الاجتماعي وتقديم المساعدة المادية لأسرة السجين طوال فترة قيده (مادة ٥٠ من قانون السجون).

(١) محمد الأخرس : قانون العقوبات / ليبيا ١٩٩٩م، ص ٩٦.

وهكذا تأتى خطة الرعاية اللاحقة من خلال تعاون الأجهزة الحكومية لمد يد المساعدة للمذنب المفرج عنه وكذا أسرته أثناء قضاء فترة العقوبة وذلك بما يتناسب مع متطلبات البيئة الاجتماعية التى يعيشون فيها بما يساعدهم على عدم انحراف أعضاء أسرة السجين من جانب وتمكين المذنب من الانخراط فى مجتمعه مرة أخرى والالتزام بمعاييره السائدة^(١).

وقد اتخذت الحكومة الليبية بمبدأ التدابير عملاً على إصلاح سلوك المذنب، حيث اهتمت بوضع المذنب تحت طائلة التدابير فى حالة زيادة خطورته الإجرامية رغم خضوعه لمبدأ الرعاية عملاً بأهداف التدابير التى تضمن عنصر الردع وتضمن تحقيق الجزاء^(٢).

٩- الرعاية اللاحقة فى دولة السودان :

نشأت فكرة رعاية السجناء وأسرههم فى السودان بشكل رسمى خلال فترة الخمسينيات وذلك على شكل لجان استشارية لمساعدة محافظى الأقاليم على تشغيل السجناء والمطلق سراحهم، وتقديم الدعم الممكن لأسرههم، حيث كانت تلك اللجان تضم ممثلى من الحكومة والعاملين فى مجال الخير، وقد كانت تلك اللجان تكاد تكون بلا فاعلية تذكر، ثم ما لبثت أن ألغيت خلال الستينيات وحل محلها تنظيم رسمى برئاسة مدير عام السجون فى الخرطوم لدراسة احتياجات تلك الفئة وتقديم دعم فعلى مؤثر لأسر السجناء حتى تتجنب تلك الأسر شر العوز وانحراف الأسرة نحو السلوك الإجرامى.

غير أن تلك الفترة استمرت حتى نهاية الثمانينيات تقريباً ولم تشهد تلك المرحلة أى تقدم يذكر فى مجال رعاية السجناء وأسرههم ربما للمصاعب الاقتصادية والسياسية التى تشهدها دولة السودان^(٣).

وقد انتقلت لجنة الرعاية فى أوائل الثمانينيات إلى مصلحة الرعاية الاجتماعية بوزارة الصحة السودانية واقتصر دور مصلحة السجون فى مباشرة برامج الإصلاح

(١) ياسين الرفاعى : الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية، المجلة الجنائية القومية، مجلد ١٢، العدد الأول ١٩٩٩م، ص ٧٣.

(٢) حسن صادق المرصفاوى : آراء حول التدابير الاحترازية فى مشروع قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، المجلة الجنائية القومية، مجلد ١١ عدد ٩ القاهرة ١٩٦٨م، ص ٦٣.

(٣) بدر الدين على : مرجع سبق ذكره، ص ٨.

والتأهيل والإعداد لمرحلة ما قبل الإفراج، وذلك بالتنسيق مع مصلحة الرعاية الاجتماعية التي تقوم بالدور الحكومي، حيث خصصت ميزانية عامة للرعاية وأنشئت مكاتب رعاية اجتماعية بالمحافظات يشرف عليها محافظو الأقاليم.

إلى جانب ذلك وجدت منظمات تطوعية منها جمعية رعاية السجناء التي تهدف إلى تأهيل المفرج عنهم ورعاية أسرة السجين ومد يد العون لتلك الأسر بالمساعدات المادية والعينية وذلك بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية المنشأة حديثاً لرعاية تلك الفئة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية بالسودان، كما تعمل هذه الجمعيات جاهدة على تحسين معيشة خريجي السجون وذلك من خلال محاولة مساعدتهم على إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تساعد على الابتعاد عن شبح العود^(١)، وقد ساعد تطبيق الضمان الاجتماعي الحديث، على تحقيق نوع مركز من الرعاية اللاحقة، حيث شمل أسرة السجين لرعاية فعالة من حيث الجوانب " الاقتصادية - التعليمية - الصحية " حيث كان له المردود الحسن في تحسن الأحوال المعيشية للعديد من أسر السجناء.

وقد سمح حديثاً للسجناء من ذوي السلوك الحسن بالخروج المؤقت وبشروط معينة ووفق ظروف خاصة لزيارة الأسرة وقضاء فترة وجيزة تحدد في قرار الإجازة.

والأمل معقود أيضاً على زيادة فاعلية الرعاية اللاحقة في دولة السودان خاصة بعد إبرام اتفاقيات الصلح بين الشمال والجنوب وما لها من آثار ايجابية على التخفيف من زيادة معدلات الجريمة نتيجة غياب الرعاية الاجتماعية عامة من قبل الدولة وما يستتبعها من تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب عامة.

١٠- الرعاية اللاحقة في مصر :

لم تعرف مصر للسجون نظاماً مقررأ قبل عام ١٨٧٨ حيث صدر في نهاية هذا العام الأمر العالي بجعل السجون من اختصاص نظارة الداخلية.

وفي عام ١٨٨٤ صدر قرار من مجلس النظارة بإنشاء مصلحة خاصة للسجون، في مارس ١٨٨٥م صدرت أول لائحة للسجون والتي تم تعديلها عدة مرات في سنوات قليلة^(٢).

(١) محمود التيجاني محمود : تطور الجريمة والعقاب في السودان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام السودانية، أم درمان، ١٩٨٤م، ص ٩٦، ٩٨.

(٢) عبد العزيز فتح الباب : الرعاية الاجتماعية في السجون المصرية، بحث مقدم للمؤتمر الأول لرعاية السجناء والمفرج عنهم، ١٩٧٣، ص ٣.

وفي عام ١٩٠١ صدرت لائحة أخرى للسجون وقد نصت المادة ٨٩ من هذه اللائحة على أن لكل مسجون محكوم عليه بعقوبة نهائية أكثر من سبع سنوات مكافأة مالية قبل الإفراج عنه بشرط ألا تزيد على أربعة جنيهاً تسلم للمسجون قبيل الإفراج عنه.

وكذا المادة (٩٤) تنص على " إذا لم يكن المسجون مطلوباً وضعه تحت المراقبة يجوز لمأمور السجن أن يعطيه استمارة سفر ومبلغاً كافياً من المال يمكنه من العودة إلى بلدة أو الذهاب إلى المحل الذي يريد أن يقيم فيه ".

وفي عام ١٩٠٨ صدر القانون رقم ٥ الخاص بالمجرمين معتادى الإجرام وقرر هذا القانون منح كل من يحكم عليه طبقاً له ويودع إصلاحية الرجال بالقناطر راتباً يومياً في صورة مكافآت مالية عن حسن السلوك والتعليم وأجور الصناعة، وكان يسمح للمسجون بالتصرف في جزء من مكافآته وأجوره لشراء ما يلزمه من مقصف الإصلاحية والجزء الباقي يسلم إليه عند الإفراج عنه^(١).

وفي عام ١٩٢٧ صدرت تعليمات إدارية كانت تقضى بأن تصرف إدارة إصلاحية الرجال بالقناطر للمفرج عنه ثلث مكافآته عند الإفراج وترسل الثلثين الباقيين إلى المديرية أو المحافظة لصرفها له بمعرفتها على قسطين متساويين الأول بعد شهر من تاريخ الإفراج عنه والثاني بعد شهر آخر.

ومنذ عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٣٩ نجد أن مصلحة السجون في تقاريرها السنوية تناشد الهيئات والمنظمات وأصحاب الأعمال والكتاب والصحف لإيجاد الحل السليم لمشكلات المفرج عنهم من السجون وكذا العمل على توفير الرعاية اللازمة لهم^(٢).

وفي عام ١٩٤٨ تمكنت مصلحة السجون من استصدار قرار وزارى قضى بإنشاء مؤسسة صناعية لإيواء وتشغيل المفرج عنهم من السجناء معتادى الإجرام وخريجي الليمانات أقيمت في نفس العام بجوار إصلاحية الرجال بالقناطر وجاء النظام الأساسى لهذه المؤسسة أنها أنشئت لغرض الأخذ بيد المفرج عنه وإيجاد عمل له يتكسب من خلاله ويحفظه من العودة إلى ارتكاب الجريمة مرة ثانية^(٣).

(١) وزارة الداخلية : تقرير لجنة إصلاح السجون، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢١١ ص ٢١٣.

(٢) وزارة الداخلية : المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٣) عبد الحليم رضا : تجارب وخبرات محلية ودولية في الرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

ونجد أن لائحة السجون الصادرة عام ١٩٤٩ قد خصصت الفصل السابع منها لمكافآت السجناء حيث نصت المادة (٤٥) من تلك اللائحة الداخلية " يمنح المسجون مكافأة مالية على حسن سلوكه لا تصرف له إلا عند الإفراج عنه تحدد قيمتها اللائحة الداخلية " ويجوز حرمانه منها كلها أو بعضها بسبب سوء سلوكه^(١).

ونصت المادة ٤٦ على أنه " يعطى للمسجون عند الإفراج عنه مكافأة مالية مناسبة عن عمله تحددها اللائحة الداخلية ويراعى في تحديدها والتصرف فيها ما يأتى :
(أ) أن تكون دون الأجر العادى لمثله.

(ب) عدم جواز تصرف المسجون فى المكافأة ما دام فى السجن. ومع ذلك يجوز صرف جزء مما تجمع منها لحاجاته المسموح بها من داخل السجن أو لأسرته بشرط ألا يتجاوز ذلك كله نصف ما تجمع له من هذه المكافأة ويكون تقدير ما يدفع لأسرة المسجون بناءً على توصية إدارة السجن وتصديق مدير عام السجون.

وفى عام ١٩٥٤ بدأت الجهود التطوعية فى الظهور حيث تكونت فى نفس العام أول جمعية لرعاية السجناء وأسره فى القاهرة وقد حددت لائحة النظام الأساسى للجمعية أهدافها فى رعاية السجناء وأسره و تقديم كافة المساعدات المادية والاجتماعية والصحية والثقافية الممكنة لهم والتأهيل المهنى للمفرج عنهم ويدر شئونهم مجلس إدارة منتخب من أعضاء الجمعية العمومية بالإضافة إلى أعضاء من المهتمين بموضوع رعاية السجناء وكذا أعضاء بحكم وظائفهم (عضو عن وزارة الشئون الاجتماعية، عضو عن مصلحة السجون).
وتعتمد فى تمويلها أساسا على وزارة الشئون الاجتماعية واشتراكات الأعضاء وتبرعات الأهالي^(٢).

ثم صدر القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون مستكملا الكثير من أوجه الرعاية للمسجونين ونجد أن هذا القانون قد خص الرعاية اللاحقة بالقدر المعقول من نصوص مواده فنجد أن المادة (٥٠) منه تنص على أنه " إذا لم يكن مقررا وضع المسجون تحت مراقبة البوليس أو المطلوب تسليمه إليه جاز لإدارة السجن أن تعطيه

(١) عبد العزيز فتح الباب : بحث الرعاية اللاحقة فى السجون المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٢) لائحة النظام الأساسى لجمعية رعاية السجناء وأسره بالقاهرة، القاهرة ١٩٦٤ ص ١ - ٥.

استمارة سفر إلى بلده أو إلى أى جهة أخرى تكون أقرب من بلده مسافة وهى إحدى صور الرعاية اللاحقة البدائية.

وكذا المادة (٢٦٤) تنص على أنه على إدارة السجن إخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكى يتسنى فى هذه المدة تأهيلهم اجتماعيا وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازم لهم^(١).

وفى نفس العام ١٩٥٦ امتد تكوين جمعيات رعاية السجناء وأسرههم والمفرج عنهم إلى مختلف المحافظات المصرية فتأسست عام ١٩٥٦ جمعية الإسكندرية وفى عام ١٩٥٩ جمعية الزقازيق وعام ١٩٦٠ بالجيزة ودمهور حتى وصل عدد الجمعيات ١٩ جمعية.

وفى عام ١٩٧٢ أصدرت وزارة الداخلية القرار الوزارى رقم ١٢٧٢ والذى يقضى بإنشاء قسم الرعاية اللاحقة يتبع مصلحة الأمن العام وتتبعه وحدة متابعة للإعداد المهني، ووحدة لرعاية المفرج عنهم ثم صدر القرار الوزارى رقم ٧٢٥ عام ١٩٧٣ بإنشاء وحدات للرعاية اللاحقة بإدارة البحث الجنائي بمديريات الأمن فى المحافظات تختص كل منها فى نطاقها بمهام الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم ومن فى حكمهم الذين أمضوا بالسجن ستة أشهر فأكثر^(٢).

وأن المادة ١٦ تنص على أنه " يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثا شاملا عن حالته من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس ويسجل هذا البحث وكذا أبحاث التتبع فى استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة.

ثم صدر القرار الوزارى رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ برفع مستوى قسم الرعاية اللاحقة إلى مستوى إدارة و برفع مستوى وحدات الرعاية بمديريات الأمن إلى أقسام وأصبحت الإدارة تتبع قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية بعد أن كان قسم الرعاية اللاحقة يتبع مصلحة الأمن العام^(٣).

(١) وزارة الداخلية : القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون واللائحة الداخلية والقرارات الوزارية والإدارية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٥ : ١٨.

(٢) وزارة الداخلية : قرار وزير الداخلية رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء وحدات للرعاية اللاحقة بمديريات الأمن بالمحافظات.

(٣) وزارة الداخلية : قرار وزير الداخلية رقم ١١ لسنة ١٩٨١ برفع مستوى قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام إلى مستوى إدارة مركزية تتبع قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية.

ويلاحظ أن مساعدة إدارة الرعاية اللاحقة اختيارية لمن يطلبها سواء من أسر السجناء أو المفرج عنهم حيث جرى العمل بالإدارة بالتنسيق مع مصلحة السجون التي تقوم بإخطار الإدارة بنماذج المفرج عنهم وأسرهـم طالبي المساعدة حيث يتم قيدهم بالسجلات وتخطر بها أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن بالمحافظات مع متابعة نتائج فحصها^(١).

تعقيب على الرعاية اللاحقة في الخارج و الدول العربية :

١ - الرعاية اللاحقة في الخارج :

الرعاية اللاحقة في الخارج تجمع بين نوعي الرعاية اللاحقة الاختيارية والإجبارية. حيث يقرر القانون الإنجليزي الرعاية اللاحقة الإجبارية للمحكوم عليهم بالحبس المؤبد ومن تقل أعمارهم عن ٢١ عاما إذا زادت مدة عقوبتهم على ثلاثة شهور والمفرج عنهم من الشباب ثم يقرر الرعاية الاختيارية لسائر المفرج عنهم بينما نجد القانون الفرنسي والأمريكي يجعل الرعاية اللاحقة إجبارية للمفرج عنهم شرطيا واختياريا للمفرج عنهم نهائيا لوفاء مدة العقوبة^(٢). وأن الجمعيات الخاصة هي التي تقوم بالعبء الأساسي في هذه المجال تحت إشراف الدولة.

٢ - الرعاية اللاحقة في مصر و البلاد العربية :

الرعاية اللاحقة فيها رعاية اختيارية لا يلتزم المفرج عنه قانونا بالخضوع لها سواء كان الإفراج نهائيا أو شرطيا. وإن كان قد أقرها المشرع فعلى سبيل المثال في القانون المصري نجد أن المادة ٦٤ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكي يتسنى في هذه المدة تأهيلهم اجتماعيا وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازم لهم.

(١) بدر الدين على : نماذج عربية ودولية للرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

(٢) حسنى درويش : دراسة عن تطوير الرعاية اللاحقة في ضوء تطور الجريمة المؤتمر الثاني للرعاية اللاحقة، ١٩٨٩، ص ٧.

ومع أن هذا النص موجود بالقانون إلا أنه لا ينفذ الآن، ونجد أيضا أن العبء الأكبر يقع على الجمعيات الأهلية في القيام بخدمات الرعاية اللاحقة وأن تلك الجمعيات قد تبنت المفهوم المتكامل للرعاية اللاحقة حيث إن تلك الرعاية لا تعبر عن رعاية لاحقة للإفراج فقط ولكن رعاية لاحقة للحكم تشمل المحكوم عليه وأسرته ورعاية لاحقة للإفراج أيضا ويتضح ذلك من أسماء هذه الجمعيات.. جمعيات رعاية السجناء وأسرهم، فبدأت تلك الجمعيات في تقديم خدماتها لأسرة المحكوم عليه أثناء وجوده بالسجن عن طريق تقديم المساعدات المادية والتدريب على بعض الحرف.

ثالثاً : فلسفة الرعاية اللاحقة وأهدافها ومبادئها :

المفرج عنه هو إنسان أخطأ في حق نفسه وأسرته ومجتمعه واقتصر المجتمع منه بالحكم عليه بالعقوبة المناسبة، ولما كان الغرض الأساسي الذي ينبغي أن تهدف إليه أي سياسة إصلاحية سليمة تتمثل في إعادة إدماج المفرج عنه في المجتمع، وذلك عن طريق العمل على تجنب عودته إلى الجريمة مرة أخرى. وتقع مسئولية ذلك على عاتق المجتمع الذي يجب أن يمدّه بالمساعدة والتوجيه والتشجيع والرعاية كحق من حقوقه كإنسان، وفي هذا الإطار سوف نعرض موجزاً لفلسفة الرعاية اللاحقة وأهدافها ومبادئها على النحو التالي :

١ - فلسفة الرعاية اللاحقة :

تستند الرعاية اللاحقة في فلسفتها إلى عدة حقائق هي :

- أن المفرج عنهم من السجون يعتبرون قطاعاً من البشر دفعتهم ظروف معينة لارتكاب الجريمة، ويمكن مساعدتهم لكي يتكيفوا مع المجتمع، ولكي يصبحوا مواطنين صالحين يشاركون في تقدم المجتمع.
- أن أفضل وسيلة لحماية المجتمع من قيام المفرج عنهم بالعود إلى الجريمة هي توفير الإشراف الواعي على أنماطهم السلوكية بصورة تختلف عن مراقبة الشرطة مع منحهم المعونة الأدبية والمساعدة المالية التي تمكنهم من التغلب على مشاكلهم.
- أن رعاية أسرة المحكوم عليه خلال فترة العقوبة وبعد الإفراج عنه تعتبر بمثابة إجراء وقائي على درجة كبيرة من الأهمية من أن تدفع الظروف الاجتماعية القاسية أحد أفراد الأسرة إلى دائرة الانحراف.

- أن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن النزير، وإنما يستلزم الأمر أن يقوم المجتمع من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية بالتأهيل الاجتماعي الفعال داخل السجن وخارجه.
- أن الأنماط السلوكية قابلة للتعديل والتغيير إذا ما أتيحت فرص التغيير أمام أولئك الذي يتسمون بالأنماط السلوكية غير السوية.
- أن السلوك الإنساني معقد ويكتنفه الكثير من الغموض، ولا يمكن إرجاعه إلى عمل معين فقط، ولكنه محصلة التفاعل بين العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢- أهداف الرعاية اللاحقة :

تهدف الرعاية اللاحقة إلى :

- إعداد المحكوم عليه سواء قبل الإفراج أو بعد الإفراج عنه لكي يسهل إعادة اندماجه في المجتمع، وذلك بمحاولة تذليل كافة المشكلات والصعوبات التي قد تواجهه في هذا الشأن.
- إعادة التأهيل الاجتماعي للمفرج عنهم، وذلك بمساعدته على تعديل اتجاهاته وأنماطه السلوكية، وأيضاً مساعدة الفئات التي لم تحظ بالفرص الاجتماعية والاقتصادية الكافية والتي أدت ظروفهم السيئة المحيطة بهم إلى التردى في السلوك الانحرافى وذلك بتوفير فرص عمل متزايدة أمامهم للرقى بمستوياتهم المادية^(١).
- حماية المجتمع من العودة إلى الجريمة ذلك لأن الرعاية اللاحقة تعتبر التنمية الطبيعية لجهود التهذيب والتأهيل التي بذلت أثناء التنفيذ العقابي، وهذا من شأنه تقليل معدلات الجريمة وبالتالي صيانة الأمن الاجتماعي والحفاظ على ممتلكات المواطنين وسلامتهم البدنية^(٢).
- التأهيل المهني للمحكوم عليهم داخل السجن ولمن يرغب من أفراد أسرهم خارج السجن، وبذلك تحفظ للمفرج عنه كرامته بممارسة حياة سوية والعمل على تهيئة فرص العمل الشريف لهم حتى لا يؤدي عدم إشباع الاحتياجات الأسرية إلى انزلاق قدم أحد أفراد الأسرة في دائرة الانحراف^(٣).

(١) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة لنزلاء السجون، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) محمود نجيب حسني، علم العقاب، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٣.

(٣) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

٣. مبادئ الرعاية اللاحقة :

للعناية اللاحقة مجموعة من المبادئ تستند إليها وهي :

أ- مراعاة صالح المجتمع وصالح المفرج عنه في نفس الوقت، لذلك يجب أن تبدأ منذ بداية العقوبة في المؤسسة العقابية^(١).

ونجد أن المادة ١٦ من اللائحة الداخلية للسجون المصرية تنص على " يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس. ويسجل هذا البحث وكذا أبحاث التتبع في استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة "^(٢).

ب- تحقيق الجانب الأكبر من الرعاية اللاحقة خلال فترة السجن، والوقت السابق مباشرة على الإفراج. ويجب أن تتميز مرحلة المعاملة السابقة على الإفراج بالتدرج طبقاً لما يرد على شخصية المحكوم عليه من التطوير، كما يجب الاجتهاد في الكشف للمحكوم عليه عن طبيعة الحياة التي تنتظره عقب الإفراج^(٣).

ج- يراعى انتقاء العنصر البشري القائم على الرعاية وموالاته بالتدريب المستمر لرفع كفاءته حيث أن الرعاية اللاحقة تقوم على أساليب عملية فهي تعتمد مثلاً على البحث الاجتماعي وتقرير المعاملة والتوجيه والإشراف. ويلزم حسن اختيار من يقومون به^(٤). لذلك يجب أن تستند عمليات الرعاية اللاحقة لأشخاص مؤهلين متخصصين ومدربين على أساليبها الحديثة.

ونجد أن المادة ١٨ من اللائحة الداخلية للسجون تنص على أن " يقسم العمل بين الأخصائيين الاجتماعيين في السجن على النحو التالي :

(١) مصطفى مطر: نحو رعاية أفضل لخريجي السجون وأسرهم، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي، القاهرة مايو ١٩٨٤، ص ٢٨.

(٢) وزارة الداخلية : القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون واللائحة الداخلية والقرارات الوزارية والإدارية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٥٣.

(٣) محمود نجيب حسنى : علم العقاب، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٢.

(٤) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

- أخصائي اجتماعي أو أكثر لبحث الحالات.
- أخصائي اجتماعي للعمل مع الجماعات.
- أخصائي اجتماعي للرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة^(١).

رابعاً : نطاق الرعاية اللاحقة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان :

١- نطاق الرعاية اللاحقة كحق من حقوق الإنسان :

حقيقة أن الأصل في الرعاية اللاحقة أن تكون عامة تمتد إلى جميع المفرج عنهم، ولكن الأصل العام ترتبط به مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يتطلبه ذلك من الجهد والمال ما يصعب على المجتمع توفيره في صورة مجدية لكل مفرج عنه فضلاً على أن بعض المفرج عنهم قد لا يكونون في حاجة إليها، كما أن البعض الآخر قد يسيئون استغلال المزايا التي تخولها هذه الرعاية لهم^(٢).

ونجد أن حقوق الإنسان متمثلة في قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء والتي أقرها المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين " جنيف ١٩٥٥ " تفرد ثلاث قواعد أساسية لبرنامج الرعاية اللاحقة هي :

القاعدة ٧٩ وتنص على أنه " يجب أن يوجه اهتمام خاص نحو المحافظة على صلات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلات وفق ما تقتضيه مصلحة الطرفين".

القاعدة ٨٠ وتنص على أنه " يجب أن توجه العناية اعتباراً من تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه. كما يجب أن يشجع ويساعد على توطيد صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التي عليها إفادة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعياً أو إنشاء صلات من هذا القبيل".

القاعدة ٨١ وتنص على أنه :

أ- يجب على المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بمساعدة السجناء

(١) وزارة الداخلية: القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون واللائحة الداخلية والقرارات الوزارية والإدارية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٢) عادل محمد أنس : الخدمة الاجتماعية في السجون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

المفرج عنهم لإعادة اندماجهم واستقرارهم في المجتمع أن تكفل بقدر الإمكان تزويدهم بالمستندات وأوراق إثبات الشخصية الضرورية لهم وحصولهم على المساكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس والموسم وكذلك الوسائل اللازمة لوصولهم إلى حيث يرغبون في الإقامة، وتهئية من يقوم بأمرهم خلال الفترة التالية مباشرة للإفراج عنهم.

ب- يجب أن يكون للممثلين المعتمدين من هذه الهيئات حق دخول المؤسسات والاتصال بالسجناء. كما يجب أن يؤخذ رأيهم في مستقبل المسجون منذ بداية تنفيذ عقوبته.

ج- من المرغوب فيه أن يتمركز نشاط مثل هذه الهيئات أو يتسق على قدر المستطاع حتى يمكن استغلال جهودها على أحسن وجه^(١).

٢- الوظائف الاجتماعية لخدمات الرعاية اللاحقة :

تبدأ الرعاية اللاحقة منذ بدء تنفيذ العقوبة في المؤسسة العقابية^(٢) وتحقق خدمات الرعاية اللاحقة مجموعة من الوظائف الاجتماعية تتمثل في :

أ- إعادة التأهيل الاجتماعي للمفرج عنهم وذلك لمساعدتهم على تعديل اتجاهاتهم وأنماط سلوكه^(٣).

ب- رعاية أسر السجناء (الزوجة و الأبناء) حتى يستطيعوا مواصلة الحياة الكريمة دون الإحساس بالمرارة على ما وصل إليه عائلهم ويجب أن يكون ذلك النتيجة الطبيعية لجهود التهذيب والتأهيل التي بذلت أثناء تنفيذ العقوبة داخل المؤسسة العقابية. وهذا شأنه التقليل من معدلات ارتكاب الجرائم وبالتالي صيانة الأمن الاجتماعي والحفاظ على ممتلكات المواطنين وسلامتهم البدنية^(٤).

(١) مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء. المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين، جنيف، ١٩٥٥.

(٢) مصطفى مطر : نحو رعاية أفضل لخريجي السجون وأسره، المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي، القاهرة، مايو ١٩٨٤ ص ٢٨.

(٣) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة لنزلاء السجون، مرجع سبق ذكره ص ٩٧.

(٤) أحمد فوزى الصادى : رعاية النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

وهذا الدور للرعاية اللاحقة في منع أو تقليل نسبة العودة إلى الجريمة يفوق في الأهمية دور جهود الشرطة وغيرها من الوقاية من الإجرام لأول مرة، وذلك لأن المجرم العائد هو أشد خطورة من الشخص الذي يرتكب الجريمة لأول مرة^(١).

مساعدة المفرج عنهم للتوصل إلى وسيلة للكسب المشروع مع التأكد من التزامهم بالسلوك القويم، والابتعاد عن الأنشطة الإجرامية، مما يحقق البعدين الأمني والاجتماعي^(٢) وذلك عن طريق تهيئة فرص العمل الشريف للمفرج عنهم وتوفير فرص الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسرهم حتى لا يؤدي عدم إشباع الاحتياجات الأسرية إلى وقوع أحد أفراد الأسرة في دائرة الانحراف.

التأهيل المهني للمفرج عنهم داخل السجون وللمن يرغب من أفراد أسرهم خارج السجن وبذلك تحفظ للمفرج كرامته ومعاونته على أن يندمج مرة أخرى في مجتمعه كما يؤدي ذلك إلى زيادة القوى العاملة المدربة بالمجتمع مما يزيد معدلات التنمية ويزيد الإنتاج^(٣).

فخدمات الرعاية اللاحقة تسعى جاهدة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي للمفرج عنهم لحماية المجتمع^(٤).

(١) أحمد المجدوب : مشكلات في طريق الرعاية اللاحقة، المؤتمر الحادي عشر للاتحاد النوعي لجمعيات رعاية السجناء، بور سعيد، مايو ١٩٨٥، ص ١٦.

(٢) بدر الدين على : نماذج عرقية ودولية للرعاية اللاحقة، مرجع سبق ذكره. ص ٨

(٣) كوثر محمد الحسيني : الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة للزلاء السجون، مرجع سبق ذكره ص ٩٨.

(٤) وزارة الداخلية : القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

1

2

3

الفصل الثالث

الرعاية اللاحقة للأحداث وحقوق الإنسان

أولاً : مفهوم الرعاية اللاحقة للأحداث.

ثانياً : نشأة الرعاية اللاحقة للأحداث وتطورها.

ثالثاً : أنواع الرعاية اللاحقة للأحداث.

رابعاً : نموذج مقترح للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي.

1

2

الفصل الثالث

الرعاية اللاحقة للأحداث وحقوق الإنسان

أصبحت الرعاية اللاحقة حقاً من حقوق الإنسان مقررّاً للكبار والصغار على السواء وفى مجال رعاية الأحداث لم يعد الإصلاح شعاراً يتردد بلا مضمون، فقد عنى المجتمع الإنسانى بالمحتوى الذى تشتمل عليه برامج الرعاية للأحداث الجانحين، كما عفا الزمن على فكرة العقوبة التى تطبق على هؤلاء، وبات التركيز بالمقابل على جدوى البرامج التى تقدم لهم بعد إيداعهم فى المؤسسات الإصلاحية.

وأشارت معظم الدراسات التقييمية التى أجريت عن جدوى برامج الرعاية فى المؤسسات الإصلاحية، إلى أن هذه البرامج تعد فى أغلب الحالات ناقصة ما لم تكمل بالمتابعة المنظمة، وهذه المتابعة هى ما نسميه الرعاية اللاحقة أى الرعاية التى تتم بعد عودة الحدث الجانح إلى بيئته الطبيعية.

ونحن نرى أن الرعاية اللاحقة تعنى " العمل المنظم الذى يهدف إلى التكيف المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية ويشمل جهود الحكومات والمنظمات الأهلية لتوفير كافة الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والترفيهية والتشريعية التى تجنب الإنسان العودة إلى الانحراف وارتكاب الجرائم والآثام ولتحمى الفئات النائية من الاستغلال والانحراف".

مع ظهور النهضة العلمية الحديثة وخاصة فى العلوم الإنسانية منذ فصلها عن الفلسفة، وللتعقد الهائل فى نسيج العلاقات الاجتماعية الحالى، كان لابد أن تتجه الرعاية اللاحقة إلى التخصص فى مختلف المجالات التى تتعثر فيها علاقات الإنسان مع مجتمعه الجديد لتتطلب منها ما يسمى الرعاية الاجتماعية من محيط الرعاية الأسرية والبر بالفقراء المحدودة إلى مجالات متعددة^(١).

وفى هذا الفصل المخصص للرعاية اللاحقة للأحداث فى ضوء حقوق الإنسان سوف

(١) د / عبد الفتاح عثمان عبد الصمد، نموذج عربى للرعاية اللاحقة للأحداث فى الوطن العربى، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٨ هـ.

نتعرض لها من خلال أربعة محاور هي :

- مفهوم الرعاية اللاحقة للأحداث.
- نشأة الرعاية اللاحقة للأحداث وتطورها.
- أنواع الرعاية اللاحقة للأحداث.
- تقديم نموذج مقترح للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي.

أولاً : مفهوم الرعاية اللاحقة للأحداث Definition :

الرعاية اللاحقة مصطلح ظهر في المؤلفات الأجنبية في نهايات القرن الماضي مرتبطاً بمجالات مختلفة من ألوان الرعاية الإنسانية ومصاحباً للنهضة العلمية التي طورت المعارف الإنسانية من نطاق الفلسفات والميتافيزيقيا إلى نطاق العلمية والوضعية المعاصرة.

ومفهوم الرعاية اللاحقة كما اصطلح عليه علماء الخدمة الاجتماعية هو ترجمة لمصطلح After-care كما أوردته المراجع الأمريكية ومصطلح Follow-up كما تلح عليه المراجع الانجليزية و Pour Suivre في المراجع الفرنسية⁽¹⁾.

وقد قصد به في بادئ الأمر الجهود المبذولة لمعاودة المرضى الناقهين من الأمراض القابلة للانتكاس وأهمية توفير الضمانات الكافية للناقه لمتابعة خطة العلاج وتجنب كافة العوامل التي قد تعيده إلى المرض مرة أخرى وخاصة أمراض الصدر والجذام وما أشبه ذلك⁽²⁾.

إلا أن ظهور الخدمة الاجتماعية كمهنة في أواخر القرن الماضي وانتشارها في كافة المجالات وخاصة في مجال الجريمة والانحراف ارتبطت الرعاية اللاحقة بكافة عمليات التأهيل الاجتماعي للمجرمين من الكبار والصغار بل امتدت إلى عمليات التأهيل الاجتماعي للمعوقين والناقهين من مرضى العقل والنفس وخريجي الملاجئ ومؤسسات ضعاف العقول ومن أتموا فترات العلاج من مدمني الخمر والمخدرات وما أشبه ذلك⁽³⁾.

(1) Walter Friedlander; Op. cit., p. 86

(2) Ibid., p. 88.

(3) R. Skidmore, Op. cit., p. 182.

- H, Stroup; Social Work, An Introduction to the Field, N. Y. Amer. Book Co., 1960.

وهي على هذا النحو مفهوم اجتماعي (علاجي ووقائي) مغاير لمفهوم الاختبار القضائي Probation أو Parole الذي أخذ به علماء الإجرام والقانون فهو عند علماء الخدمة الاجتماعية عملية علاجية للشخص المنحرف وتقويمه Criminal-oriented تستهدف إعادة تكيف المنحرف مع بيئته الاجتماعية كإنسان ضل الطريق وتجب مساعدته، بينما هي عند علماء القانون عملية اختبارية تراقب المنحرف لفترة في بيئته وتضعه تحت الرقابة القانونية حماية للمجتمع أساساً من خطورة أفعاله بمعنى أنها مدخل مجتمعي Society-oriented.

ويعرفها من علماء الخدمة الاجتماعية الأستاذ ستروب Stroup أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة كولومبيا Colombia بأنها: "عملية علاجية مكتملة للعلاج المؤسسي للأحداث الجانحين المفرج عنهم تستهدف استعادة الحدث لقدرته على إدراك مشكلاته وتحمل مسؤولياته لمواجهتها في بيئته الطبيعية ليحقق أفضل تكيف ممكن مع هذه البيئة".

كما يعرفها الأستاذ والتر فريدلاندر W. Friedlander بأنها: "عملية يستعيد بها الحدث ذاته الاجتماعية Social Identity " وتعرفها إجرانياً المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي في دورتها سنة ١٩٧٤م بأنها: عملية تتابع تقويم الحدث المفرج عنه في بيئته الطبيعية بتهيئته للعودة إلى العالم الخارجي كما تهيئ له أنسب ألوان الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسى والترفيهي في مجتمعه الطبيعي^(١).

وتأسيساً على ذلك.. فقد حددت الخدمة الاجتماعية خصائص الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين في الجوانب التالية:

(١) الرعاية اللاحقة عملية Process :

وهي تقوم على مبدأي التفاعل Interaction والتفريد Individualization فنجاحها يعتمد أولاً على قدرة الممارس للرعاية اللاحقة على تكوين العلاقة العلاجية بينه وبين الحدث وأسرته وإثارة القضايا التي يمكن معها تبادل الرأي والمشاعر حول كافة ما يواجهه الحدث من ظروف فضلاً عن قدرته على تجنب التعميم Generalization في أحكامه أو تصرفاته.

(١) الجمعية العامة للدفاع الاجتماعي، المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي، القاهرة، ٥ - ٧/٥/١٩٨١م.

(٢) الرعاية اللاحقة عملية هادفة Purposeful:

فهدفها النهائي هو تحقيق أفضل معاشة ممكنة للحدث مع بيئته الاجتماعية، هذه المعاشة التي تتطلب إطلاق قدرات الحدث الإيجابية لمواجهة ردود الأفعال الناجمة عن عودته إلى بيئته الطبيعية بعد فترة من العزلة الاجتماعية التامة أو النسبية، إلى جانب الإعداد المناسب والممكن لبيئته لاستقبال الحدث وتفهم ظروفه.

ويحذر هنا من تحديد أهداف مثالية أو شعارات لا يمكن تحقيقها في عالم الواقع لتجنب الشعور بخيبة الأمل والإحباط، فالرعاية اللاحقة لابد وأن يقتصر هدفها حول تحقيق الممكن في واقعية لا تحلق في سماء الخيال، ونشير هنا إلى أن دراسات كل من تيتير Teeters وبنيامين رينمان Reineman^(١)، قد أوضحت أن كثيراً من حالات الردة والانعراج بعد الإفراج ارتبطت بعدم تحديد أهداف عملية Pragmatic للرعاية اللاحقة حيث تعثرت جهودها بمجرد ظهور بوادر عدم التكيف بين الحدث وبيئته والذعر الذي يصيب المراقب الاجتماعي عقب ظهور هذه البوادر.

كما يجمع الكثير من المشتغلين بالخدمة الاجتماعية في مجال الأحداث على أن الرعاية اللاحقة لابد وأن تكون خطوة حاسمة نحو استقلالية الحدث وفطامه النفسي، فهي انتقال تدريجي من مرحلة من الاعتمادية إلى الاستقلالية التي قد تفرض عليه مواجهة مناسبة للواقع مهما بلغت قسوته.

(٣) الرعاية اللاحقة عملية مقلنة Standardized:

فرغم نزعتها إلى التفريد عند تناول كل حالة على حده - ومرونتها عند الممارسة، إلا أنها ليست عشوائية تسير بأسلوب المحاولة والخطأ، فمهما تعددت الأساليب إلا أنها لابد وأن تحكم خطواتها خطة منظمة لتحقيق استراتيجيه واضحة، والخطة المتفق عليها في هذا المجال تقوم على التدرج نحو ثلاثة من المستويات :

- أ- الاستقلال النفسي، لتقبل الحدث وبيئته للاحتباطات حال الإفراج عنه.
- ب- الاستقلال الاجتماعي لقبول علاقات جديدة بأقل قدر ممكن من الألم.

(1) N. Teeters and B. Reineman, " Adult Offenders " , S.W. Yearbook, 1951. pp. 35-44.

ج- وأخيراً الاستقلال الاقتصادي لتكتمل للحدث قمة النضج الاجتماعي
Social Maturity.

٤) الرعاية اللاحقة عملية علمية Scientific:

بمعنى أنها تقوم على تنظير علمي متكامل لعملية المساعدة ونعنى بهذا التنظير المتكامل وحدة علمية متعددة الاتجاهات Multi-disciplinary للنظريات المحدثة للبيئة الاجتماعية وآثارها على هذا السلوك وأخيراً تنظير لأسلوب المساعدة نفسها بمهاراتها المختلفة عند تناول كل موقف على حده كما ستوضحه هذه الدراسة عند تحديد الانطلاقات النظرية للرعاية اللاحقة.

٥) الرعاية اللاحقة عملية أخلاقية Ethical:

تستمد الخدمة الاجتماعية مقوماتها من القيم الإنسانية كما نصت عليها الشرائع السماوية والموروثات الاجتماعية من ثم فهمها بلغت الأنماط الانحرافية من الشذوذ أو القسوة، فالرعاية اللاحقة عليها أن ترعى كرامة الحدث وحقه في تقرير حياته ومستقبله وصون أسرارها الخاصة، والأكثر خصوصية كما أنها ترفض السادية Sadistic والداروينية الاجتماعية والأسلوب المكيفيلى عند التصدى لمساعدة الحدث.

إلا أن هذا يجب أن يكون في نفس الوقت متوازناً مع النسق القيمي للمجتمع ومصالحه العليا، ليمثل الجانب الأخلاقي في الرعاية اللاحقة صمام أمن يوازن دواما بين قيم الإنسان كفرد.. وكرامته وقيم المجتمع ومثله العليا^(١).

٦) الرعاية اللاحقة عملية فنية Skillful Process :

يعتبر العنصر البشري للرعاية اللاحقة حجر الزاوية في نجاحها نجاحاً كاملاً أو نسبياً، بل يذهب كثير من خبراء وعلماء الخدمة الاجتماعية إلى أن أخصائي الرعاية اللاحقة تكمن في مهارته العالية مسنولية الوصول بالحدث إلى أقصى حالات التكيف الممكنة.

(١) أنظر : الدكتور عبد الفتاح عثمان وآخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠م، ص ٣-١٠.

فإذا كانت ثمة مهارات عامة للأخصائي الاجتماعي قائمة على الاستعداد الشخصي والتعليم والتدريب، وتتبلور في النهاية في المهارة العلاقية والمهارة التأثيرية فإن العمل مع الأحداث عامة وفي مجال الرعاية اللاحقة بصورة خاصة تتطلب إلى جانب ذلك حساسية خاصة لإدراك مشاعر الحدث المتناقضة العائد إلى بيئته ومشاعر أسرته عند عودته للمعيشة بينها.

ويتفق كل من إريك أريكسون E. Eriksen وسوليفان Sullivan على أن اللحظات الحرجة في حياة الحدث المفرج عنه والمواقف المجهولة التي تنتظره في عالمه الجديد تضيف مشاعر متناقضة بين النزعة الاعتمادية والنزعة الاستقلالية، والمراهقة النفسية والفكرية التي يتأرجح خلالها الإحساس بالذات والإحساس بالغير إلى جانب نزعات الخجل أو الذنب أو النقص التي قد تثير الكثير من الحيل الدفاعية الواجب إدراكها وتناولها بكثير من اليقظة والحنكة والمهارة.

٧) الرعاية اللاحقة عملية مؤسسية (Institutional Process (Sanction :

وأخيراً فإن الرعاية اللاحقة لا بد وأن ترتبط بتنظيم مؤسسي تحكمه لوائح ثابتة ومستقرة في إطار نظام أساسي يسمح بالمرونة الكافية عند التطبيق وإن خضع في النهاية لأهداف مستقرة للمؤسسة ولائحتها الأساسية وأهدافها المقررة.

ومن ثم.. فلا بد وأن تستمد سلطتها وشرعيتها من الاعتراف المجتمعي بها سواء في نطاق التشريع القانوني والوضعي أو التشريع المعرفي أو من خلال مؤسسات حكومية أو أهلية أو شبه حكومية أو دولية.

ثانياً : نشأة الرعاية اللاحقة للأحداث وتطورها :

الرعاية اللاحقة في مفهومها العام ظاهرة إنسانية لا بد وأن تمتد جذورها عبر التاريخ طالما ظل التفاعل حتمياً بين الفرد والجماعة التي يعيش بينها، من ثم فهي مصطلح يمكن أن يشير ليشمل كافة الجهود الطوعية أو الجبرية، المنظمة أو غير المنظمة التي قام بها الإنسان لرعاية (أخيه الإنسان) ممن ضل الطريق القويم يوماً ليعود إلى سواء السبيل.

وقبل متابعة النماذج المتناثرة للرعاية اللاحقة للأحداث يجدر أن نذكر ما يلي :

- أ- أن الرؤية الاجتماعية للرعاية اللاحقة في أية مرحلة تاريخية ليست بالرؤية التعسفية أو المثالية لقياس وجود الظاهرة أم عدم وجودها، ولكنها رؤية نسبية تحدد قيام الظاهرة في إطار ثقافة المرحلة التاريخية ذاتها بصورة لا تسمح بمقارنتها بغيرها من الظواهر في ثقافات أخرى.
- ب- انحراف الصغار عن القيم والمعايير.. ظاهرة اجتماعية أزلية، كنتاج حتمي للفروق الفردية والتفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية.
- ج- مواجهة هذا الانحراف هو بدوره ظاهرة اجتماعية دفاعية Defensive Phenomenon اتفاقاً مع القانون الفيزيائي القائل " لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضاد له في الاتجاه ".
- د- اتفاقاً مع هذا القانون نفسه، فإن المواجهة العقابية كفعل تؤدي بدورها إلى رد فعل آخر والذي يمثل جهوداً تلقائية لمعالجة الآثار الضارة المترتبة على العقوبة نفسها، وهذه الجهود هي ما اصطلح على تسميته بالرعاية الاجتماعية العامة للأحداث ومن بينها الرعاية اللاحقة.

ولمتابعة نشأة الرعاية اللاحقة وتطورها فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين هما :

- المرحلة التاريخية.
- المرحلة المعاصرة.

المرحلة التاريخية :

وهي مرحلة امتدت منذ فجر التاريخ حتى أواخر القرن التاسع عشر، سادتها أنماط من الفكر الغيبي والميتافيزيقي لمعاملة المنحرفين وأشكال متباينة لمعاملتهم، ورغم أن الرعاية اللاحقة بمفهومها الحالي لا بد وأن تصاحب مرحلة نشأة السجون أو الإصلاحات ذاتها، فإن الرؤية الاجتماعية لهذه الرعاية سوف تمتد لتشمل كافة الخدمات التي قدمها المجتمع الإنساني للمنحرفين الصغار أياً كانت أنماط العقوبة التي وقعت عليهم قبل ظهور

المؤسسات العقابية أو ما بعدها واستقراؤنا للتاريخ يمكن أن يشير إلى ثلاثة أشكال من هذه الرعاية نستعرضها فيما يلي :

- الرعاية الغيبية (الميتافيزيقية) Metaphysical Care.

- الرعاية الأخلاقية Ethial Care.

- الرعاية الاعاشية Domestic Care.

ورغم أن هذه الأشكال الثلاثة لم تكن منفصلة كلياً عن بعضها إلا أن ثمة مراحل سادت فيها إحداها عن الأخرى.

فالرعاية الميتافيزيقية كانت السمة الغالبة في مرحلة ما قبل التاريخ إلى ما قبل ظهور الأديان السماوية حيث عاشت الإنسانية في ظل البطون والعشائر التوتمية الأولى والحضارات القديمة في الصين والهند واليونان والرومان ومصر القديمة^(١).

ومن ثم.. فقد ارتبطت معاملة المنحرفين الصغار بأساليب مختلفة حسب نوع الجريمة، وإن اتسمت بالقسوة والوحشية أحياناً وخاصة في اليونان والرومان القديم فالحضارات القديمة اتسمت عموماً بالطبقية والتمييز بين الأحرار والأرقاء، والمعاشر المغلقة Casts إلى حد أن الرقيق الصغير لم يعتبر (شخصاً) Person وإنما شيئاً Chose يدخل ضمن ثروة السيد وعنصر نفيس من عناصر ممتلكاته، بل ظهر في عصر الرومان القديم أسلوب بيع الصغار بطريق الإشهاد Emancipation.

ورغم أن عقوبة الجانحين كانت صارمة قاسية تصل إلى حد القتل والطرْد إلى قمم الجبال فضلاً عن أساليب التعذيب الوحشي إلا أن ثمة ألواناً متناثرة من الرعاية الخاصة للتائبين منهم.

ففي الهند القديمة ورد في أشعار (هانو) أهمية تطهير التائبين بالاستحمام في المياه المقدسة تمشياً مع تعاليم الهندوس، كما دعا كونفوشيوس إلى مواجهة انحرافات الصغار بالتعليم وصولاً إلى المعرفة وهي عماد الأخلاق، كما نادى قدماء المصريين بتطهير العصاة بالتراتيل المقدسة في معابد الآلهة، وما دعا إليه رمسيس الثاني بتخصيص وسائل الإعاشة للصغار غير القادرين على العمل.

(١) نعى بهذا تعاليم كونفوشيوس في الصين، وأشعار هانو القديمة في الهند، وفلسفة سقراط والأبيقوريين، وما ورد في كتابات أخرى لقدماء المصريين والتي شكلت في عموميتها نوعاً من الثقافة.

ورغم ما اتسم به الرومان القدماء من مغالاة في القسوة على المنحرفين والأرقاء ومن إليهم، إلا أنه قد صدر في عهد الإمبراطور تراجان قانون بإنشاء دور ضيافة Hostels للشواذ من المارقين، كما أعفى الأطفال في عهد الإمبراطور جستنيان من العقوبة لانعدام الأهلية كما اعتبر الشواذ منهم ناقصي الأهلية اتفاقاً مع قانون الاثنى عشر لوحاً، بل منح هذا القانون حق الشكوى من الغبن سواء غبن اليد أو غبن الوصى أو القيم.

ويمكن تحديد ألوان الرعاية اللاحقة في هذه المرحلة في الأشكال التالية :

١- مراسم وتراويل لتطهير الجسد من الرواح الشريرة (الآما) كما هو الحال في مصر القديمة والقبائل التوتمية.

٢- غسل الجسد المذنس بالاستحمام في المياه المقدسة كما هو الحال في الهند وبعض القبائل البدائية.

٣- النقش على الجسد بتعاويذ رمزية ترمز إلى آلهة الخير والتوانم المقدسة.

٤- الرقص الدينى أو الرقص للصغار لطرد الشرور بالسحر والشعوذة.

٥- إعادة تدشين الصغار المارقين Initiation سواء في اجتماعات القبائل أو في الأماكن المقدسة.

٦- التزود بالحكمة والمعرفة الأخلاقية كما كان الحال إبان قدماء المصريين في جامعة أون ٥٠٠٠ ق. م أو في تعاليم سقراط وما درج عليه عرب الجاهلية من عادة تجمع الصغار حول القصص والرواية والسقاية وما أشبه ذلك^(١).

الرعاية الأخلاقية Ethical Welfare :

اقتربت بنزول الأديان السماوية التي ميزت بين الكبار والصغار وفق تشريع سماوى له قدسيته، والتي دعت إلى التسامح والتوبة والغفران ومسئولية الراعى عن رعيته إلى جانب تفريد العقوبة على الحدود والقصاص والتعزيز والتي انعكست آثارها على القوانين

(1) Ruth Benedict; Op. cit., p. 138.

راجع :

- الدكتور/ عبد العزيز عزت، المجتمعات المتأخرة، القاهرة، ١٩٥٨م.

- الدكتور/ أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

الوضعية السائدة حتى اليوم.

وقد أرسى الإسلام دعائم راسخة للثواب والعقاب، سنتناولها بالتفصيل في بحث آخر، بحيث تتجلى النظرة الإسلامية الشاملة نحو الإنسان الذي يحظى بالتكريم «ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات»^(١).

ومن ثم اقترنت الرعاية اللاحقة مع نزول الأديان بالخير المطلق والفضيلة والعبادة والتكفير عن الآثام، كما أكد السمة الأخلاقية لهذه الرعاية ما خرجت به بعض المذاهب المبكرة في المسيحية والإسلام من نزعات إلى التصوف والزهد وما انطلق من فلسفات أخلاقية في أواخر عهد اليونان القديم وخاصة الفلسفة المرواقية والأبيقورية وما جاء في تعاليم القديس أوجستين فيما بعد^(٢).

ويمكن حصر نماذج رعاية الأحداث بعد تنفيذ العقوبة فيما يلي :

- ١- التوبة وإعلانها أمام الأئمة والعلماء.
- ٢- التكفير عن الذنوب والمعاصي بالاعتراف الكنسي أو اللجوء إلى الأديرة.
- ٣- ظهور الملاجئ والمؤسسات في صدر الإسلام لإعاشة المشردين وأبناء السبيل الجانحين والشواذ.
- ٤- العتق من العبودية أو البيع للأشراف من أهل القبيلة.
- ٥- ظهور نظام المحتسب في الإسلام وما تبعه من أنظمة لرعاية الجانحين والحسبة والمراقبة والهداية والموعظة الحسنة.

الرعاية الإعاشية Domestic Welfare :

هي أشكال الرعاية التي سادت في مرحلة ما بعد نزول الأديان واستقرارها إلى مرحلة ما قبل النهضة العلمية الحديثة أو ما اصطلح على تسميته بعصر التنوير Enlightenment Period فرغم ما اتسمت به هذه الفترة من ردة عن كثير من

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

(٢) الدكتور مصطفى الخشاب، التفكير الاجتماعي، مطبعة البيان المصرية، ١٩٦٥م.

القيم التي نادى بها الأديان السماوية والعودة إلى أسلوب عدم التمييز بين الصغار والكبار الجانحين بدعوى تأصيل الشر في نفوسهم وخاصة في العصر الوسيط، إلا أنه قد تنافرت جهود طوعية للرعاية المعيشية لمن عوقبوا من الصغار مهدت إليها العوامل التالية :

- ١- ظهور أفكار عربية لابن خلدون والغزالي وابن سينا، وأخرى أوربية لهيلد مسمر **Held Mesmer** في القرن الثاني عشر ترفض مقولة الشر المطلق والرذيلة الكامنة، وأنصار مدرسة الفسيولوجونامي **Physiognomy** التي ربطت بين شكل الإنسان والحيوان في السلوك المنحرف^(١).
- ٢- ظهور الثورات التحررية التي نادى بالعدالة الاجتماعية والحق والخير والمساواة وخاصة في دول أوربا.
- ٣- الثورة الصناعية وما ترتب عنها من مشكلات اقتصادية وأخلاقية حادة وخاصة في المدن الكبرى مما أثار الفكر لرعاية الصغار.
- ٤- صدور تشريعات الفقر **Poor Law** في إنجلترا منذ ١٥٣٦م حتى ١٨٦١م وما انبثق عنها من إنشاء بيوت لتشغيل الصغار وتسليم الجانحين بعد إخلاء سبيلهم إلى متعهدين لتشغيلهم.
- ٥- ظهور أنظمة الصديق الزائر **Visiting Friend** للفقراء والمدرس الزائر **Visiting Teacher** في المدارس والممرضة الزائرة في المستشفيات **Visiting Nurse** في أوائل القرن الماضي لمتابعة حالات المعوقين.
- ٦- ظهور البدايات الأولى للطب النفسي التي ميزت بين الأتباط الذهانية والعصابية وخاصة في ألمانيا على أيدي فوندت **Vundet** وفي أمريكا يفضل جهود كريشمر **Lumbroso** وأودلف مابر وغيرهما، والتي تصدت لدعوى لمبروزو **Lumbroso** وتلاميذه ممن ربطوا الفعل الإجرامي بالتكوين البيولوجي للفرد.

(١) الدكتور أحمد عكاشة، الطب النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م، ص ٢٢-٢٥.

٧- الانتفاضة الإنسانية التي دعا إليها كل من جون هوارد John Howard وبنتم Pentam وبيكاريا Biccaria لإصلاح السجون والتي أثمرت عن ظهور نظام المؤسسات المفتوحة والاختبار القضائي ومبدأ تفريد الجريمة^(١).

وقد تمثلت البداية الأولى للرعاية الإعاشية للجانحين المفرج عنهم في " مضيفة سان ميشل Saint Michel Hostel " التي أنشأها البابا كليمنت الحادي عشر عام ١٧٠٣ في روما، بيت بريدويل للإصلاح Bredwell House for Correction الذي أنشأته جماعة أنصار جون هوارد في بريطانيا عام ١٨٦٥م ومن التشريع السويدي القاضي بتكليف الهاربين من الصغار من الإصلاحات بالعمل مقابل العفو عنهم في عام ١٨٧٧، كما تناثرت خلال هذه الحقبة جهود إنسانية أخرى حينما صدر في مصر أيام حكم محمد علي قانون المنتخبات الذي ميز بين الجانح والمشرّد وأهمية رعايتهم معيشياً إلى جانب الجهود الأهلية التي قادتها الجماعات الطائفية في أمريكا للعناية بأبنائها الجانحين وخاصة في نيويورك وبوسطن وما سوسشت وإقامة النزل Hotels والأوكاخ المعيشية، وبيوت الأطفال Foster Care حتى ظهر نظام المراقب الاجتماعي والضابط القضائي Probation and Parole Officer ليكون البداية المنظمة لأسلوب الرعاية اللاحقة منذ بداية تطبيقها في استراليا عام ١٨٣٧م وفي أمريكا عام ١٨٤٧م بجهود سير والتر كروفتون Walter Crofton في أيرلندا ثم في نيويورك عام ١٨٧٣م^(٢).

المرحلة المعاصرة :

استقرت في أوائل القرن الحالي الخدمة الاجتماعية كمهنة متخصصة منذ تأسست لها شعبة خاصة في جامعة كولومبيا عام ١٩٠١م، كما أدت التطورات العلمية المتلاحقة في مجال العلوم الإنسانية بكافة جوانبها إلى ظهور مجالات لها يمثل مجال جناح الأحداث أهمية خاصة سواء على مستوى النظرى أو التطبيقى.

(١) السجون : مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، أبحاث الندوة العلمية الأولى، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(2) Walter Friedlander, Op. cit., p. 460. 462.

فمن خلال التراث العلمى المتراكم لتفسير جناح الأحداث سواء فى مجال العلوم النفسية أو البيولوجية أو الوراثة أو المرضية أو فى مجال العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والسكان وما إليها استقر خلال الربع الثانى من القرن الحالى سياسة متكاملة لرعاية الأحداث شملت الرعاية اللاحقة إلى جانب أساليب الرعاية الأخرى، اعتمدت على ما يسمى بالنظرية السببية المتعددة الجوانب **Multique Causation Theory** ^(١) بل امتد الاهتمام بأساليب الرعاية اللاحقة فى أمريكا إلى إنشاء الهيئة القومية لنظام الرعاية اللاحقة كهيئة تنسق بين السلطات القضائية والتربوية والاجتماعية والسياسية والعلمية وأطلق عليها **The National Probation and Parole Association**.

وقد حددت هذه الهيئة أجهزة الرعاية الاجتماعية للأحداث وتشمل :

- أ- مكاتب ومراكز الاستقبال، مركز تصنيف الأحداث، دور الملاحظة، مكاتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة.
- ب- مؤسسات إيداع الأحداث وهى ثلاثة أنواع : " المؤسسات المفتوحة، المؤسسات شبه المغلقة، المؤسسات العقابية ".
- ج- دور الضيافة للحالات المعرضة للانحراف، كما حددت أجهزة أخرى للرعاية الشرطية وأخرى للرعاية القضائية وتشمل نيابات الأحداث ومحاكم الأحداث.

ثالثاً : أنواع الرعاية اللاحقة للأحداث :

الرعاية اللاحقة هى أسلوب علاجى يبقى الحدث بمقتضاه فى بيئته الطبيعية مستمتعاً بحريته فى ظل رعاية اجتماعية وتتبع لحالته ^(٢) ويمكن تصنيف الرعاية اللاحقة للأحداث إلى نوعين :

(1) Harry Barnes and Negley Teeters – New Horizon in Criminology, N. Y. Prentice Hall Inc., 1953.

(٢) الدكتور عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد فى المجالات النوعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ١٩٨٠م، ص ١٥.

النوع الأول : الرعاية التكميلية :

وهي الرعاية اللاحقة للحدث بعد خروجه من المؤسسة الإيداعية وعودته إلى بيئته الطبيعية، وهي تعتبر استكمالاً للبرنامج العلاجي الذي يبدأ بدخول الحدث المؤسسة الإيداعية.

النوع الثاني : الاختبار القضائي :

وهو الرعاية في البيئة الطبيعية حيث يبقى الحدث في بيئته الطبيعية متمتعاً بحريته تحت رعاية وتوجيه وإشراف من المراقب الاجتماعي وهي عملية علاجية يقصد بها علاج الحدث في أحضان أسرته أو مع شخص مؤتمن، وفي كلتا الحالتين فإن الرعاية اللاحقة للأحداث تتم في ضوء فلسفة عامة تنبع من قيم محددة وهذا ما نوضحه فيما يلي :

الفلسفة المعاصرة للرعاية الاجتماعية :

١ - مسؤولية الدولة عن الأحداث : تعتبر الدولة مسؤولة عن كل أفراد المجتمع بغض النظر عن السن أو الجنس أو اللون أو الدين أو العجز وأن الدولة مسؤولة عن تقديم مختلف ألوان الرعاية لأفراد المجتمع، وعلى ذلك.. فالرعاية الاجتماعية مسؤولة اجتماعية يكفلها المجتمع لأفراده^(١). وأن من واجبات الدولة الأساسية تأهيل المواطنين تأهيلاً اجتماعياً لاجتماعاً^(٢).

٢ - إن المواطنين سواء أمام المجتمع ومن الواجب أن تمتد الرعاية الاجتماعية للمواطنين جميعاً دون تمييز أو تفرقة لتحقيق للفرد وجوده الإنساني، وبالتالي فإن تأهيل انحراف في سلوكه هو حق له والتزام من المجتمع باعتباره مسؤولاً عن السلوك المنحرف^(٣).

٣ - حماية المجتمع ووقايته من خطر انحراف هذه الفئة مرة أخرى، فانحراف أعداد كبيرة من

(1) Wilensky Lebaux ; Industrial Societies and Social Welfare, N. Y. , Russell Foundation, 1958, p. 140.

(٢) فيليو جرامتيكا، مبادئ الدفاع الاجتماعي، ترجمة محمد الفاضل، جامعة دمشق، ١٩٦٨م، ص ٥.

(٣) محمود نجيب حسن، علم العقاب، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٩٠.

- الأحداث يعوق نمو الأجيال الجديدة وإعدادها الإعداد الجيد الذي يضمن سلامة المجتمع.
- ٤- إن تقديم الرعاية للأحداث لتأهيلهم وإعادة تكييفهم واندماجهم في المجتمع إنما يبتغى إعادة فئة ضالة إلى عجلة الإنتاج والاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم في مختلف مواقع الإنتاج (فخدمات الرعاية تستهدف إتاحة الفرص لكل المعوقين اجتماعياً مهما كان نوع الإعاقة من أن يشاركوا في حياة المجتمع^(١)).
- ٥- جنوح الحدث نتيجة حتمية لظروف اجتماعية دفعته إلى ذلك الوضع حيث تلعب الظروف البيئية غير المواتية دوراً كبيراً في تعريض الحدث للانحراف.

وسائل الرعاية اللاحقة :

ولتحقيق الرعاية اللاحقة للأحداث ثمة وسائل أهمها :

المراقبة الاجتماعية :

وهي أسلوب علاجي يبقى الحدث بمقتضاه في بيئته الطبيعية متمتعاً بحريته تحت رعاية ماهرة وملاحظة شخصية لمندوب المحكمة يعرف بالمراقب الاجتماعي.

وقد تحدد دوره فيما يلي^(٢) :

- أ- يقوم بالعلاج الاجتماعي بالسيطرة على عوامل البيئة والتأثير في السلوك.
- ب- تدريب الحدث على التكيف مع البيئة وإدراك حقوقه وواجباته.
- ج- تمتد خدمات المراقب إلى الأسرة ذاتها لمساعدتها على قبول الحدث وتكيفه معها.
- د- تتابع مدى نمو الحدث اجتماعياً على الطبيعة وفي الظروف غير المناسبة.

الزيارة التتبعية :

يقوم الأخصائي كل فترة بزيارة أسرة الحدث للوقوف على التغيرات التي تطرأ على ظروف الحدث ومتابعة خطة العلاج أو تعديلها كما قد يرى تقديم بعض الخدمات لأسرته:

(١) T. H. Marshall, Social Policy, Hutchinson Co., London, 1968, p. 114.

(٢) الدكتور/ عبد الفتاح عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

التأمين الاقتصادي للحدث :

حيث تتيح الرعاية اللاحقة الفرصة للحدث لإعانة أسرته اقتصادياً وإدراك نموه المهني والاستمتاع بنتائج عمله وأجره كاملاً.

التأمين النفسي للحدث :

وجود المراقب الاجتماعي بجانب الحدث يتيح المجال للتعبير عن انفعالاته والشعور بالأمن والتخلص من الصراعات النفسية المختلفة.

التأمين التعليمي للحدث :

عن طريق متابعته دراسياً وتقديم كل الخدمات له التي تمكنه من إتمام تعليمه إذا ما رغب الحدث في ذلك.

وتختلف الآراء اليوم حول بداية الرعاية اللاحقة قبل خروج الحدث أم بعد ذلك والرأي المتفق عليه بين العاملين في الرعاية اللاحقة هو أن تبدأ أثناء إقامته داخل المؤسسة والبعض يغالى فيذهب إلى أن الرعاية اللاحقة يجب أن تبدأ منذ دخول الحدث المؤسسة وعند وضع الخطة العلاجية الواجب^(١).

كما تقسم الرعاية اللاحقة إلى رعاية لاحقة إجبارية عندما يتم الإفراج عن النزير قبل انتهاء مدة العقوبة، ورعاية اختيارية تقدم إلى النزير قبل انتهاء مدة العقوبة، ورعاية اختيارية تقدم إلى النزير بعد انتهاء المدة المقررة كما أن هناك من يرى أن المؤسسة التي أودع بها الحدث يجب أن يلقي عليها عاتق الرعاية اللاحقة، بينما يرى آخرون ضرورة إنشاء مكاتب متخصصة للرعاية اللاحقة يتولاها الأخصائيون الاجتماعيون^(٢).

وبين هذه الاتجاهات استقرت الرعاية اللاحقة المعاصرة وخاصة في العالمين الغربي والنامي.

(١) راجع نشرات الهيئة الأمريكية للمراقبة الاجتماعية N. A. P. B

(2) Encyclopedia of Social Work, Vol. 1, 1971, pp. 191-196.

رابعاً : نموذج مقترح للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي :

تستقر حالياً في الأقطار العربية أنظمة خاصة لرعاية الأحداث متجانسة في جوانب وغير متجانسة في جوانب أخرى، فرغم اتفاقها على الأسس والأطر العامة لمعاملة الجانحين، فما زالت هناك اختلافات في بعض الإجراءات المنظمة لها خاصة فيما يتعلق بتحديد سن الحدث ونوع الجرائم ودور كل من السلطات الشرطة والقضائية والإصلاحية في هذه المعاملة، بل بالرغم من الاستقرار النسبي لأنظمة الاختيار القضائي والإفراج الشرطي للكبار Parole فإن المراقبة الاجتماعية Probation والرعاية اللاحقة After-Care للصغار مازالتا في أطوارهما الجنينية في بعض الأقطار العربية.

من ثم.. كان تقديم نموذج موحد للرعاية اللاحقة في ظل الواقع الحالي للوطن العربي لا يحقق أهدافه المرتقبة ما لم يتحقق قدر مناسب من الأطر المتجانسة لرعاية الأحداث بصفة عامة، فنحن قد سلمنا في هذه الدراسة بأن الرعاية اللاحقة عملية ضرورية لاستكمال تقويم الجانحين الصغار، وليست لونا من الترف الاختياري.

من ثم.. توصى الدراسة بأن يتحقق على مستوى الوطن العربي ما يلي :

أولاً : توحيد النظم الرئيسية لمعاملة الأحداث ومراحلها في الوطن العربي وفلسفة قضائية اجتماعية موحدة وإن اختلفت في الأساليب حسب ظروف كل قطر على حدة، ويقتضى ذلك:

(أ) توحيد التشريع المنظم لمعاملة الأحداث ورعايتهم.

(ب) توحيد المداخل المنظمة لهذه الرعاية فيما يتعلق بـ:

- ١- الشرطة الخاصة بالأحداث وإجراءات القبض على الحدث.
- ٢- دور الحجز الاحتياطي الخاصة بالأحداث وإجراءات إقامة الدعوي.
- ٣- دور الملاحظة التي يبقى الحدث فيها تحت الملاحظة قبل تقديمه إلى المحاكمة.
- ٤- محاكم خاصة للأحداث تعتمد في حكمها على تقرير دار الملاحظة.
- ٥- توحيد أسلوب الرعاية في المؤسسات الإيداعية بحيث تشمل مراكز استقبال ومراكز للتصنيف وداراً للإيداع وأخرى للضيافة.

٦- ممارسة المراقبة الاجتماعية على أسس اجتماعية تربوية وإن خضعت للإشراف القضائي بمعنى أن يمارسها أخصائيون اجتماعيون لهم حق الضبطية القضائية أو يمارسها ضباط شرطة دارسون للخدمة الاجتماعية.

ثانياً : إعداد كوادر من الأخصائيين الاجتماعيين لقيادة العمل الاجتماعي لرعاية الأحداث، وكوادر أخرى من المشرفين الاجتماعيين للإشراف المعيشي على حياة الأحداث داخل المؤسسات، فالمؤسسة الإيداعية يجب أن تكون مناخاً متكاملماً لما يعرف بالعلاج المحيطي الشامل Milieu Therapy.

ثالثاً : حصر شامل لكافة الأجهزة المعنية بمعاملة الأحداث الحكومية منها والأهلية للتنسيق بينها تجنباً لتضارب الجهود أو ازدواجية الخدمات وتشتتها.

رابعاً : إجراء البحوث الاجتماعية لتحليل ظاهرة الجنوح وأسبابها وصولاً إلى أنسب الوسائل لتطويعها لتناسب كل قطر عربي وفق الفلسفة العامة الموحدة والمتفق عليها.

خامساً : مع استقرار هذه الأوضاع واستكمالها يمكن إنشاء الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة حيث قد أرسيت الدائم الرئيسية لقيامها.

المبادئ العامة للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي :

اتفاقاً مع البناء النظري السابق عرضه واتفقاً مع ظروف الواقع العربي، فإن الرعاية اللاحقة للأحداث لابد وأن تحكمها المبادئ التالية :

١- الرعاية اللاحقة ليست بديلاً عن المراقبة الاجتماعية كما أن المراقبة الاجتماعية ليست بالتالي بديلاً عن الرعاية اللاحقة، فإذا كانت المراقبة الاجتماعية هي في المقام الأول حق قضائي له صفة الانتقائية، فإن الرعاية اللاحقة هي حق إنساني له صفة العمومية، الفرق الشاسع بين إفراج شرطي قد يعيد الحدث إلى المؤسسة الإيداعية مرة أخرى، ومتابعة إنسانية تنشد استقرار الحدث الدائم في بيئته الطبيعية.

٢- الرعاية اللاحقة على نقيض المراقبة الاجتماعية ليست منحة أو هبة بل هي في إطار الثقافة العربية حق مشروع لكل حدث يخلو سبيله وامتداد طبيعي لحق الرعاية الكاملة للمجتمع على رعيته.

- ٣- الرعاية اللاحقة يجب أن تكون تدعياً للبناء الأسرى في الوطن العربي، فالأسرة الطبيعية في غالب الأحوال هي المكان الطبيعي لمعيشة الحدث أياً كانت مشكلاته.
- ٤- في حالات خاصة مثل حالات الأحداث (الشواذ عقلياً أو سلوكياً أو اللقطاء) يجوز للرعاية اللاحقة الاستعانة بالمؤسسة الاجتماعية الخاصة مع استمرار الجهود ما أمكن لتدعيم انتمائهم لأسرهم.
- ٥- الرعاية اللاحقة يجب أن تكون عملية أخلاقية Ethical متمشية مع قيم الشريعة الإسلامية، فحق الحدث في تقرير مصيره والحفاظ على أسرار أسرته واحترام إرادته وحقه الحر في التعبير عن أحاسيسه والحفاظ على كرامته كإنسان مسلم حق مشروع يجب عدم المساس به.
- ٦- الرعاية اللاحقة يجب أن تكون عملية اقتصادية، يحكمها قانون الجهد والمنفعة Law of Parsimony.
- ٧- الرعاية اللاحقة يجب أن تكون تنموية أكثر منها علاجية أو وقائية، فاستثمار قدرات الحدث أو إمكانياته وإمكانات بيئته هو الهدف الأمثل للرعاية اللاحقة، وصولاً إلى تحقيق فردية الحدث وفطامه النفسي.
- ٨- وأخيراً.. الرعاية اللاحقة ليست قوالب ثابتة للتطبيق العملي.. وإنما تختلف وسائلها حسب ظروف كل حدث.

الأهداف العملية للرعاية اللاحقة في الوطن العربي :

- ١- مواجهة صعوبات التكيف مع البيئة خاصة في المراحل المبكرة لعودته إليها.
- ٢- توفير سبل الإعاشة في ظل أسرته الطبيعية مادياً ونفسياً واجتماعياً أو توفيرها في المؤسسات الاجتماعية أو دور الضيافة أو لدى القريب المؤتمن.
- ٣- توفير الأمن النفسي.. من خلال تدعيم الإحساس بالأمان وتأكيد الثقة في النفس في الآخرين، وتدعيم قدرة الحدث على مواجهة مواقف الإحباط والإحساس التدريجي بأنه مقبول من المحيطين.

٤- تأكيد فكرة الانتماء للأسرة أولاً ثم المجتمع المحلي ثم المجتمع ككل، وصولاً بالحدث إلى تقدير الذات التي قد افتقدتها فترة الإيداع، والإحساس بالاغتراب في مجتمعه .Alienation.

٥- توفير فرص استمرار الحدث في التعليم أو التدريب الحرفي حسب سن الحدث ومستواه، ويتضمن هذا الهدف تذليل كافة المعوقات البيروقراطية أو المادية أو الاجتماعية أو القانونية فحساسية الحدث الشديدة لأى إحباط مفاجئ في هذا الصدد قد تترتب عليه آثار ضارة.

٦- توفير فرص العمل ومواجهة مقاومة أصحاب الأعمال لتشغيل الأحداث الجانحين، سواء تم هذا بالاتصالات الشخصية أو بالبحث على إصدار التشريع المناسب لتحديد نسبة معينة من العاملين بكل مؤسسة تخصص لهم.

٧- وأخيراً.. توفير أساليب الرعاية الطبية والترفيهية بتيسير استفادتهم من المؤسسات الطبية والأندية في الحى الذى يعيشون فيه.

الأجهزة الواجب توافرها للرعاية اللاحقة في الوطن العربي:

- ١- إنشاء جهاز خاص للرعاية اللاحقة في المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب للتخطيط الشامل لفلسفة هذه الرعاية وترشيدها على مستوى الوطن العربى، وإجراء البحوث الحقلية لتقويم جهودها وتطويرها مع المتغيرات الاجتماعية الجديدة.
- ٢- استحداث فروع للجهاز فى كل دولة عربية لمتابعة الجهود والبرامج والبحوث التى انتهى إليها الجهاز المركزى.
- ٣- إعداد مكاتب للرعاية اللاحقة فى كل مؤسسة إيداعية.
- ٤- إعداد وحدات للرعاية اللاحقة داخل المراكز الرئيسية لمتابعة الأحداث الذين استقرت معيشتهم بعيدا عن المؤسسات التى خرجوا منها.
- ٥- تكون التبعية القانونية لهذه الأجهزة لسلطات وزارة الشؤون الاجتماعية فى كل قطر على أن تمارس مسؤولياتها بالتنسيق مع السلطات الأمنية وبالتعاون معها.

مكاتب الرعاية اللاحقة :

يتكون كل مكتب من :

- ١- مدير مؤهل علمياً أو قيادياً ويفضل الحاصلون على الدراسات العليا في العمل الاجتماعي مع الأحداث.
- ٢- باحث نفسي أو اجتماعي للقياس العقلي والنفسى.
- ٣- طبيب بشرى.
- ٤- خبراء في القانون والتشغيل والتأهيل المهني.
- ٥- عدد مناسب من الأخصائيين الاجتماعيين للمتابعة الاجتماعية، ويكونون من الذكور بالنسبة للجانحين والإناث بالنسبة للجانحات.
- ٦- عدد من المتطوعين أو مندوبي الهيئات الأهلية المعنية برعاية الأحداث.

أسلوب العمل في مكاتب الرعاية اللاحقة:

ينظم العمل في هذه المكاتب لائحة تحدد فلسفة المكتب وأهدافه ونظام العمل فيه ومسئولية العاملين به، وكافة ما يتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية العامة بما يتفق وظروف كل قطر عربي، إلا أن ثمة نموذجاً مقترحاً للممارسات العملية في هذه المكاتب نعرضه فيما يلي :

- ١- يقوم رئيس المكتب بتوزيع الحالات المودعة في المؤسسة قبل عام على الأقل من تاريخ إخلاء سبيلهم على الأخصائيين الاجتماعيين في حدود ٣٠ حالة على الأكثر لكل أخصائي.
- ٢- يقوم كل أخصائي بدراسة حالات مجموعته دراسة تفصيلية وتاريخهم الاجتماعي وسلوكهم داخل المؤسسة وما حققوه من مستويات تعليمية أو تدريبية.
- ٣- يقوم الأخصائي المكلف بالإشراف على الحدث داخل المؤسسة بتقديم أخصائي الرعاية اللاحقة إلى الحدث للتعارف وتكوين العلاقة المهنية بينهما.
- ٤- تنتقل مسؤولية رعاية الحدث تدريجياً إلى أخصائي الرعاية اللاحقة قبيل فترة إخلاء سبيله ويفضل أن تنتقل كلياً قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ حيث تبدأ مرحلة التخطيط المشترك لحياته المستقبلية.

- ٥- يتم اتصال أخصائي الرعاية اللاحقة بأسرة الحدث أو أقاربه المؤتمنين حسب الظروف لكل حالة للتمهيد لعودة الحدث إليهم وتذليل كافة الصعاب التي قد تظهر عند عودته إليهم.
- ٦- العمل على توثيق العلاقة بين الحدث وأسرته سواء بتكرار زيارة الحدث لأسرته أو زيارة الأسرة له.
- ٧- تتخذ الإجراءات القانونية لإخلاء سبيل الحدث فترة الشهر الأخير إلى دار الضيافة الملحقة بالمؤسسة للتعود على الحياة الاستقلالية Half – Way Homes
- ٨- بانتقال الحدث إلى أسرته يفضل متابعة الحدث بالزيارة مرتين على الأقل خلال الشهر الأول ثم تتباعد تدريجياً مع استقرار الحدث في أسرته.
- ٩- تستمر فترة الرعاية اللاحقة لمدة عام على الأقل باستثناء الحالات الخاصة التي قد تتطلب رعاية خاصة وتحدد هذه الحالات لائحة المكتب الأساسية.

سير العمل في مكاتب الرعاية اللاحقة:

- ١- تجتمع هيئة المكتب مرة كل أسبوعين يعرض خلالها الأخصائيون الاجتماعيون تطور الحالات التي يشرفون عليها لتناقش من خلال الأعضاء Team – Work
- ٢- تعتبر القرارات التي تصدرها هيئة المكتب موجهة لجهود الأخصائيين لتتابع في الاجتماعات التالية.
- ٣- للمكتب حق استدعاء خبراء من خارج المكتب للاسترشاد بأرائهم عند النظر في بعض حالات ذوي الظروف الخاصة (كأنماط الفصام أو السيكوباتية أو اللقطاء ومن إليهم).
- ٤- يقدم المكتب تقريراً سنوياً عن نشاطه إلى الجهات المركزية المشرفة عليه مزوداً بالإحصاءات والميزانية والمقترحات وما أشبه ذلك.
- ٥- يقوم المكتب بأنشطة مستقلة كالبحوث والندوات والمؤتمرات والمحاضرات للتوعية لرعاية الأحداث بالاشتراك مع الهيئات والمنظمات التربوية والإعلامية الأخرى.

المهارات الخاصة بأخصائي الرعاية اللاحقة:

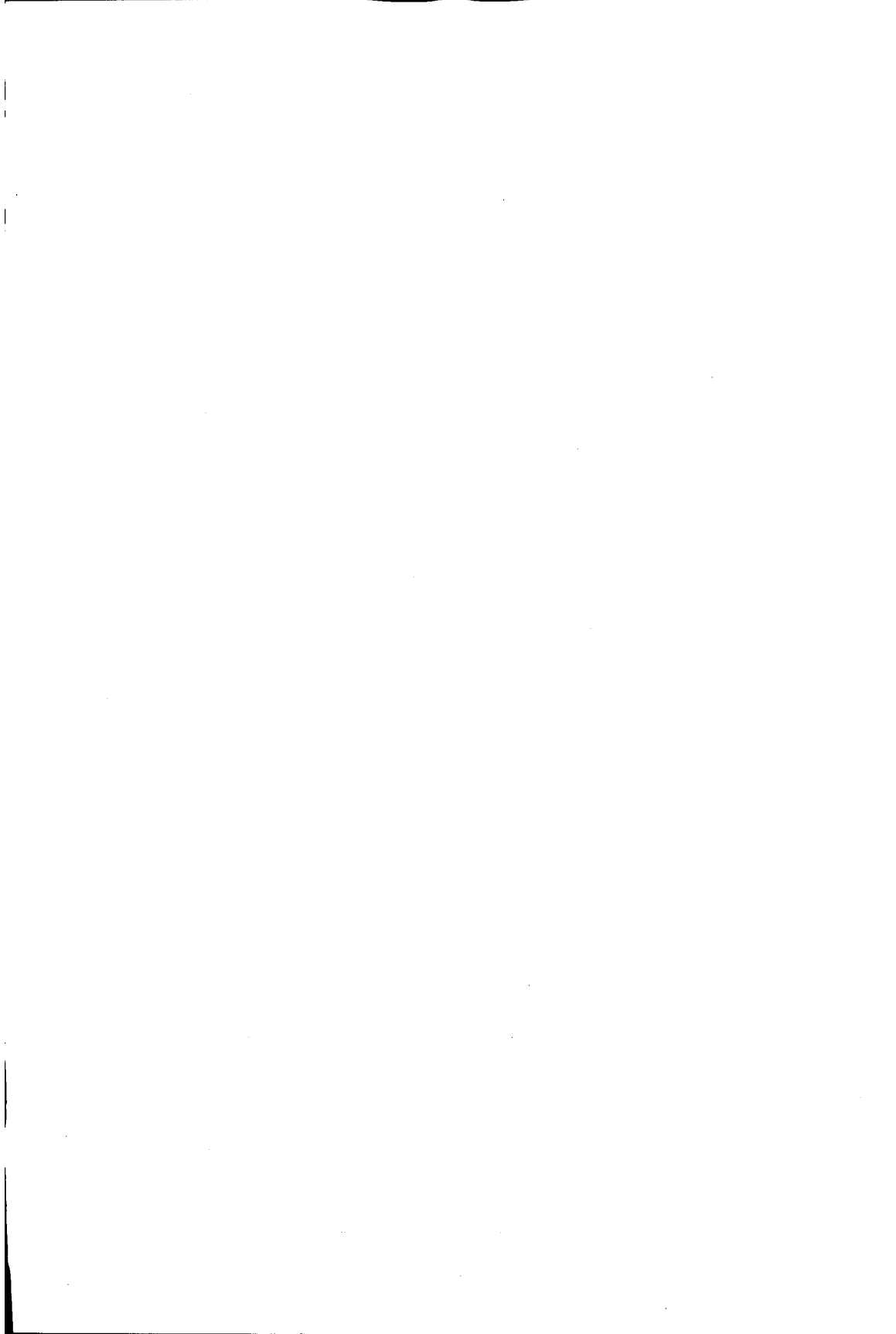
- ١- إعداد علمي ومهاري لأساليب العمل مع الأحداث.
- ٢- مهارة فائقة في تكوين العلاقة المهنية.

- ٣- مهارة في مواجهة أساليب المقاومة سواء مقاومة الحدث للرعاية اللاحقة أو مقاومة أسرته للزيارة.
- ٤- القدرة على تفريد الأساليب لتناسب كل حالة.
- ٥- الحساسية الشديدة لتفسير مشاعر الحدث وسلوكه الدفاعي.
- ٦- مهارات خاصة في استخدام أساليب العلاج المفروض وأهمها: (الواقعية، الإفراغ الوجداني، تكوين البصيرة، فن المشورة، استثارة الواقعية، مقاومة التحويل، والتحويل العكسي، العلاقة التصحيحية).
- ٧- قدرة على تكوين علاقات وطيدة مع كافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى للاستفادة من جهودها لمساعدة الحدث.
- ٨- أن تتمثل في الأخصائي الاجتماعي القدوة الحسنة التي يقتدى بها الحدث وخاصة في الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والتي عادة ما يكون لها أكبر الأثر في سلوك الأحداث الذين تقمصوا أشخاص مشرفيهم بعد تكوين العلاقة المهنية في أفضل مستوى لها.

ملحقات مكتب الرعاية اللاحقة:

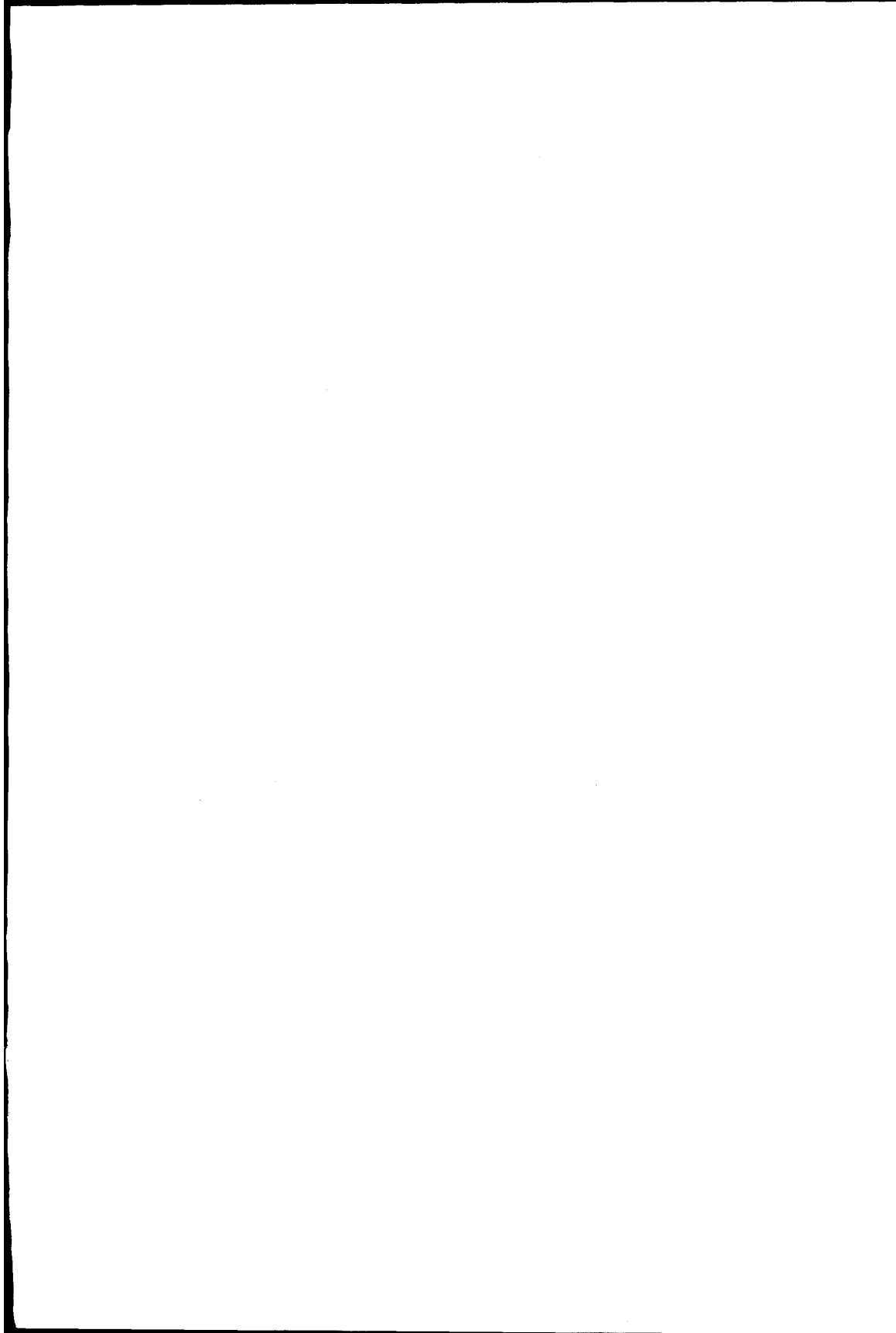
يمكن أن يلحق بالمكتب وحدات إضافية مثل:

- ١- وحدة إنتاجية خاصة لتشغيل الأحداث.
 - ٢- دار مؤقتة للضيافة لاستقبال الحالات التي انتكست.
 - ٣- وحدة مستقلة للبحوث الاجتماعية.
 - ٤- وحدة للمتطوعين والنشاط الأهلي.
- استمدت مواد هذا النموذج من الأطر الشائعة في المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والأقطار العربية بما يتناسب مع الواقع العربي.



الفصل الرابع
تقييم دور الرعاية اللاحقة
من منظور نظريتي النسق والتخطيط الاجتماعي

- أولاً: مفاهيم مرتبطة بنظرية النسق الاجتماعي.
- ثانياً: تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة من منظور التخطيط الاجتماعي.
- ثالثاً: نموذج التقييم بأسلوب المدخلات والمخرجات.



الفصل الرابع

تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة

من منظور نظريتي النسق والتخطيط الاجتماعي

فى إطار إعداد الدراسة النظرية والميدانية فى مجال تقييم دور الرعاية اللاحقة وأثرها فى البيئة الاجتماعية كان من الضرورى وجود نظرية علمية يهتدى بها الباحث فى دراسته حيث تساعده تلك النظرية على إدراك المتغيرات أو العناصر الهامة فى نطاق دراسته، وتبدو أهميتها فى أنها تساعد على توفير إطار عام منسق وموجه له للبحث^(١).

وقد رأينا أن تنطلق هذه الدراسة من نظرية النسق الاجتماعى باعتبار أن إدارة شرطة الرعاية اللاحقة نسق (نظام) اجتماعى. وسنعرض فيما يلى نبذة عن نظرية النسق الاجتماعى، تلك النظرية التى استخدمت فى الخدمة الاجتماعية بشكل كبير خاصة فى مجالات تحليل سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات^(٢).

وقد سبق تطبيق هذه النظرية فى العلوم البيولوجية التى كانت تنظر إلى الكائن الحى كنسق بمعنى أنه كل متكامل له مجموعة من الأجهزة المتميزة التكوين والمختلفة الوظائف، غير أن بقاء هذا الكائن واستمراره يتوقف على التكاتف الوظيفى بين وحداته المختلفة. وانتقلت هذه النظرة النسقية إلى العلوم الاجتماعية من خلال المماثلة بين الكائن البيولوجى والمجتمع، فالمجتمع ينظر إليه على أنه نسق اجتماعى له أنساق فرعية تتمثل فى التنظيمات والمؤسسات المختلفة^(٣).

وتعد فكرة النسق الاجتماعى لب التفكير الوظيفى فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وأن النسق عند Talcott Parsons مؤلف من علاقة بين الأفراد أو الجماعات، كما أن

(١) على ليله : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجية، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، ص ١٤.

(٢) نبيل محمد صادق : طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مدخل إسلامي، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ١٨٥ : ١٨٦.

(٣) انظر : نبيل محمد صادق، المرجع السابق.

أنماط المعايير المنظمة للسلوك هي أهم العوامل المحددة لبنائه، كما أن النسق يشير إلى نوع من التعاون المتبادل الذي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة^(١).

ويرى "بارسونز" أن التنظيم بوصفه نسقاً اجتماعياً يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والأقسام والإدارات... إلخ، وأن هذا التنظيم يعد بدوره فرعاً يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع. ثم جعل التنظيم بعد ذلك من وجهة نظر ثقافية نظامية مؤكداً التوجيهات القيمية السائدة في التنظيمات المختلفة. كما أوضح بأن القيم السائدة في التنظيم هي التي تمنح أهداف هذا التنظيم طابعاً شرعياً لأنها هي التي تؤكد إسهام النسق التنظيمي في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يسعى النسق الأكبر (وهو المجتمع) إلى تحقيقها.

وهذا يفرض بدوره توافر قدر من الانسجام بين قيم التنظيم وقيم المجتمع الذي يوجد فيه. ومن خلال الشرعية التي يحققها التنظيم يستطيع أن يضع أهدافه الأساسية في أولوية تنسيق أهداف الأنساق الأساسية والفرعية المكونة له، وبعد ذلك أن يحدد مكانته في المجتمع. وإن النسق القيمي في التنظيم هو الذي يحدد كل الظروف الداخلية والخارجية التي يواجهها التنظيم^(٢).

وقد أشار كل من "روبرت ميرتون" و "جورج هومانز" إلى أن النسق يمكن النظر إليه على أنه :

- ١- مؤلف من عدد من الأجزاء المترابطة.
- ٢- للنسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها، وإلا فالنسق يفنى ويتغير جوهرياً.
- ٣- لابد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن.
- ٤- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل^(٣)

(١) Talcot Parsons : The social Systems , London ,Routledge kegan, 5th ed ,1970.p.1

(٢) السيد الحسيني : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥، ص ٧٢-٧٣.

(٣) سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٧٩، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

ويذهب "بارسونز" إلى أن هناك أربعة متطلبات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق أن يواجهها إذا ما أراد البقاء، اثنان منها ذات طابع آلي وهي : المواءمة Adaptation وتحقيق الأهداف Goal attainment ويتعلقان أساساً بعلاقة النسق ببيئته. أما المتطلبان الآخران فهما التكامل Integration والكمون Latency ويعبران عن الظروف الداخلية للنسق.

وسنوضح فيما يلي هذه المتطلبات :

١- مطلب المواءمة أو "التكيف" Adaptation :

يعبر عنه مشكلة تدبير كل الموارد البشرية والمادية والضرورية لتحقيق أهداف التنظيم، وهو يشير إلى الأنماط المعيارية المنظمة لعمليات التمويل وضمان الحصول على المهارات الضرورية، وما يتطلبه التنظيم من موارد. وأنه يقصد بالتكيف حاجة أي نسق اجتماعي للتلاؤم مع المطالب غير المرنة In flexible والمفروضة عليه من قبل البنية الطبيعية وغيرها.

٢- مطلب تحقيق الهدف Goal attainment :

يتمثل في حشد الموارد التنظيمية (البشرية - المادية) من أجل تحقيق أهداف التنظيم، تلك الموارد التي أمكن تدبيرها بتحقيق مطالب المواءمة. وإن نجاح تحقيق الأهداف يتوقف على ملائمة الوسائل للغايات أو الأهداف.

كما أن عملية اتخاذ القرار في التنظيم تدخل في نطاق هذا المطلب. وأن هناك ثلاثة أنواع من القرارات : الأول: يتعلق بسياسة التنظيم وتحقيقه لأهدافه، والثاني: خاص بتوزيع الموارد المالية والمسئوليات، والثالث: يحدد نشاطات التنظيم وينسقها.

٣- مطلب التكامل Integration :

يشير هذا المطلب إلى العلاقة الأفقية بين الوحدات الجزئية لتلك العلاقة التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن والتماسك بين الأنساق الفرعية، أي الحفاظ على تكامل عناصر النسق.

٤- مطلب الكمون Latency :

يشير إلى مدى ملائمة الظروف السائدة في الأساق الفرعية للظروف السائدة في النسق الأكبر، أى المحافظة على ثقافة وقيم النسق المميزة له، وهذا يتطلب مطلبين :

أ- مطلب تدعيم النمط Pattern Maintenance وهو يتعلق بمدى المواءمة والانسجام بين الأدوار التى يؤديها الفرد فى التنظيم والأدوار التى يؤديها فى الجماعات الخارجة عن نطاق التنظيم كالأُسرة مثلاً.

ب- احتواء التواترات التنظيمية Tension Management والذى يتحقق من خلال ضمان وجود دافعية كافية لدى الفرد لكى يستطيع أداء مهامه التنظيمية^(١).

أولاً : مفاهيم مرتبطة بنظرية النسق الاجتماعى :

١- مفهوم البناء :

يشير إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التى تدخل فى تكوين الكل "البناء" وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التى تؤلف الكل وتجعل منه بناءً متماسكاً، وبهذا تكون الوحدات المكونة للبناء هى الأفراد الشاغرين لمراكز معينة ويقومون بأدوار محددة فى الحياة الاجتماعية^(٢).

٢- مفهوم الوظيفة :

ويرى " براون " أن الوظيفة تشير إلى وجود ترابط داخلى بين البناء وعملية الحياة أو مسارها. أى هى الجزء الذى يلعبه البناء من أجل تماسك الكل واستمراره ولهذا يمكن تعريف النسق بأنه مجموعة عناصر متفاعلة تعمل من خلاله طاقة محددة لتحقيق أداء معين، وبمعنى آخر، لا يمكن عزل البناء عن أداء " الوظيفة " ^(٣).

(1) Parson T., Structure and Process in Modern Societies (Glencoe 111, 1960) pp. 70-75

(٢) عبد الباسط عبد المعطى : عادل الهوارى : فى النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،

١٩٨٦، ص ١١٠ - ١١٢.

(٣) شريف صقر : نظرية النسق الاجتماعى وتطبيقها فى خدمة الفرد، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٠.

ومن ثمّ يتضح أن فكرة النسق الاجتماعي ترتبط بصفة أساسية بفكرة النسق العضوي، وهي الفكرة التي مؤداها أنه يمكن النظر إلى أي شيء سواء كان كائناً حياً أو اجتماعياً، وسواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو تنظيمياً رسمياً أو مجتمعاً أو حتى العالم بأسره على أنه نسق، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة^(١). والنسق المفتوح " Open System " هو ذلك النسق الذي يستقبل مدخلاته من خارجه، فهو يعمل كرد فعل مع البيئة ويتصف بالمرونة وله قدرة على التغيير من خلال إدخال طاقات جديدة أو إخراج طاقات جديدة بالنسبة للأنساق الأخرى، فهو يعتمد على التفاعل بينه وبين الأنساق الأخرى في البيئة والتساند الوظيفي معها^(٢).

وللأنساق المفتوحة مجموعة من الخصائص العامة والمشاركة فيما بينها. وقد حددها كل من "كاتز" Katz و "كان" Kahn في تسع خصائص نتناول منها أربع خصائص هي الأكثر ارتباطاً بموضوع دراستنا :

١. المدخلات In Puts.
٢. المعالجات التحويلية through-put.
٣. المخرجات Out puts.
٤. التغذية العكسية Feed Back^(٣).

والشكل التالي يوضح أهم خصائص النسق (نظام) المفتوح المرتبط بهذه الدراسة :

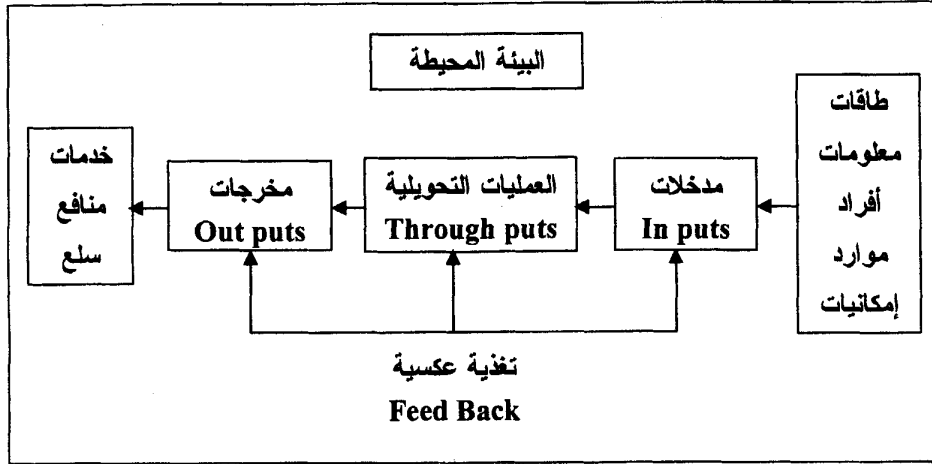
(١) سمير أحمد نعيم : النظرية في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧.

(2) Stewart L : Tubls, A system, Approach ho Small Group Interaction 3 th ed Ma Grow. Hill Ine New York, 1998, p. 16.

(٣) إبراهيم عبد الرحمن وآخرون : نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦، ص ٧١.

عناصر النسق (النظام) المفتوح

Open System



وتعد المنظمات الاجتماعية مثلاً واضحاً للنسق أو الأنظمة المفتوحة، باعتبار أن الطاقات المدخلة وعمليات التحويل والنواتج المخرجة تتكون من تفاعلات أو عمليات متبادلة بين المنظمة والبيئة فهي في تفاعل دائم مع البيئة وذلك من أجل الحفاظ على بقائها واستمرارها من خلال تحقيق أهدافها وإشباع احتياجات البيئة^(١)

وقد قسم "بارسونز" النسق إلى ثلاثة مستويات هي :

١- المستوى الفني Technical :

وهو الجزء الذي يعنى بكل النشاطات الفنية التي تسهم بشكل مباشر في إنجاز الهدف.

٢- المستوى الإداري Managerial :

وهو الذي يتولى الأمور والشئون الداخلية في التنظيم وهو يتوسط النسق الفني والبيئة المباشرة، حيث يتولى تدبير الموارد أو المصادر الضرورية وإيجاد عملاء يتولون تصريف أو تسويق منتجات التنظيم.

(١) إبراهيم عبد الرحمن : نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

٣- النسق النظامي Institutional :

وهو الذى يعمل على الربط بين المستوى الفنى والمستوى الإدارى من جهة والمجتمع من جهة أخرى^(١).

وفى دراستنا نجد أن عملية إعادة إدماج المفرج عنه مع مجتمعه هى مهمة الرعاية اللاحقة، وهى عملية متبادلة بين المجتمع من جانب والمفرج عنه من جانب آخر. فعلى المفرج عنه أن يستجيب إيجابياً إلى المتغيرات السلوكية التى يطلبها منه المجتمع حتى يعود عضواً نافعاً لمجتمعه، وفى الجانب الآخر، على المجتمع مساعدته على ذلك بإيجاد الفرص والوسائل اللازمة التى تمكنه من ذلك.

ويتطلب من جانب المجتمع توفير ما يطلق عليه التمثيل البنائى، وبعد ذلك توفير أجهزة خدمات لمعاونة المفرج عنه فى الاندماج مع مجتمعه بالإضافة إلى توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتى من شأنها أن تساعد المفرج عنه لممارسة حياة سوية^(٢). ولهذا تعتبر الرعاية اللاحقة مسئولية مشتركة للأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية المتخصصة، وتعتمد على تنسيق جهود سائر الجهات المعنية.

وبتطبيق فكرة النسق الاجتماعى على إدارة شرطة الرعاية اللاحقة نجد أنها تمثل نسقاً فرعياً من نسق أكبر وهو قطاع الأمن الاجتماعى، والذى يعد نسقاً فرعياً لنسق أكبر وهو وزارة الداخلية.

وإذا حاولنا تطبيق خصائص النسق المفتوح على إدارة الرعاية اللاحقة نجد :

- ١- مدخلات الإدارة كنسق مفتوح تتضمن الضباط والأخصائيين والعاملين والفنيين والإداريين - النماذج والاستمارات المستخدمة - اللوائح والقوانين.

(١) السيد الحسنى : النظرية الاجتماعية ودراسة التصميم، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(2) Elmer Hubert Johnson, Crime, Correction, and Societies, Introduction to Criminology, N.Y the Dorsey Press, Fourth edition, 1978, pp.545-546.

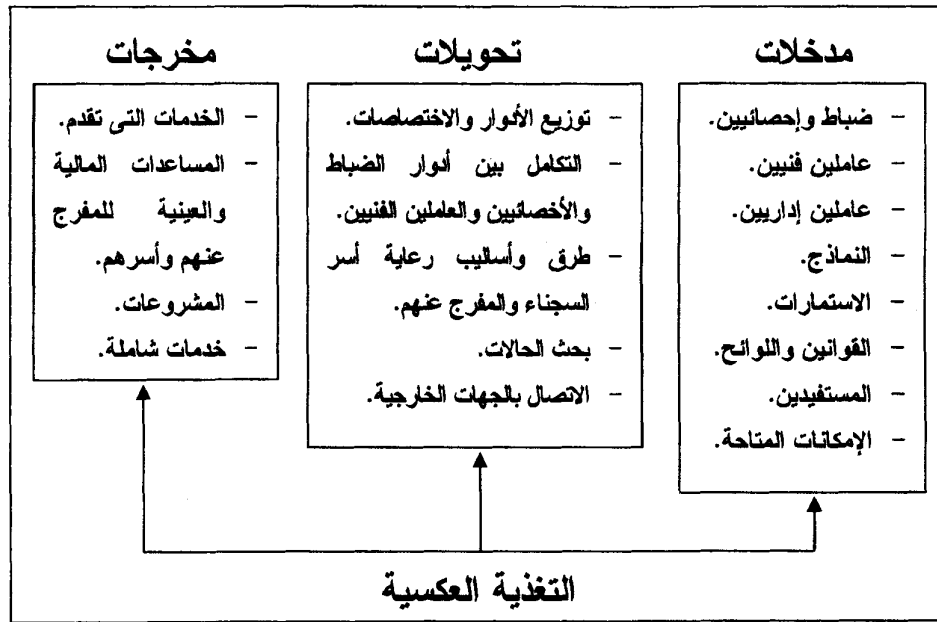
٢- وتتمثل المعالجات التحويلية التي تتم داخل الإدارة من مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة في سبيل تحويل مدخلاتها إلى مخرجات وتلك العمليات تشمل :

- توزيع الأدوار والاختصاصات داخل الإدارة.
- التكامل بين أدوار الضباط والأخصائيين والعاملين الفنيين بالإدارة وأفرعها المختلفة.
- طرق وأساليب رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم.
- بحث الحالات.

٣- مخرجات إدارة الرعاية اللاحقة. وتتمثل في الخدمات التي تقدم للمسجونين المفرج عنهم وأسرهم وتتضمن :

- المساعدات المالية والعينية للمفرج عنهم وأسرهم.
- المشروعات.
- الاتصال بالجهات الإدارية لتذليل الصعوبات التي قد تعترض طريقهم في الاستقرار.
- ٤- التغذية العكسية : تتمثل فيما يعود للإدارة نتيجة عمليات تنفيذ ومتابعة تقييم الخدمات والمساعدات للمفرج عنهم وأسرهم والوقوف على أفضل الطرق والوسائل لتقديم الخدمات، وكذا المعوقات التي تحول دون تقديمها والتي تعد بمثابة مدخلات جديدة تستخدمها الإدارة في أسلوب عملها.
- ٥- تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع بتفادي تكرار الأسباب التي لعبت دوراً هاماً في العود للجريمة.

إدارة الرعاية اللاحقة كنظام في البيئة المحيطة



الجدول السابق يوضح نظام إدارة شرطة الرعاية اللاحقة كنسق مفتوح على البيئة المحيطة متضمنة عدة عمليات، وهي المدخلات والتحويلات والمخرجات وتلك العمليات الثلاث تعمل في منظومة وتفاعل مستمر لتحقيق ما يعرف بالتغذية العكسية للإدارة كنسق متكامل يتحقق به الأمن والأمان للمجتمع.

ثانياً: تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة من منظور التخطيط الاجتماعي:

أصبح تقييم البرامج والخدمات جزءاً من عمليات التخطيط للخدمات والبرامج ورسم السياسات في محيط الخدمة الاجتماعية والتقييم لا يتم كمرحلة تالية لتنفيذ المشروع أو البرنامج بل يتم أثناء مراحل التنسيق المختلفة ومن هنا تظهر أهمية التقييم كعملية من عمليات التخطيط الاجتماعي التي تعتبر حلقة وصل بين الخطط الحالية والخطط المستقبلية والتي يمكن من خلالها تصميم وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية على أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية.

ولقد حدد "بيجمان" ستة أغراض لتقييم البرامج والخدمات :

- ١- معرفة ما إذا كانت هناك أهداف تحققت وكيفية تحقيقها.
- ٢- تحديد أسباب النجاح التي ساعدت للوصول لتلك الأهداف.
- ٣- معرفة الحقائق الأساسية وراء نجاح البرنامج.
- ٤- توجيه سير التجارب باستخدام التكنيكيات الناجحة لمزيد من الفاعلية.
- ٥- وضع الأسس عن البحث أو تحديد أسباب النجاح الحقيقي للتكنيكيات البديلة.
- ٦- إعادة تحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف وإعادة تحديد الأغراض الفرعية في ضوء نتائج البحث^(١).

والتقييم يعتبر أحد المراحل الأساسية للتخطيط الاجتماعي والذي يستهدف قياس فاعلية الخطط والبرامج والمشروعات وكفاءة الجهاز القائم بتنفيذها ويتم الاستفادة من التقييم في الوصول إلى مؤشرات تخطيطية تسهم في وضع خطط مستقبلية للبرامج والمشروعات نوجزها من خلال الآتي :

١- التخطيط الاجتماعي لخدمات الرعاية اللاحقة :

إن التخطيط للرعاية الاجتماعية يعتبر الأسلوب الأمثل الذي من خلاله يمكن إشباع الحاجات وحل المشكلات الخاصة بالمستفيدين وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها بهدف الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

وإنه لا يمكن الحديث عن مفهوم التخطيط الاجتماعي دون الإشارة إلى مفهوم السياسة الاجتماعية والتي تعتبر الإطار العام الذي يعمل من خلاله التخطيط الاجتماعي، كما أن التخطيط في حد ذاته يعد الأسلوب العلمي والعملية لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، فالسياسة الاجتماعية لا يمكن أن تخرج إلى حيز التنفيذ بدون وجود التخطيط، والتخطيط بدون سياسة اجتماعية يعد نوعاً من الارتجال والعشوائية^(٢).

(1) Richard N., Grennel : Social work Rescearch and Evaluation, F, E, peacock, publisher, CANADA, 1985, pp, 433-434.

(٢) أحمد إبراهيم حمزة : تقويم تجربة التخطيط الإقليمي في مصر، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥، ص ٢٣.

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية —

وتعرف السياسة الاجتماعية بأنها " محصلة التفكير المنظم الذى يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، فالسياسة تنبع من أيديولوجية وثقافته المجتمع، لتعبر عن أهدافه الإستراتيجية الرئيسية البعيدة، وتوضح مجالات وخدمات وبرامج ومشروعات وخطط التنمية الاجتماعية، وتحدد الاتجاهات العامة المختلفة المتصلة بتنظيم وأداء خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية وتنفيذها.

فالسياسة الاجتماعية توضح وتحدد التخطيط الاجتماعى، وهى الإطار العام للأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها إلى جانب المجالات المختلفة للأنشطة الاجتماعية التى يجب أن يعمل فيها التخطيط استناداً إلى فلسفة المجتمع وقيمه.

وفى ضوء الاتجاهات العامة السائدة، وذلك كله بهدف الوصول إلى أعلى معدلات الرفاهية الاجتماعية.

وتخضع خدمات الرعاية اللاحقة باعتبارها إحدى خدمات الرعاية الاجتماعية، للخطة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بالخدمات التى تقدم عن طريق أجهزة الوزارة ومنها جمعية رعاية السجناء وأسرهـم - إدارة الأسرة والطفولة - إدارة الضمان الاجتماعى، وكذا الخطة العامة لوزارة الداخلية وذلك فيما يتعلق بإدارة الرعاية اللاحقة لوزارة الداخلية.

٢- نماذج تقييم خدمات الرعاية اللاحقة :

التقييم ليس غاية يراد الوصول إليها فحسب وإنما وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برنامج أو مشروع من مشروعات التنمية وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها للوقوف على الآثار التى تحدثها فى الأهداف العامة للتنمية^(١).

ولقد اهتم المخططون فى الآونة الأخيرة بالسعى نحو تحسين برامج الرعاية الاجتماعية ورفع مستواها، وإيجاد برامج جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع. ويستند هذا الاهتمام على قناعة بعدم فاعلية أو كفاية برامج الرعاية الاجتماعية التقليدية، وعدم مسابقتها لإيقاع العصر. ولقد ساعد على ازدهار هذا الاتجاه زيادة الاهتمام بمناهج البحث

(١) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، الطبعة الخامسة، القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٨٧، ص ٢١٤.

الاجتماعي، والتخطيط الاجتماعي، ومجالات التنمية الاجتماعية، مما نبه الأذهان بدوره إلى تزايد الحاجة إلى التقييم^(١).

ولقد ظهرت نماذج عديدة للتقييم وهي عبارة عن حلول لوضع صيغ تجعل للتقييم أسلوبه الخاص ومنهجية مميزة وطريقة محددة^(٢).

وفي محاولة لتجميع هذه النماذج، فقد وضع بوفام ماكلوسكى أربعة أنواع من نماذج التقييم :

١- نموذج تحقيق الهدف.

٢- نموذج إصدار الأحكام في ضوء محكمات داخلية.

٣- نموذج إصدار الأحكام في ضوء محكمات خارجية.

٤- نموذج تسهيل القرار^(٣).

ولقد حدد Stecher and Davis خمسة مداخل للتقييم :

الأول : المدخل التجريبي :

ويركز على قياس التأثير الناتج عن أنشطة المشروع أو البرامج المراد تقييمها على المجموعة التجريبية (التي شارك أفرادها في المشروع) ومقارنتها بالمجموعة الضابطة (لم يشارك في المشروع) ثم العمل على تقييم الاستفادة من البرنامج أو المشروع.

الثاني : المدخل القائم على الأهداف :

يتم التركيز على أهداف المشروع أو البرنامج المراد تقييمه كمعيار قياس مدى الحاجة إليه.

(١) أحمد مصطفى خاطر : الإدارة وتقييم مشروعات الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٠، ص ١٨٥.

(٢) أحمد قرنى عبد المنعم : تقييم مشروعات استصلاح الأراضى الصحراوية فى مصر من منظور التخطيط الاجتماعى، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥، ص ٣٢.

(٣) محمود عبد العزيز عيد : الاتجاهات الحديثة فى تقييم البرامج وإمكانيات تطبيقها.

الثالث : مدخل اتخاذ القرار :

يتم التركيز على تحديد المرحلة الحالية للمشروع أو البرنامج المراد تقييمه ودائرة اتخاذ القرار به ومدى تأثير تلك القرارات التي اتخذت على تحقق أهداف المشروع أو البرنامج وجمع البيانات من احتياجات المستفيدين وآرائهم تجاه المشروع أو البرنامج ويتم تدعيم متخذي القرار بتلك البيانات لاتخاذ قرارات مستقبلية لتحسين فاعلية المشروع أو البرنامج.

الرابع : المدخل القائم على الاستفادة من المعلومات :

يتم التركيز على كيفية استخدام المعلومات ومدى توافرها لاتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المشروع المراد تقييمه والتركيز على نوعية البيانات الأكثر فائدة لإدارة المشروع بنجاح.

الخامس : المدخل القائم على المستفيدين :

يتم التركيز على مدى معرفة أراد أو جماعات المستفيدين الذين قد يتأثرون بالمشروع أو البرنامج، ومدى فهم هؤلاء المستفيدين لأهداف المشروع أو البرنامج، ومعرفة آراء مختلف الأفراد الممثلين لجماعات المستفيدين، ومدى مقابلة احتياجاتهم^(١).

ويقسم "ماكولوسكى" نماذج التقييم إلى :

- ١- النماذج الكلاسيكية : وهي تركز على تقييم البرامج في ضوء تحقيق الأهداف المحددة.
- ٢- النماذج المعتمدة : وهي تركز على عمليات البرامج.
- ٣- نماذج النظم : وهي تركز على مدخلات النظام وغاياته ومخرجاته.
- ٤- نماذج التناقض : وهي تركز على المعايير والمحكات التي يتم تقييم البرنامج بالمقارنة بها^(٢).

وفيما يلي شرح لأهم هذه النماذج :

١- نموذج تقييم الأهداف :

تتم عمليات تقييم البرامج والخدمات بهدف التعرف على ما حققه البرنامج أو الخدمة من

(1) Brlon M, stecher W, Alan Dauis : How to Cusas Evaluation New bury-park, California sage. Publiders, 1987, pp. 57-59.

(٢) محمود عبد العزيز عيد : الاتجاهات الحديثة في تقويم البرامج وإمكانيات تطبيقها في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

الأهداف التي وضعت مسبقاً. وعند القيام بتقييم البرامج والخدمات بالرجوع إلى أهدافه، يجب صياغة أهداف البرنامج صياغة إجرائية، أى من عبارات تدل على سلوك يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة تمكن من قياسه أو تقديره فبدون هذا التحديد الإجرائى يصعب على القائم بالتقييم معرفة ما إذا كان المشروع أو البرنامج قد حقق أهدافه المرجوة أم لا^(١).

ويستهدف هذا النموذج الوقوف على :

- ١- مدى وضع الأهداف.
 - ٢- مدى واقعيتها.
 - ٣- مدى ترابطها وتكاملها.
 - ٤- مدى معرفة العاملين وفهمهم لها.
 - ٥- مدى إدراكهم للعلاقة بين أعمالهم وتحقيق هذه الأهداف.
 - ٦- هل ثمة أهداف أخرى يمكن أن تضاف ؟
 - ٧- هل هناك أهداف لا داعى لها^(٢).
- خطوات تنفيذ هذا البرنامج وتتمثل فى :
- ١- تحديد الجانب أو الجوانب المراد تقييمها فى الخدمة.
 - ٢- تحديد الأهداف العامة للخدمة وتصنيفها.
 - ٣- تحويل الأهداف العامة إلى أهداف إجرائية.
 - ٤- تحديد المواقف التى يمكن أن يلاحظ فيها هذه الأهداف الإجرائية.
 - ٥- تصميم أو اختيار أدوات لقياس هذه الأهداف.
 - ٦- جمع بيانات متعلقة بهذه الأهداف باستخدام هذه الأدوات.
 - ٧- موازنة للبيانات بالأهداف المطلوبة.

(١) صلاح الدين محمد علام : استراتيجيات ونماذج التقويم المعاصرة، دراسة مقارنة، القاهرة، المعهد المصرى لتقويم البرامج، مذكرة ١٧ أبريل ١٩٨٣، ص ٤-٣.

(٢) عبد المنعم هاشم : تقديم المدخلات، القاهرة، المعهد المصرى لتقديم البرامج، ١٩٨٣ ص ٩.

ثالثاً : نموذج التقييم بأسلوب المدخلات والمخرجات :

ينظر هذا النموذج إلى مشروع أو البرنامج كنسق (كنظام) مفتوح تنقسم عناصره إلى مدخلات، وعمليات تحويلية ومخرجات والتقييم هنا يركز على الأبعاد التالية^(١):

١. المدخلات : وتتضمن كل ما هو مؤثر على حجم ومستوى أداء التنظيمات ومدى مناسبة ذلك مع التغيرات الاجتماعية والمدخلات تشمل جانبين هم^(٢):
(أ) المستفيدون من المشروع (العدد - الجنس - فئات العمر - أماكن الإقامة - مستوياتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية).

(ب) الخطة التنفيذية للمشروع وتتضمن :

- الخدمات التي يوفرها المشروع ومدى كفايتها لتحقيق الأهداف.
 - المرافق والمباني والصيانة الحديثة لكل منها.
 - التخطيط التنظيمي.
 - العاملون ومدى كفايتهم العددية وتناسب مؤهلاتهم وخبراتهم مع الأعمال المسندة إليهم.
 - المعدات والأجهزة ومدى كفايتها وحدائتها.
 - اللوائح والقوانين المنظمة للعمل ومدى بساطتها.
٢. المخرجات : وتتضمن العائد ومدى تناسبه مع احتياجات المستفيدين للوقوف على ما يلي :
 - مدى ما تحقق من أهداف المشروع.
 - عدد المستفيدين من المشروع.
 - التغيرات التي طرأت نتيجة المشروع سواء بالنسبة للمستفيدين أو المجتمع ككل.

(١) حسن همام : البحث الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢ : ٢٣٣.

(٢) عبد المنعم هاشم : تقويم المدخلات والمخرجات، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

وهذا النموذج يتفق مع التوجهات النظرية للدراسة باعتبار أن إدارة شرطة الرعاية اللاحقة نسق (نظام) اجتماعي مفتوح له مدخلات ومخرجات ويتم بداخله عمليات تحويلية. وباعتبار نسق الخدمات مخرجات لنظام إدارة الرعاية اللاحقة التي تمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام وزارة الداخلية على مستوى الجمهورية.

نموذج " داخل النظام " :

أى العمليات والأساليب المتبعة لتحقيق الأغراض ويهتم التقييم هنا بالوقوف على المستوى الفنى لأداء العمل، على مدى التأثير الكلى أو الجزئى لهذا الأداء والكشف أيضاً على المتغيرات التنموية التى تطرأ على المستفيدين من المشروع خلال مراحل تنفيذه. ويستهدف تقييم مستوى الأداء التحقق من أن المشروع يسير طبقاً للخطة الموضوعية، والتعرف على ما يواجه التنفيذ من صعوبات.

نموذج نتائج العمل (المخرجات) :

أى العائد ومدى تناسبه مع احتياجات المستفيدين. ويتضمن تقييم المخرجات للوقوف على ما يلى :

- ١- مدى ما تحقق من أهداف المشروع.
- ٢- عدد المستفيدين من المشروع.
- ٣- التغيرات التى طرأت نتيجة المشروع سواء بالنسبة للمستفيدين أو المجتمع المحلى ككل.

أ) بالنسبة للمستفيدين : قياس ما اكتسبوه من معارف ومهارات وما حققوه من نمو وما حقق من ارتفاع فى مستوى معيشتهم، وما تبنيه من قيم واتجاهات صالحة.

ب) بالنسبة للمجتمع : قياس ما أدخله المشروع من أنشطة جديدة، قيم وتقاليد جديدة.

نموذج الدراسة في تقييم خدمات الرعاية اللاحقة :

اهتمت العلوم الاجتماعية بالتقييم كأداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئى لبرامجها ووسيلتها فى ذلك، هو الكشف عن حقيقة التغيير الاجتماعى المادى والتكنولوجى والمعنوي^(١).

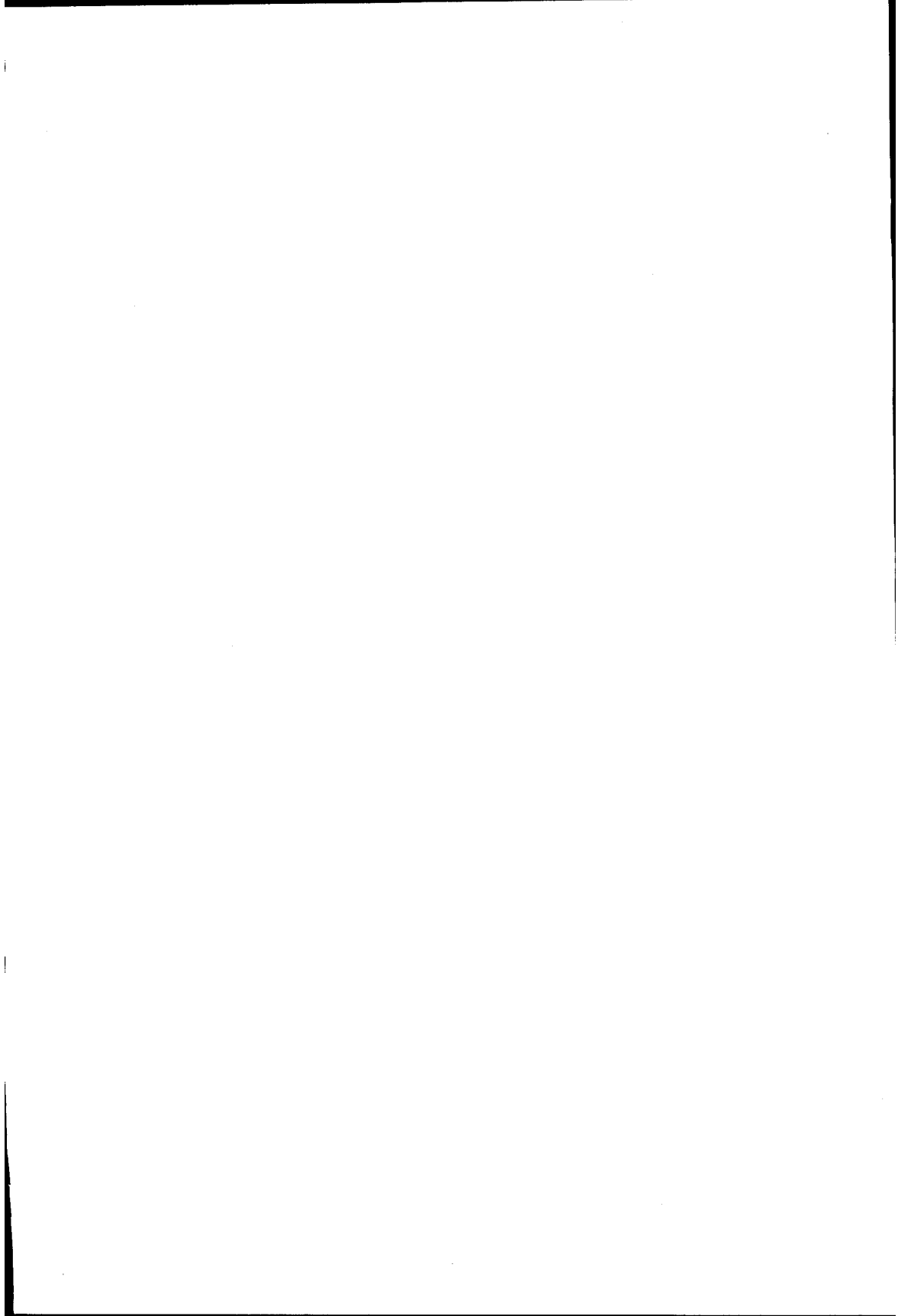
ولهذا أصبح تقييم البرامج والخدمات جزءاً من عمليات التخطيط للخدمات والبرامج ورسم السياسات فى محيط الخدمة الاجتماعية.

والنموذج الذى يتلاءم مع الدراسة هو نموذج المدخلات والمخرجات.

ذلك النموذج الذى ينظر إلى المشروع أو البرنامج كنسق مفتوح تنقسم عناصره إلى مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات.

والتقييم هنا يركز على المدخلات والمخرجات السابق شرحها " بنموذج التقييم بأسلوب المدخلات والمخرجات " .

(١) الفاروق إبراهيم يوسف : التخطيط الاجتماعى، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٥، ص ١٠٥.



الباب الثانى

الدراسة الميدانية للرعاية اللاحقة

الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل الثانى : عرض النتائج ومستخلصاتها وتوصيات الدراسة.

الفصل الثالث : التطبيقات العملية للشرطة المصرية فى مجال تفعيل مبادئ حقوق الإنسان فى مجال الرعاية اللاحقة.

الفصل الرابع : الدليل الخدمى لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء المفرج عنهم على مساعدتها.



تمهيد :

في بداية الدراسة الميدانية التي أجريت لتقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية، تم إتباع عدة إجراءات منهجية للوصول إلى تقييم علمي لها على النحو التالي :

- في هذه الدراسة تم اتباع منهجية محددة للوصول إلى الأهداف الأساسية التي تركز على تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد.

- وتعتمد هذه الدراسة على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها والوصول من خلالها إلى إصدار تعليمات بشأن النظام أو الموقف الذي يقوم الباحث بدراسته^(١).

- ومن المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع الحقائق والبيانات التي تم تحليلها والاستفادة منها هو منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة البسيطة.

- ولما كانت دراستنا تهدف إلى تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية ونظرا لكونها المرة الأولى التي تم فيها تقييم دور هذه الإدارة منذ إنشائها عام ١٩٧٩ لذا استخدم الباحث كلا من :

- ١- استمارة استبيان وعددها مائة استمارة خاصة بالمفرج عنهم من السجون للتعرف على آرائهم ومدى استفادتهم من البرامج المقدمة من إدارة الرعاية اللاحقة لهم.
- ٢- استمارة استبيان وعددها مائة استمارة لأسر السجناء للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم نحو الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تكفلها لهم الإدارة.
- ٣- استمارة استبيان وعددها عشرون استمارة للقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرة السجناء لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم في هذا المجال.

(١) عبد الباسط حسن : أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، الطبعة الخامسة، مكتبة وهبة، ١٩٧٦، ص ١٩٨.

٤- استخدام بعض الأساليب والمعامل الإحصائية من نسب مئوية واختبارات معنوية مثل إيتبار (كا ٢) و(ت) وذلك لتحليل النتائج المستخلصة من الدراسة. وسوف يقوم الباحث بشرح كل من هذه الأدوات بشيء من التفصيل :

١- تصميم الاستثمار :

لقد بدأ الباحث الإجراءات الميدانية بتصميم استثمار الدراسة لكل من المفرج عنهم وأسر السجناء والقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة، وذلك بتحديد نوع المعلومات التي يمكن من خلالها تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية.

وقد رجع الباحث إلى العديد من المصادر الخاصة للحصول على تلك المعلومات وذلك في صورة مراجع علمية وتقارير مطبوعة ولوائح ونشرات وقوانين خاصة وقرارات وزارية خاصة بإنشاء الإدارة وهيكلها التنظيمي ونظام العمل بها.

هذا وقد قام الباحث بتصميم ثلاث استمارات الأولى خاصة بالمفرج عنهم والثانية خاصة بأسر السجناء للوقوف على آرائهم ومقترحاتهم ومدى استفادتهم من برامج الرعاية اللاحقة، والثالثة خاصة بالقائمين للعمل بها للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تحقيق رسالتهم في هذا المجال.

٢- صدق الاستثمار :

استخدم الباحث الصدق الظاهري وذلك بعرض استمارات البحث على الخبراء والمتخصصين وذلك لمراجعتها وإجراء التعديلات عليها وإبداء الرأي فيها. والباحث لا يحتاج إلى دليل لإثبات ذلك وإنما يعتمد على وضوح الأسئلة وحسن صياغتها ودقة ترتيبها وتمشيها مع مستوى السجناء.

وقد ترتب على عرض الاستثمار على الخبراء والمتخصصين :

التأكد من أن بيانات الاستثمارات الخاصة بالمفرج عنهم، وأسر السجناء والقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة والتي تم اختيارها تتصل مباشرة بمشكلة الدراسة وتغطي معظم جوانب التقييم المطلوب لدور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية.

٣- ثبات الاستمارة :

استخدم الباحث طريقة إعادة الاختبار (Test - retest) في قياس ثبات الاستمارات وتم اختيار عدد (١٠) مبحوثين من المفرج عنهم وأسر السجناء وتم عمل الاختبار للاستمارة الخاصة بكل منهم وكانت الفترة بين الاختبار الأول والثاني خمسة عشر يوما وتم احتساب معامل الثبات [٠,٨٩] ثم صيغت الاستمارتان الصياغة النهائية بعد إجراء التعديلات اللازمة.

وكذلك تم اختيار عدد (٥) مبحوثين من القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة وتم إجراء اختبار الثبات للاستمارة الخاصة بهم وكانت الفترة بين الاختبار الأول والثاني أيضا خمسة عشر يوما وتم احتساب معامل الثبات [٠,٨٣] ثم صيغت الاستمارة الصياغة النهائية بعد إجراء التعديلات البسيطة عليها.

هذا وقد استغرقت مدة جمع البيانات تسعة أشهر من شهر يناير حتى شهر سبتمبر عام ١٩٩٩م.

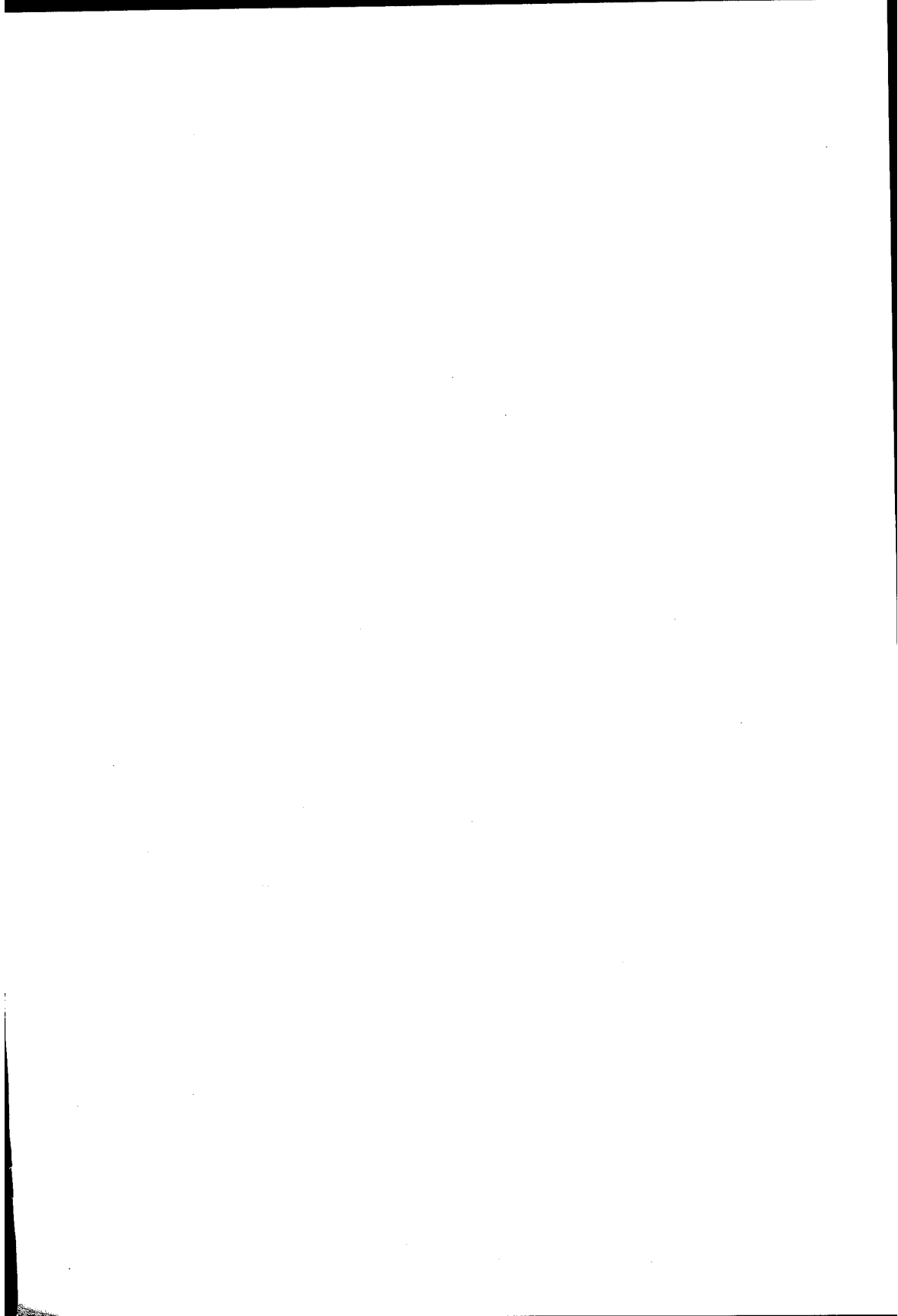
وسوف نقوم بعرض وتحليل النتائج الميدانية للدراسة في أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل الثاني : عرض النتائج ومستخلصاتها وتوصيات الدراسة.

الفصل الثالث : التطبيقات العملية للشرطة المصرية في تطوير إدارة الرعاية اللاحقة.

الفصل الرابع : الدليل الخدمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء والمفرج عنهم على مساعدتها.



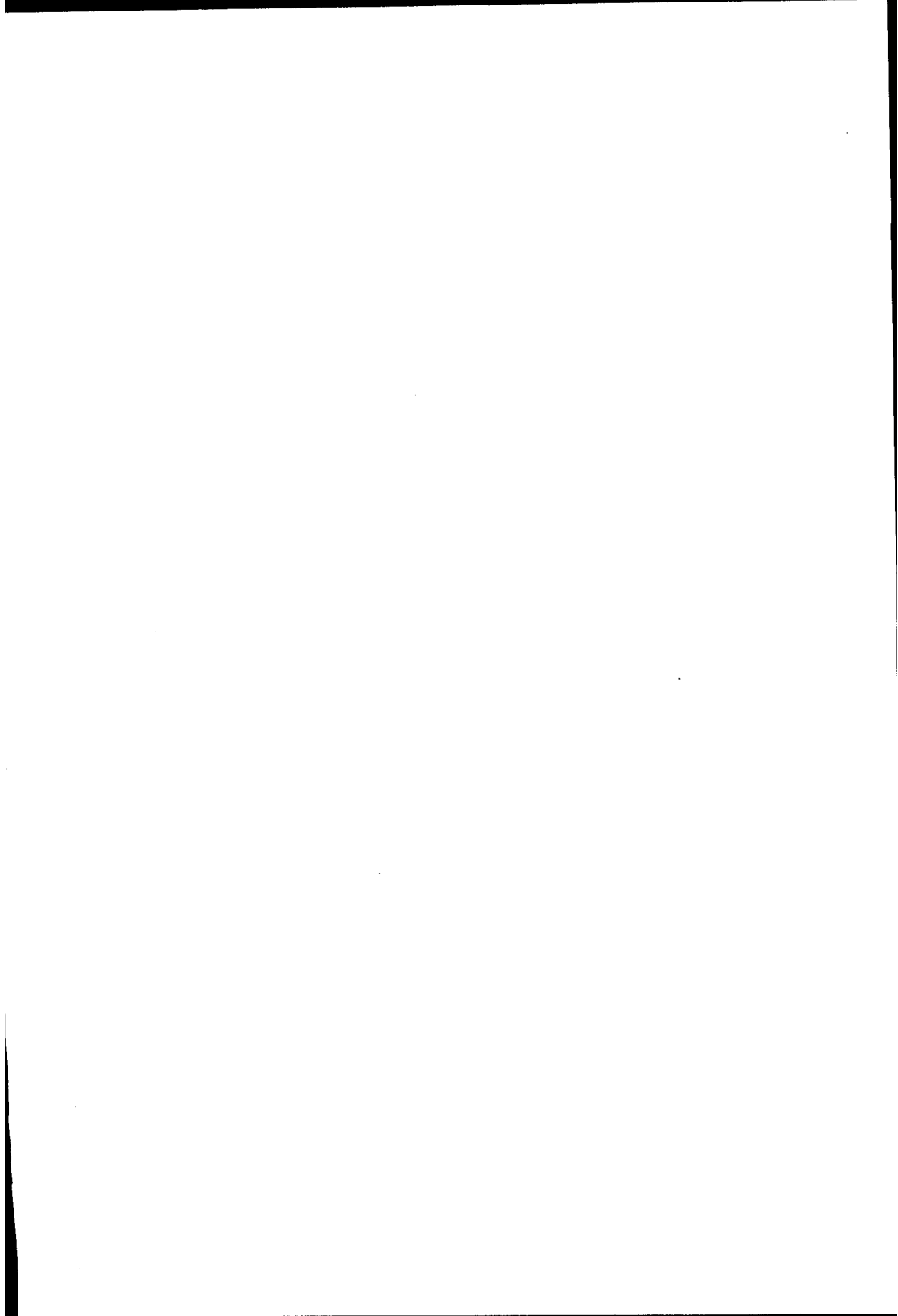
الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالفرج عنهم.

ثانياً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بأسر السجناء.

ثالثاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالقائمين بالعمل
فى مجال الرعاية اللاحقة.



الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالمفرج عنهم:

- ١- الجداول المتعلقة بالمفرج عنهم فى مجال التأهيل المهنى لهم.
- ٢- الجداول المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة للمفرج عنهم.
- ٣- الجداول المتعلقة بالخدمات الصحية المقدمة للمفرج عنهم.
- ٤- الجداول الارتباطية الخاصة بفئة المفرج عنهم.

- الجداول المتعلقة بالمفرج عنهم فى مجال التأهيل المهنى :

جدول رقم (١)

نسب من تقدم من فئة المفرج عنهم للمساعدة فور خروجها

من السجن (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٨٠	% ٨٠
٢	لا	٢٠	% ٢٠
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة البحث من المفرج عنهم بنسبة ٨٠ % أفادت أنها تقدمت للإدارة وأقسامها الجغرافية بكافة محافظات الجمهورية قبل مرور شهر من تاريخ الإفراج عنها وذلك لمساعدتها على مواجهة أعباء الحياة (بعد الخروج من السجن) والوقوف بجانبها فى مواجهة المشكلات التى تواجهها فى البيئة الاجتماعية التى تعيشها.

وأن نسبة ٢٠ % فقط من عينة البحث هي التي أفادت أنها لم تتقدم للإدارة فور خروجها من السجن وذلك لعدم معرفتها بالمساعدات التي يمكن أن تقدمها لها الإدارة أو جهلها بمقرها أو مقر أقسامها الجغرافية الموجودة في محافظات الجمهورية المختلفة.

جدول رقم (٢)

أسباب تأخر لجوء بعض فئة المفرج عنهم للإدارة وأقسامها في تقديم طلبات لمساعدتها
(ن = ٢٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	كنت لا تعلم بمكان الإدارة	١٤	٤٢,٥ %
٢	لا تعرف الدور الذي تقوم به الإدارة	٩	٢٧,٣ %
٣	لم يعرفك أحد بالمساعدات التي تقدمها الإدارة	٧	٢١,٢ %
٤	كانت ظروفك كويسة ولا تحتاج لمساعدة	٣	٩ %
	المجموع	٣٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن ٤٢,٥ % من عينة المفرج عنهم التي تأخرت في التقدم للإدارة فور خروجها من السجن أفادت بأن أسباب تأخرها يرجع إلى عدم معرفتها بمكان الإدارة.

وأن نسبة ٢٧,٣ % منها أفادت بأنها كانت لا تعرف الدور التي تقوم به الإدارة في مساعدتها لمواجهة مشكلات الحياة المختلفة. وأن نسبة ٢١,٢ % من نفس العينة أفادت بأنها لم تجد من يعرفها بدور الإدارة. وأن نسبة ٩ % منها أفادت بأن تأخرها في اللجوء للإدارة كان لتحسن ظروفها بعض الشيء وأنها كانت لا تحتاج مساعدة من الإدارة في هذا الوقت (هذه النسب من أصل نسبة ٢٠ % من العينة الكلية التي لم تتقدم للإدارة فور خروجها من السجن كما هو موضح بالجدول رقم - ١).

ومن هذا يتضح أهمية التعريف بمكان الإدارة ودورها مع فئة المفرج عنهم وضرورة توجيه الدور الإعلامي بكافة صورته نحو تحقيق هذا الغرض.

جدول رقم (٣)

الأسباب التي دفعت الغالبية من فئة المفرج عنهم إلى اللجوء للإدارة
و أقسامها لمساعدتها فور خروجها من السجن (ن = ٨٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	احتياج المفرج عنه للمساعدة الفورية من الإدارة	٥٥	٥١ %
٢	عدم وجود من يساعده بعد خروجه من السجن	١٦	١٥ %
٣	وجود من وجهه للإدارة للحصول على المساعدات اللازمة له.	١١	١٠ %
٤	معرفة المفرج عنه بدور الإدارة ومساعدتها له وهو داخل السجن.	٢٦	٢٤ %
المجموع		١٠٨	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥١% من فئة المبحوثين أفادت بأن من الأسباب التي دفعتها للجوء للإدارة وأقسامها الجغرافية احتياجها إلى المساعدات الفورية التي تقدم لها. وأن نسبة ١٥ % منها أفادت بأن لجوءها للإدارة كان لعدم وجود من يساعدها على مواجهة مشكلات الحياة الاجتماعية بعد خروجها من السجن. وأن نسبة ١٠ % منها أفادت بأنها وجدت من وجهها للإدارة وأقسامها للحصول على المساعدات المناسبة لها. وإن نسبة ٢٤ % منها أفادت بأنها أتت من تلقاء نفسها لمعرفة بدور الإدارة في مساعدتها أثناء وجودها بالسجن (هذه النسب من نسبة الـ ٨٠ % من العينة الكلية التي لجأت للإدارة فور خروجها من السجن الموضحة بالجدول رقم - ١).

ويتضح من ذلك أن الغالبية العظمى من فئة المفرج عنهم تلجأ للإدارة وأقسامها فور خروجها من السجن للحصول على المساعدات الفورية التي تقدم لهم.

جدول رقم (٤)

اقتراح الإدارة لتأهيل فئة المفرج عنهم على حرفة

بعد خروجها من السجن (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٦٠	% ٦٠
٢	لا	٤٠	% ٤٠
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٦٠ % من فئة المبحوثين أفادت بأن الإدارة قامت بعرض واقتراح تأهيلها وتدريبها على حرفة أو مهنة تناسب ميولها وقدراتها ورغباتها وتتماشى مع متطلبات السوق الحالية وذلك حتى تقتات منها بدلا من التعود على المساعدات الضعيفة المستمرة.

كما أن نسبة ٤٠ % من فئة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تقم بعرض تأهيلها على حرفة أو مهنة بعد خروجها من السجن.

وهذا يرجع إلى عدم قابلية فئة المفرج عنهم للتعليم أو التأهيل على حرفة بعد الخروج من السجن نظرا لكبر سنهم أو تدنى حالتهم الصحية أو عدم انطباق شروط التأهيل عليهم اكتفاءً بالمساعدات الفورية السهلة التي يمكن أن تحصل عليها من الإدارة.

جدول رقم (٥)

موافقة واقتناع فئة المفرج عنهم بالتأهيل

على حرفة مناسبة لها (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٢٠	% ٢٠
٢	لا	٨٠	% ٨٠
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٢٠ % من فئة المبحوثين أفادت بأنها اقتنعت بأهمية التأهيل وموافقتها على تعلم حرفة للعمل بها لمساعدتها على مواجهة أعباء المعيشة.

كما أن نسبة ٨٠ % من فئة المبحوثين وهي الغالبية العظمى منها أفادت بعدم موافقتها على التأهيل أو التدريب على حرفة أو مهنة بعد خروجها من السجن وذلك لعدم إيمانها بأهمية التأهيل وعدم الرغبة في تعلم مهنة جديدة بعد هذا العمر.

جدول رقم (٦)

المهن المناسبة التي يرغب المفرج عنهم في التأهيل عليها

(ن = ٢٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نجارة	١٩	٩٥,٤ %
٢	سباكة	١٣	٦٥,٤ %
٣	نقاشية	١٦	٨٠,٢ %
٤	تركيب بلاط	١٤	٧٠,٦ %
٥	ميكانيكا سيارات	١٣	٦٥,٤ %
	المجموع	٧٥	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة الـ ٢٠ % من العينة الكلية التي وافقت على التأهيل على النحو الموضح في الجدول رقم (٥) أبدى كل منها رغبته في تعلم حرفة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل بالمجتمع على النحو التالي :

- نسبة ٩٥,٤ % من فئة المبحوثين أفادت بأن مهنة النجارة هي أنسب المهن التي ترغب في التأهيل لها، وأن نسبة ٦٥,٤ % أفادت بأن مهنة السباكة هي أنسب المهن. وأن نسبة ٨٠,٢ % منها أفادت بأن مهنة النقاشية هي أنسب المهن، وأن نسبة ٧٠,٦ %

أفادت بأن حرفة تركيب البلاط من المهن المرغوبة، وأن نسبة ١٧,٤ % أفادت بأن مهنة ميكانيكا السيارات هي أنسب المهن التي يمكن التأهيل لها بعد الإفراج عنها. وهذا يدل على أن مهنة التجارة والنقاشة التي اختارتها فئة المفرج عنهم للتأهيل عليها من أهم المهن التي يتطلبها سوق العمل في المجتمع. يلاحظ أن عدد الاستجابات بلغ ٧٥ استجابة مما يعني أن كل مفردة من الـ ٢٠ اختارت أكثر من مهنة للتأهيل عليها.

جدول رقم (٧)

أسباب رفض فئة المفرج عنهم للتأهيل على حرفة

بعد خروجها من السجن (ن = ٨٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	كبر السن وعدم الرغبة في تعلم مهنة جديدة	٣٠	٣٣,٣ %
٢	إجادة المفرج عنه لحرفة معينة ولا يجد عملاً بها في المجتمع	٢١	٢٤ %
٣	إيجاد فرصة عمل فورية بدلا من التدريب على حرفة تعينه على مواجهة أعباء المعيشة.	١٦	١٨ %
٤	إعاقة المراقبة الشرطية للمفرج عنه للتأهيل على حرفة مناسبة بعد خروجه من السجن.	٣	٣,٣ %
٥	احتياج المفرج عنه للمساعدة المالية الفورية فقط.	١٩	٢١,٤ %
	المجموع	٨٩	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة الـ ٨٠ % من العينة الكلية التي لم توافق على التأهيل على النحو الموضح في الجدول رقم (٥) أفادت نسبة ٣٣,٣ % منها بأن كبر السن من أهم أسباب عزوفها عن التأهيل. وأن نسبة ٢٤ % منها رفضت التأهيل على حرفة جديدة وذلك لإجادتها حرفة قبل دخولها السجن.

وأن نسبة ١٨ % منها تحتاج إلى فرصة عمل فورية بدلا من التأهيل على حرفة أو مهنة. وأن نسبة ٣,٣ % منها أفادت بأن نظام المراقبة بأقسام الشرطة يعد من أهم أسباب عدم إقبالها على التأهيل على حرفة. وأن نسبة ٢١,٤ % منها أفادت باحتياجها إلى المساعدات الفورية المقدمة من الإدارة بدلا من التأهيل على حرفة أو مهنة. وهذا يدل على أهمية تذليل العقبات التي تحد من تأهيل هذه الفئة على حرفة مناسبة لها:

- يلاحظ أن عدد الاستجابات بلغ ٨٩ استجابة مما يعني أن كل مفردة من الـ ٨٠ أجابت بأكثر من سبب لرفضها التأهيل.

جدول رقم (٨)

نسبة تأهيل فئة المفرج عنهم على حرف مناسبة لها

(ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	١٥	% ١٥
٢	لا	٨٥	% ٨٥
	المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ١٥ % فقط من فئة المبحوثين أفادت بأنه تم تأهيلها بالفعل على حرف تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والصحية (من أصل الـ ٢٠ % سبق أن وافقوا على التأهيل وتخلف منهم ٥ % لظروف مختلفة).

وأن نسبة ٨٥ % من فئة المبحوثين أفادت بأنه لم يتم تأهيلها على حرف مهنية بعد الإفراج عنها (وهم الـ ٨٠ % الذين رفضوا التأهيل أول الأمر بالإضافة إلى الـ ٥ % الذين تخلفوا عن التأهيل من نسبة الـ ٢٠ % السابق موافقتهم أول الأمر).

ويرجع ذلك لعزوف الغالبية من فئة المفرج عنهم عن التأهيل على مهنة إما لكبر سنهم أو لاحتياجهم للمساعدات الفورية من الإدارة.

جدول رقم (٩)

نسبة من استفاد من فئة المفرج عنهم من التأهيل على حرف

(ن = ١٥)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	١١	% ٧٤
٢	لا	٤	% ٢٦
المجموع		١٥	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٧٤% من فئة المفرج عنهم التي تم تأهيلها على حرف مهنية أفادت بأنها استفادت من تعلم هذه الحرف وساعدتها على مواجهة أعباء الحياة من خلال العمل بها في بيئة المجتمع.

وأن نسبة ٢٦% منها أفادت بأنها لم تستفد من الحرف التي تم تأهيلها عليها لعدم استطاعتها الحصول على فرصة عمل مناسبة.

وقد يرجع ذلك لعدم قدرة سوق العمل على استيعابها أو إلى نظرة المجتمع إلى هذه الفئة باعتبارها من أرباب السوابق، ومن هنا يتضح ضرورة العمل على التوعية الإعلامية اللازمة لتغيير نظرة المجتمع إلى هذه الفئة وتوفير فرص العمل المناسبة لها للاستفادة منها كقوة منتجة مما يسهم في دفع عجلة الإنتاج والتنمية.

- الجداول المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة للمفرج عنهم:

جدول رقم (١٠)

حصول فئة المفرج عنهم على مساعدات مادية

فور توجهها للإدارة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٥٦	% ٥٦
٢	لا	٤٤	% ٤٤
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥٦% من فئة المفرج عنهم الذين تناولهم البحث أفادت بحصولها على مساعدات مادية فور تقديمها للإدارة كما أن نسبة ٤٤% منها أفادت بعدم حصولها على أى مساعدات مادية منذ اللجوء للإدارة.

وبذلك يتضح ضرورة قيام الإدارة بتكثيف الاتصالات بكافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية برعاية هذه الفئة لزيادة حجم المساعدات المادية التى تقدم لها.

جدول رقم (١١)

نوع المساعدات التى حصلت عليها فئة المفرج عنهم من الإدارة

(ن = ٥٦)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	حصول المفرج عنهم على مساعدات مالية من الجمعيات الأهلية.	٣٥	٦٢,٥ %
٢	مساعدات مالية من بعض رجال الأعمال.	١٥	٢٧ %
٣	تسهيل حصول المفرج عنهم على قرض لإقامة مشروع صغير.	٦	١٠,٥ %
	المجموع	٥٦	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٦٢,٥% من فئة المفرج عنهم أفادت بحصولها على مساعدات مالية من بعض الجمعيات الأهلية.

كما أن نسبة ٢٧% منها أفادت بحصولها على مساعدات مالية من بعض رجال الأعمال. وأن نسبة ١٠,٥% منهم أفادت بأن الإدارة ساعدتها فى الحصول على قروض لإقامة مشروعات صغيرة تدر عليها دخلاً تساعدها على تحمل أعباء الحياة (النسب السابقة من أصل نسبة الـ ٥٦% التى سبق وأن أفادت بحصولها على مساعدات مادية من الإدارة فور خروجها من السجن - كما هو موضح بالجدول رقم ١٠).

جدول رقم (١٢)

قيام الإدارة بتسهيل حصول فئة المفرج عنهم
على بعض الخدمات التي تحتاجها (ن = ١٠٠)

النسبة المئوية	التكرارات	الاستجابة	مسلسل
٥٠ %	٥٠	نعم	١
٣١ %	٣١	لا	٢
١٩ %	١٩	إلى حد ما	٣
١٠٠ %	١٠٠	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥٠% من فئة المفرج عنهم أفادت بحصولها على بعض الخدمات من الإدارة والتي تساعدها على إعادة تكيفها مرة أخرى مع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها.

كما أن نسبة ٣١% منها أفادت بأن الإدارة لم تتمكن من تقديم الخدمات التي تمكنها من التكيف مع المجتمع وأن نسبة ١٩% فقط منها أفادت بأنها حصلت إلى حد ما على بعض الخدمات من الإدارة.

ومن هذا يتضح أن الإدارة تقوم بالسعى لدى كافة أجهزة الدولة المعنية الرسمية ذات الأهلية لتلبية احتياجات هذه الفئة وفقاً للإمكانيات المتاحة لديها.

جدول رقم (١٣)

نوع الخدمات التي قدمتها الإدارة لفئة المفرج عنهم
(ن = ٦٩)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	تسهيل حصول المفرج عنهم على رخصة قيادة مهنية.	٢٥	٢٩,٤ %
٢	تسهيل عودة المفرج عنهم إلى عملهم الأصلي قبل دخولهم السجن.	٢٢	٢٥,٩ %
٣	تسهيل حصولهم على بطاقة شخصية.	١٥	١٧,٧ %
٤	تسهيل حصولهم على بعض الأوراق الخاصة بأسرهم.	١٩	٢٢,٤ %
٥	مساعدة المفرج عنهم في الحصول على مسكن.	٤	٤,٦ %
	المجموع	٨٥	١٠٠ %

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة واثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٢٩,٤% من فئة المفرج عنهم أفادت بأن الإدارة تقوم بتسهيل حصولها على رخصة قيادة وأن نسبة ٢٥,٩% منها أفادت بأن الإدارة قامت بمساعدتها على عودتها إلى عملها الأصلي السابق لسجنهم، وأن نسبة ٢٢,٤% منها أفادت بأن الإدارة ساعدتها في إنهاء بعض الأوراق الرسمية مثل شهادات الميلاد وصحف الحالة الجنائية وجوازات السفر وتراخيص الباعة الجائلين، ونسبة ١٧,٧% منها أفادت بأن الإدارة ساعدتها في الحصول على بطاقات تحقيق الشخصية، وأن نسبة ٤,٦% أفادت بأن الإدارة ساعدتها في الحصول على مسكن.

- يلاحظ أن النسب السابقة من أصل (٦٩ مفردة) بنسبة ٦٩% وهي مجموع من أفادوا بحصولهم على خدمات بنسبة ٥٠% ومن أفادوا بحصولهم على بعض الخدمات " إلى حد ما " بنسبة ١٩% كما هو موضح بالجدول رقم (١٢). وأن بعض المفردات أجابت بأكثر من خدمة قدمت لها.

- الجداول المقدمة للمفرج عنهم في مجال الخدمات الصحية:

جدول رقم (١٤)

جهود الإدارة في تقديم أوجه الخدمات الصحية

لفئة المفرج عنهم (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٣٠	٣٠%
٢	لا	٧٠	٧٠%
٣	أحيانا	-	-
المجموع		١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٧٠% من فئة المفرج عنهم وهي الغالبية العظمى أفادت بأن الإدارة لم تستطع تقديم أى رعاية صحية لها. وأن نسبة ٣٠% منها أفادت بأن الإدارة قامت بتقديم بعض خدمات الرعاية الصحية لها.

ومن هذا يتضح أن الإدارة لم تستطع تقديم خدمات الرعاية الصحية لفئة المفرج عنهم على الوجه المأمول.

لذا . يجب على الإدارة أن تقوم بتوسيع دائرة الاتصال مع الجهات المعنية بالرعاية الصحية من أجل الارتفاع بمستوى هذه الخدمات للمفرج عنهم.

جدول رقم (١٥)

الخدمات الصحية التي قدمتها الإدارة للبعض من فئة المفرج عنهم

(ن = ٣٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	إرساله لبعض العيادات الخاصة لتوقيع الكشف عليه وإعطاؤه العلاج مجانا.	١٣	% ٤٣,٤
٢	إرسالة لبعض المستشفيات لتقديم الرعاية الصحية له.	١٠	% ٣٣,٣
٣	إعطاؤه بعض المساعدات المادية التي تعينه على شراء الأدوية اللازمة له.	٧	% ٢٣,٣
	المجموع	٣٠	% ١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن نسبة ٤٣,٤ % من فئة المفرج عنهم أفادت بأن الإدارة قامت بإرسالها إلى العيادات الخارجية لتوقيع الكشف الطبى عليها، وإعطائها العلاج اللازم. وأن نسبة ٣٣,٣ % منها أفادت بأن الإدارة قامت بإرسالها لبعض المستشفيات لتقديم الرعاية الصحية لها.

ونسبة ٢٣,٣ % منها أفادت بأن الإدارة قامت بتقديم بعض المساعدات المادية التي ساعدتها على شراء الأدوية اللازمة لها.

مما سبق يتضح أن دور الإدارة يقتصر على مساعدة بعض الحالات المرضية من فئة المفرج عنهم بتحويلها إلى بعض العيادات الخاصة والمستشفيات التي تقوم بدورها بالكشف الطبى عليها وتقديم العلاج اللازم لها. الأمر الذى يتطلب بذل مزيد من الجهد لزيادة هذا النوع من الخدمات.

- الجداول الارتباطية الخاصة بالمساعدات والخدمات المقدمة للمفرج عنهم :

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين اقتراح الإدارة بتأهيل فئة المفرج عنهم

وموافقتها على التأهيل

إقناع المفرج عنهم بالتأهيل	نعم	لا	المجموع
اقتراح الإدارة لتأهيل المفرج عنهم	نعم	لا	المجموع
نعم	٦	٥٤	٦٠
لا	١٤	٢٦	٤٠
المجموع	٢٠	٨٠	١٠٠

كا^٢ المحسوبة = ٩,٣٥

كا^٢ (٠,٠٥, ١) = ٣,٤٨١

باستقراء بيانات الجدول السابق وباستخدام المعامل الإحصائي (كا^٢) يتبين أن (كا^٢) المحسوبة أكبر من كا^٢ الجدولية عن مستوى معنوية ٠,٠٥ لذلك يقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين اقتراح الإدارة تأهيل فئة المفرج عنهم واقتناعها بأهميته. وأنه كلما زادت الإدارة من عرض اقتراحها وإقناعها لفئة المفرج عنهم بفائدة التأهيل وأهميته زاد اقتناعها بذلك واستمرارها فيه.

جدول رقم (١٧)

العلاقة بين تأهيل فئة المفرج عنهم على حرفة

ومدى الاستفادة منها في الالتحاق بعمل

استفادة المفرج عنهم في العمل والكسب الشريف	نعم	لا	المجموع
تأهيل المفرج عنهم على حرفة	نعم	لا	المجموع
نعم	١٨	٨	٢٦
لا	٢٢	٥٢	٧٤
المجموع	٤٠	٦٠	١٠٠

$$كا^2 \text{ المحسوبة} = ١٤,٢٠$$

$$كا^2 (٠,٠٥, ١) = ٣,٤٨١$$

باستقراء بيانات الجدول السابق وباستخدام المعامل الإحصائي (كا^٢) يتبين أن (كا^٢) المحسوبة أكبر من كا^٢ الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، لذا يقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين مساعدة الإدارة وتأهيلها لفئة المفرج عنهم على حرف تتناسب ورغباتها واستفادتها منها في الكسب الشريف أو الالتحاق بعمل.

وأنه كلما زاد تأهيل فئة المفرج عنهم على حرف مناسبة زادت الاستفادة من تعلم هذه الحرف في الكسب الشريف والحصول على فرصة عمل.

نتائج الدراسة التحليلية الميدانية للمفرج عنهم

عرض النتائج الخاصة باستمارات المفرج عنهم من واقع معطيات البحث :

١- الجداول البسيطة الخاصة بالمفرج عنهم :

• النتائج المتعلقة بمساعدة المفرج عنهم وتأهيلهم مهنيًا :

تبيين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٢٠% من عينة المبحوثين أفادت بأنها لم تتقدم للإدارة فور خروجها من السجن لعدم معرفتها بالمساعدات التي يمكن أن تقدمها لها الإدارة - جدول رقم (١).
- أن نسبة ٤٢,٥ % من عينة البحث لفئة المفرج عنهم (من أصل نسبة الـ ٢٠% السابقة) أفادت بأن من أهم أسباب تأخر لجوئها للإدارة عدم علمها بمكانها - جدول رقم (٢).
- كما تبين أن استجابات ٥١% من إجمالي عينة المبحوثين أوضحت أن من أهم الأسباب التي دفعتها للجوء للإدارة لمساعدتها هو احتياجها الشديد للمساعدات الفورية المقدمة منها - الجدول رقم (٣).
- أن نسبة ٤٠% من عينة المبحوثين أفادت بعدم قيام الإدارة باقتراح تأهيلها على حرفة أو مهنة تتعيش منها - جدول رقم (٤).
- أن نسبة ٨٠% من عينة المبحوثين أفادت بعدم موافقتها أو اقتناعها بالتأهيل على حرفة تتناسب معها - جدول رقم (٥).
- أن نسبة ٨٥% من عينة المبحوثين (من أصل نسبة الـ ٢٠% العينة الكلية) أوضحت أيضاً أنه لم يتم تأهيلها من قبل على أى حرفة مهنية - جدول رقم (٨).
- أن نسبة ٢٦% من عينة المبحوثين التي تم تأهيلها على حرفة أو مهنة أفادت بأنها لم تستفد من التدريب عليها بمراكز التدريب المختلفة - جدول رقم (٩).

• النتائج المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة للمفرج عنهم:

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٤٤% من عينة المبحوثين أفادت بعدم حصولها على أى مساعدات مادية من الإدارة - جدول رقم (١٠).
- وأن نسبة ٣١% من عينة المبحوثين أفادت بعدم قيام الإدارة بتسهيل حصولهم على بعض الخدمات والمساعدات التى تسهم فى إعادة تكيفهم مع البيئة الاجتماعية مرة أخرى - جدول رقم (١٢).

• النتائج المتعلقة بالخدمات الصحية المقدمة للمفرج عنهم:

- تبين من الدراسة أن ٧٠% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تقدم لها أى خدمات صحية - جدول رقم (١٤).

٢- الجداول الارتباطية المتعلقة بالمفرج عنهم :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن هناك علاقة بين اقتراح الإدارة بتأهيل المفرج عنهم على حرف أو مهنة تتناسب معهم وموافقتهم واقتناعهم بأهميته حتى يمكنهم العمل والحياة بصورة أفضل فى المجتمع - جدول رقم (١٦).
- فى ضوء ما تقدم يخلص إلى توفير الخدمات والمساعدات المختلفة لفئة المفرج عنهم وتأهيلها مهنيًا على حرفة مناسبة لها على جانب كبير من الأهمية وتصبح ذات تأثير إيجابى على عملية احتوائها وإبعادها عن طريق العودة للجريمة والإضرار بالبيئة الاجتماعية التى تعيش فيها مرة أخرى.
- كما يتضح أيضاً أن من أهم المعوقات التى تواجه هذه الفئة بعد خروجهم من السجن هو ضالة فرص العمل الشريف والمساعدات التى تقدم لها بغرض اجتياز هذه المرحلة الصعبة من حياتها والبعد بها عن تيار الجريمة والانحراف.

ثانياً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بأسر السجناء :

- (١) الجداول المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة لفئة أسر السجناء.
 - (٢) الجداول المتعلقة بالخدمات التعليمية المقدمة لفئة أسر السجناء.
 - (٣) الجداول المتعلقة بالخدمات الصحية المقدمة لفئة أسر السجناء.
 - (٤) الجداول الارتباطية الخاصة بالمساعدات والخدمات المقدمة لفئة أسر السجناء.
- الجداول المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة لفئة أسر السجناء:

جدول رقم (١٨)

نسب من تقدم من فئة أسر السجناء للإدارة للمساعدة فور سجن عائلها (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٦٠	% ٦٠
٢	لا	٤٠	% ٤٠
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦٠% من فئة المبحوثين أفادت بأنها تقدمت للإدارة لمساعدتها فور سجن عائلها.

كما أن نسبة ٤٠% من فئة المبحوثين أفادت بأنها لم تتقدم للإدارة فور سجن عائلها وتقدمت بعد مرور أكثر من شهر.

ومن هذا يتضح قيام الغالبية من فئة أسر السجناء بالتوجه لإدارة الرعاية اللاحقة فور سجن عائلها مما قد يدل على احتياجها الشديد للمساعدات التي تقدمها الإدارة لها.

جدول رقم (١٩)

أسباب تأخر بعض أسر السجناء للجوء للإدارة لمساعدتها

(ن = ٤٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	عدم معرفة أسرة المسجون بالمساعدات التي يمكن أن تحصل عليها من الإدارة.	١٦	%٤٠
٢	عدم معرفة أسرة المسجون بمكان الإدارة.	١٥	%٣٧,٥
٣	عدم إخبار أحد لأسرة المسجون بدور الإدارة تجاهها.	٧	%١٧,٥
٤	عدم اقتناع أسرة المسجون بأهمية ودور الإدارة في مساعدتها.	٢	%٥
	المجموع	٤٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٤٠% من فئة المبحوثين التي لم تتقدم للإدارة فور سجن عائلها (وهي نسبة الـ ٤٠% الموضحة بالجدول رقم ١٨) أفادت بأن من أسباب تأخرها عدم معرفتها بالمساعدات الفعلية التي تقدمها الإدارة.

أما نسبة ٣٧,٥% من فئة المبحوثين أفادت بأن من أسباب تأخرها في اللجوء للإدارة هو عدم معرفتها بمكان الإدارة وأن نسبة ١٧,٥% من فئة المبحوثين أفادت بأن سبب تأخرها يرجع إلى عدم قيام أحد بإخبارها بدور الإدارة تجاهها.

وأن نسبة ٥% من فئة المبحوثين أفادت أن أسباب تأخرها للجوء للإدارة عدم اقتناعها بأهمية دورها والمساعدات المقدمة لها.

ومن هذا يتضح لنا أهمية التعريف بمكان الإدارة ودورها مع فئة أسر السجناء وضرورة توجيه الدور الإعلامي بكافة صورته نحو تحقيق هذا الغرض.

جدول رقم (٢٠)

أهم المساعدات التي قدمتها الإدارة لأسر السجناء

(ن = ١٠٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	المساعدة في الحصول على مساعدات مادية من جهات حكومية.	٣٨	٣٠,٦%
٢	المساعدة في الحصول على مساعدات مادية من رجال الأعمال.	٢٧	٢١,٧%
٣	المساعدة في الحصول على مسكن.	٤	٣%
٤	المساعدة في الحصول على مساعدات عينية من بعض الجهات الأهلية.	٥٥	٤٤,٧%
	المجموع	١٢٤	١٠٠%

يتضح من هذا الجدول أن نسبة ٤٤% من عينة البحث أفادت بأنها حصلت على مساعدات مادية من بعض الجمعيات الأهلية.

وأن نسبة ٣٠,٦% منها أفادت بحصولها على مساعدات مادية من جهات حكومية وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأن نسبة ٢١,٧% من عينة المبحوثين أفادت بأنها حصلت على مساعدات مادية من بعض رجال الأعمال.

وأن نسبة ٣% فقط من العينة أفادت بأن الإدارة ساعدتها في الحصول على مسكن مناسب.

لذا يتضح ضرورة قيام الإدارة بتكثيف الاتصالات بكافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية برعاية هذه الفئة لزيادة حجم المساعدات المقدمة لها.

- يلاحظ أن مجموع المساعدات التي قدمتها الإدارة إلى عينة البحث وعددها ١٠٠ مفردة من فئة أسر السجناء عددها ١٢٤ مساعدة مما يعنى أن بعض الأسر قد حصلت على أكثر من مساعدة واحدة.

- الجداول المتعلقة بالخدمات التعليمية المقدمة لفئة أسر السجناء :

جدول رقم (٢١)

المساعدات التي قدمت لأفراد أسر السجناء في مجال الإعفاء من المصروفات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٤٢	% ٤٢
٢	لا	٥٨	% ٥٨
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥٨% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تقم بمساعدتها في إعفاء أبنائها من المصروفات الدراسية في مختلف مراحل التعليم. كما أن نسبة ٤٢% منها أفادت بأن الإدارة قامت بمساعدتها في إعفاء أبنائها من المصروفات الدراسية بناءً على خطابات من الإدارة موجهة إلى المسؤولين بالمدارس والمعاهد والكليات بمراحل التعليم المختلفة.

- لذا . يلزم قيام الإدارة بتكثيف الدور الإعلامي لإلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به في مجال إعفاء أفراد هذه الفئة من المصروفات الدراسية بمختلف مراحل التعليم.

جدول رقم (٢٢)

المساعدات التي قدمت لأفراد أسر السجناء في مجال توفير

الكتب الدراسية لمراتح التعليم المختلفة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	٢٧	% ٢٧
٢	لا	٧٣	% ٧٣
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٧٣% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تساعدها في شراء الكتب الدراسية التي يحتاجها أبناؤهم.

وأن نسبة ٢٧% منها أفادت بأن الإدارة ساعدتها في شراء الكتب الدراسية لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة.

مما سبق يتبين ضرورة تعزيز دور الإدارة في مجال توفير الكتب الدراسية لأفراد أسر السجناء باعتبارها ركيزة هامة من ركائز الخدمات التعليمية اللازمة لها.

جدول رقم (٢٣)

المساعدات التي قدمتها الإدارة في مجال محو أمية

أفراد أسر السجناء (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا	٩٨	% ٩٨
٢	نعم	٢	% ٢
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٩٨% من عينة المبحوثين وهي الغالبية العظمى منها ترى أن الإدارة لم تساعدها في محو أميتها وتعليمها مبادئ القراءة والكتابة.

أما نسبة ٢% فقط منها أفادت أن الإدارة ساعدتها في محو أميتها من خلال إرسالها وإحاقها بدورات محو الأمية بجمعيات رعاية السجناء.

وهذا يوضح ضرورة اهتمام الإدارة بتوعية فئة أسر السجناء بأهمية محو أميتها وعقد الدورات المستمرة لها لمواكبة الظروف والمستجدات المعيشية الحالية ودفع عجلة الإنتاج والتنمية بالمجتمع.

جدول رقم (٢٤)

المساعدات التي قدمت لفئة أسر السجناء في مجال التأهيل

على مهنة تساعد على العمل (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا	٩٠	% ٩٠
٢	نعم	١٠	% ١٠
المجموع		١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة المبحوثين من أسر السجناء بنسبة ٩٠% أفادت بأن الإدارة لم تساعد على التأهيل والتدريب على مهنة تساعد على العمل لمواجهة أعباء الحياة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها.

كما أن نسبة ١٠% منها أفادت بأن الإدارة ساعدتها في التأهيل على مهنة (الحياكة والتطريز) من خلال عقد دورات تدريبية لها بجمعية رعاية السجناء بالقاهرة. ويلاحظ أن نسبة التأهيل بالنسبة لفئة أسر السجناء ضئيلة جداً. لذا، يجب أن تعمل الإدارة على توفير المزيد من فرص التأهيل لتلك الفئة لمواجهة أعباء المعيشة.

جدول رقم (٢٥)

أنواع الحرف التي يتم تأهيل أسرة المسجون عليها

بمعرفة الإدارة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	الحياكة والتطريز	٨	% ٨٠
٢	أعمال الإبرة والتريكو	٢	% ٢٠
٣	أخرى	-	-
المجموع		١٠	% ١٠٠

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق بأن نسبة ٨٠% من عينة المبحوثين (من نسبة الـ ١٠% التي تم تأهيلها وفقا لجدول ٢٤) أفادت أن الإدارة ساعدتها في تعلم حرفة الحياة والتطريز بينما أفادت نسبة ٢٠% منها أن الإدارة ساعدتها في تعلم أعمال الإبرة والتريكو.

- ولا توجد أية حرف أخرى تقدمها الإدارة لأسر السجناء للتأهيل عليها.
- ولذا يتطلب الأمر قيام الإدارة بتنويع أعمال التأهيل على حرف أخرى تتناسب مع ظروف أسر السجناء التي ترغب في التأهيل.

جدول رقم (٢٦)

قيام الإدارة بتوفير فرص عمل تتناسب

مع رغبات أسر السجناء (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا	٨٥	٨٥ %
٢	نعم	١٥	١٥ %
المجموع		١٠٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٨٥% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم توفر لها فرص عمل مناسبة تساعد على العيش الشريف في المجتمع.

بينما أفادت نسبة ١٥% منها بأن الإدارة قامت بتوفير فرص عمل تتناسب مع رغباتها وتساعد في مجابهة أحوال المعيشة.

ومن هذا يتضح ضرورة زيادة اهتمام الإدارة بتوفير فرص عمل مناسبة لظروف وأحوال هذه الفئة مما يساعد على تحمل أعباء الحياة الاجتماعية والتكيف مع البيئة التي تعيش فيها.

- الجداول المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية المقدمة لأسر السجناء :

جدول رقم (٢٧)

استفادة أسر السجناء من خدمات الرعاية الصحية

المقدمة لها من الإدارة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا	٧٩	٧٩ %
٢	كثيرا	٢١	٢١ %
٣	أحيانا	-	-
المجموع		١٠٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة المبحوثين بنسبة ٧٩% أفادت بأنها لم تستفد من برامج الرعاية الصحية والطبية التي تقدمها الإدارة لها. بينما أفادت نسبة ٢١% منها بأنها استفادت من خدمات الرعاية الصحية التي قدمتها لها الإدارة.

ومن هذا يتضح ضرورة اهتمام الإدارة بزيادة أوجه الخدمات الصحية المقدمة لفئة أسر السجناء باعتبارها من أهم الخدمات التي تحتاجها وذلك لما تتكبده وأبنائها من تحمل تكاليف العلاج الباهظة والمرهقة لهم.

جدول رقم (٢٨)

خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة

لأسر السجناء (ن = ٢١)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	المساعدة في توقيع الكشف الطبى عليها وعلى أسرتها.	١٢	٤٦ %
٢	المساعدة في الحصول على الأدوية ولعلاج اللازم لأسرة المسجون.	١١	٤٢ %
٣	المساعدة في عمل التحاليل والأشعات والعمليات الجراحية مجاًناً	٣	١٢ %
المجموع		٢٦	١٠٠ %

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٤٦% من عينة السجناء (من أصل نسبة ٢١% الموضحة بالجدول ٢٧) أفادت بحصولها على خدمات الرعاية الصحية التي تتمثل في مساعدتها في توقيع الكشف الطبي عليها، وأن نسبة ٤٢% منها أفادت بأن الإدارة ساعدتها في الحصول على الأدوية والعلاج اللازم.

بينما أفادت نسبة ١٢% منها بأن الإدارة ساعدتها في عمل التحاليل والأشعات اللازمة لها وكذلك مساعدتها في إجراء بعض العمليات البسيطة مجاناً.

من هذا يتضح ضرورة قيام الإدارة بمضاعفة جهودها في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية لأسر السجناء وتوفير العلاج والأدوية اللازمة لها.

- يلاحظ أن مجموع التكرارات (٢٦) تعنى أن بعض الأسر حصلت على أكثر من مساعدة واحدة.

جدول رقم (٢٩)

أهم المعوقات التي تواجه أسرة المسجون

عند حصولها على المساعدات المختلفة من الإدارة (ن = ١٠٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	قلة الإمكانيات المتاحة بالإدارة.	٦٥	٦٥ %
٢	عدم ملائمة المساعدات المقدمة لأسر السجناء لاحتياجاتهم الفعلية.	١٩	١٩ %
٣	بطء الإجراءات والروتين في العمل.	١٢	١٢ %
٤	عدم تعاون العاملين بالإدارة لتقديم المساعدة لأسرة المسجون.	٤	٤ %
	المجموع	١٠٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦٥% من عينة المبحوثين أفادت بأن أهم المعوقات التي تواجهها عند التقدم للحصول على المساعدات المختلفة المقدمة من الإدارة

قلة الإمكانيات المتاحة بها، أن نسبة ١٩% منها أكدت على عدم ملائمة المساعدات المقدمة من الإدارة مع احتياجاتها الفعلية.

بينما ترى نسبة ١٢% منها أن بطء الإجراءات والروتين من أهم المعوقات وأن نسبة ٤% منها ترى أن عدم تعاون العاملين هو أهم المعوقات التي تواجهها.

ومن هذا يتضح ضرورة قيام الإدارة بتوفير الإمكانيات اللازمة لمساعدة أسر السجناء وكذلك القضاء على الروتين والبطء في إجراءات الحصول على المساعدات وتشجيع العاملين معنوياً ومادياً لتحفيزهم على أداء عملهم على الوجه الأكمل مما ينعكس بالإيجاب على أدائهم لصالح هذه الفئة.

رابعاً : الجداول الارتباطية الخاصة بأسر السجناء :

جدول رقم (٣٠)

العلاقة بين تقدم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلها

وتوفير العمل المناسب لها

المجموع	لا	نعم	توفير الإدارة للعمل المناسب للأسرة
			تقدم أسرة المسجون للإدارة فور سجن العائل
٦٠	٥٥	٥	نعم
٤٠	٣٠	١٠	لا
١٠٠	٨٥	١٥	المجموع

$$كا^٢ \text{ المحسوبة} = ٥,٢٦$$

$$كا^٢ (١, ٠,٠٥) = ٣,٤٨١$$

وباستقراء بيانات الجدول السابق (١٣) وباستخدام المعامل الإحصائي (كا^٢ - س - ت^٢) يتبين أن (كا^٢) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يدفعنا إلى قبول الفرض القائل بوجود علاقة بين سرعة تقدم أسرة المسجون للإدارة وحصولها على العمل المناسب والمساعدات الأخرى من الإدارة وهذا يوضح أن عدم تقدم أسرة المسجون فور سجن

عائلها لا يتيح لها سرعة الحصول على عمل مناسب تتعيش منه وتعيد اقترانها وتكيفها مع المجتمع مرة أخرى بصورة صحيحة بعد سجن عائلتها.

جدول رقم (٣١)

العلاقة بين تقدم أسرة المسجون للإدارة

فور سجن عائلتها وتأهيلها على حرفة تتناسب مع إمكانياتها

المجموع	لا	نعم	مساعدة الإدارة في تأهيل أسرة المسجون
			تقدم أسرة المسجون للإدارة فور سجن العائل
٦٠	٥١	٩	نعم
٤٠	٣٩	١	لا
١٠٠	٩٠	١٠	المجموع

(كا^٢) المحسوبة = ٤,١٧

(كا^٢) الجدولية (١, ٠,٠٥) = ٣,٤٨١

وباستقراء بيانات الجدول السابق (١٤) وباستخدام المعامل الإحصائي (كا^٢) يتبين أن (كا^٢) المحسوبة أكبر من (كا^٢) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يدفعنا إلى قبول الفرض القائل بوجود علاقة بين تقدم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلتها ومساعدة الإدارة في تدريبها وتأهيلها على حرفة أو مهنة تتناسب مع رغباتها وإمكانياتها والتي تساعد على العمل الشريف في البيئة الاجتماعية والتكيف الأفضل مع أفراد المجتمع بعد أزمة سجن عائلتها.

وأن عدم تقدم أسرة المسجون فور سجن عائلتها للإدارة قد يحرمها أو يقلل من فروض حصولها على التأهيل على حرفة أو مهنة مناسبة لها.

عرض النتائج الخاصة باستمارات أسر السجناء من واقع معطيات البحث :

١- الجداول البسيطة الخاصة بأسر السجناء :

• النتائج المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة لأسر السجناء :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٤٠% من عينة المبحوثين أكدت بأنها لم تتقدم للإدارة للحصول على المساعدات المختلفة فور سجن عائلها - جدول رقم (١٨).
- أن ١٦% من عينة المبحوثين التي لم تتقدم للإدارة للحصول على مساعدات أرجعت عدم تقدمها للإدارة فور سجن عائلها إلى عدم معرفتها بالمساعدات التي يمكن أن تستفيد منها باللجوء إليها - جدول رقم (١٩).

• النتائج المتعلقة بالخدمات التعليمية التي تقدمها الإدارة لأسر السجناء:

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٥٨% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تعف أفراد أسرتها من المصروفات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة - جدول رقم (٢١).
- أن نسبة ٧٣% من عينة المبحوثين أكدت على عدم مساعدة الإدارة لها في شراء الكتب المدرسية التي يحتاجها أبنائها - جدول رقم (٢٢).
- أن نسبة ٩٨% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تعقد دورات محو أمية لها - جدول رقم (٢٣).
- أن نسبة ٩٠% من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تساعد في التأهيل على حرفة أو مهنة تتعيش منها - جدول رقم (٢٤).
- أن نسبة ٨٥% من عينة المبحوثين أكدت عدم قيام الإدارة بمساعدتها في توفير فرص عمل مناسبة لها - جدول رقم (٢٦).

- النتائج المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية المقدمة لأسر السجناء :
- تبين من الدراسة أن نسبة ٧٩% من عينة المبحوثين رأّت أنها لم تستفد من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة - جدول رقم (٢٧).
- النتائج المتعلقة بالمعوقات الأساسية التي تواجه أسر السجناء في الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة.

يتضح من الدراسة ما يلي :

- أن ٦٥% من عينة المبحوثين أفادت بأن قلة الإمكانيات المتاحة من أهم المعوقات التي واجهتها عند حصولها على المساعدات المختلفة من الإدارة وأن ١٩% من عينة المبحوثين رأّت عدم ملائمة المساعدات المقدمة لها لاحتياجاتها العلية. وأن ١٢% من عينة المبحوثين رأّت أن بطء الإجراءات والروتين في العمل من المعوقات الأساسية التي واجهتها عند الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة. وأن نسبة ٤% من عينة المبحوثين أرجعت المعوقات التي تواجهها عند الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة إلى عدم تعاون العاملين بالإدارة لتقديم تلك المساعدات - جدول رقم (٢٩).

٢ - الجداول الارتباطية الخاصة بأسر السجناء :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن هناك علاقة إيجابية بين سرعة تقديم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلها ومساعدة الإدارة لها في توفير عمل مناسب لها - جدول رقم (٣٠).
- أن هناك علاقة إيجابية بين تقديم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلها ومساعدة الإدارة في تأهيلها وتدريبها على مهنة أو حرفة تتناسب مع رغباتها وإمكانياتها للحصول على عمل شريف - جدول رقم (٣١).

ثالثاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة :

١- الجداول المتعلقة بالقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة.

٢- الجداول الارتباطية المتعلقة بالقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة.

- الجداول المتعلقة بالقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة

جدول رقم (٣٢)

رأى القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة

في كفاية البرامج المقدمة من الإدارة (ن = ٢٠)

النسبة المئوية	التكرارات	الاستجابة	مسلسل
% ٤٠	٨	كافية	١
% ٣٥	٧	إلى حد ما	٢
% ٢٥	٥	غير كافية	٣
% ١٠٠	٢٠	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٤٠% من عينة المبحوثين القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة رأوا أن البرامج المقدمة من الإدارة للمفرج عنهم وأسر السجناء كافية. بينما رأوا نسبة ٣٥% منها كفاية البرامج المقدمة من الإدارة للمفرج عنهم ولأسر السجناء إلى حد ما. ونسبة ٢٥% منها أكدت على عدم كفاية البرامج المقدمة من الإدارة لهذه الفئة.

ومن هذا يتضح ضرورة زيادة اهتمام الإدارة بتقديم البرامج التأهيلية لأسر السجناء والمفرج عنهم حتى يمكنهم التكيف والعيش الشريف في بيئة المجتمع.

جدول رقم (٣٣)

اقتناع القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة

بهذا المجال والعمل فيه (ن = ٢٠)

النسبة المئوية	التكرارات	الاستجابة	مسلسل
% ٥٠	١٠	نعم	١
% ٣٥	٧	إلى حد ما	٢
% ١٥	٣	لا	٣
% ١٠٠	٢٠	المجموع	

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة واثرها في البيئة الاجتماعية

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥٠% من عينة المبحوثين القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة أفادت باقتناعها بالعمل في هذا المجال.

بينما أفادت نسبة ٣٥% منها باقتناعها إلى حد ما بالعمل في هذا المجال. بينما أفادت نسبة ١٥% منها أنها غير مقتنعة بالعمل في هذا المجال.

وهذا يدل على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري القائم بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة ومدى استعدادهم ورغبته واقتناعه بالعمل في هذا المجال وذلك من خلال اختيار العنصر الملائم لهذا العمل وتدريبه وتحفيزه وتقييم أدائه لما يحققه ذلك من انعكاسات إيجابية مباشرة نحو تقديم خدمات الرعاية اللاحقة لمستحقيها.

جدول رقم (٣٤)

أسباب عدم اقتناع القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة

بالعمل بها (ن = ١٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا أمل في مساعدة هذه الفئة من المجتمع.	١	٣,٤ %
٢	عدم وجود حوافز تشجع على العمل في هذا المجال.	٤	١٣,٨ %
٣	عدم تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتنسيق بينها.	٩	٣١ %
٤	قلة الموارد والإمكانيات التي تساعد على العمل في هذا المجال.	١٠	٣٤,٥ %
٥	عدم إيمان أفراد المجتمع بأهمية مساعدة هذه الفئة.	٥	١٧,٣ %
	المجموع	٢٩	١٠٠ %

من الجدول السابق يتضح أن نسبة ٣٤,٥% من عينة المبحوثين (من أصل نسبة ٥٠% من عينة المبحوثين وهم مجموع من قالوا إلى حد ما بنسبة ٣٥% ومن قالوا لا بنسبة ١٥% كما هو موضح بجدول رقم " ٣٣ ") أفادت بأن من أسباب عدم اقتناعها بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة هو قلة الموارد والإمكانيات التي تساعد على العمل في هذا المجال بينما رأت نسبة ٣١% منها أن من هذه الأسباب ضعف التنسيق بين الجهود

الحكومية والأهلية في هذا المجال. وأن نسبة ١٧,٣ % منها رأت أن عدم إيمان أفراد المجتمع بأهمية مساعدة هذه الفئة ورأت نسبة ١٣,٨ % منها أن من أهم أسباب عدم اقتناعها بالعمل في هذا المجال. هو عدم وجود حوافز تشجيعية بها. وأن نسبة ٣,٤ % منها رأت أن عدم اقتناعها يرجع إلى أنه لا أمل في مساعدة هذه الفئة.

ومن هذا يتضح ضرورة توفير كافة الإمكانيات التي تساعد القائمين في مجال الرعاية اللاحقة على أداء عملهم على الوجه الأكمل حتى يمكنهم مساعدة هذه الفئة على مواجهة أعباء الحياة بدلاً من الارتداد للجريمة والانحراف.

- يلاحظ أن مجموع التكرارات ٢٩ استجابة وهي تعنى أن المبحوثين الـ ١٠ أجاب كل منهم بأكثر من سبب على السؤال المشار إليه.

جدول رقم (٣٥)

المعوقات التي تواجه القائمين بالعمل في مجال

الرعاية اللاحقة (ن = ٢٠)

مسلسل	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	١٢	٦٠ %
٢	لا	٨	٤٠ %
المجموع		٢٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦٠ % من فئة المبحوثين أفادت بأن هناك معوقات تحول دون قيامها بتأدية أعمالها على الوجه الأكمل.

بينما رأت نسبة ٤٠ % منها بأنه لا يوجد أى معوقات تواجهها أثناء تأدية عملها مع هذه الفئة.

وهذا يدل على أن غالبية المبحوثين العاملين في مجال الرعاية اللاحقة يرون وجود معوقات مما يلزم التعرف عليها والعمل على حلها وتوفير كافة الإمكانيات التي تساعد على مد يد العون لهذه الفئة وإعادة توافقها وتكيفها مع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها مرة أخرى.

جدول رقم (٣٦)

أهم المعوقات التي تواجه القائمين بالعمل

في مجال الرعاية اللاحقة (ن = ١٢)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	قلة الإمكانيات التي تساعد على أداء العمل.	١٢	٤١,٤ %
٢	عدم تقدير الرؤساء لدورهم في العمل.	٨	٢٧,٦ %
٣	عدم وجود خطة منظمة للعمل في هذا المجال.	٥	١٧,٢ %
٤	عدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الرعاية اللاحقة.	٤	١٣,٨ %
	المجموع	٢٩	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٤١,٤% من فئة المبحوثين (من أصل عدد ١٢ مفردة بنسبة ٦٠% من العينة الكلية الموضحة بجدول رقم ٣٥) رأت أن قلة الإمكانيات هي من أهم المعوقات التي تواجه العاملين في هذا المجال عند تقديمها لخدمات الإدارة للمفرج عنهم وأسر السجناء.

بينما رأت نسبة ٢٧,٦% منها عدم تقدير الرؤساء في العمل من أهم المعوقات التي تواجهها.

بينما رأت نسبة ١٧,٢ % منها عدم وجود خطة منظمة للعمل في هذا المجال هي أهم المعوقات التي تواجهها.

كما رأت نسبة ١٣,٨% من المبحوثين أن عدم الأخذ بالأساليب الحديثة عند تقديم خدمات الرعاية اللاحقة هي من المعوقات الهامة في هذا المجال.

ولهذا نجد أن من الضروري التغلب على هذه المعوقات والعمل على توفير كافة الإمكانيات المتاحة واستغلالها في صالح هذه الفئة مع تقدير القائمين بالعمل في هذا المجال وتشجيعهم مادياً.

جدول رقم (٣٧)

التقييم المستمر للقائمين في مجال الرعاية اللاحقة

(ن = ٢٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	نعم	١٢	% ٦٠
٢	أحياناً	-	-
٣	لا	٨	% ٤٠
	المجموع	٢٠	% ١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن نسبة ٦٠% من عينة المبحوثين القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة أفادت بأنها تقوم بالتقييم المستمر لدورها المهني مع فئات المفرج عنهم وأسر السجناء.

بينما أفادت نسبة ٤٠% منها أنها لا تقوم بتقييم أعمالها باستمرار في مجال الرعاية اللاحقة.

ومن هذا يتضح ضرورة اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر والدورى لما يقومون به من أعمال حتى يمكنهم التعرف على الجوانب السلبية لتقليصها والجوانب الإيجابية لتعظيمها.

جدول رقم (٣٨)

التعاون بين الأجهزة المختلفة القائمة على

الرعاية اللاحقة في المجتمع (ن = ٢٠)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	لا	١٣	% ٦٥
٢	نعم	٧	% ٣٥
٣	إلى حد ما	-	-
	المجموع	٢٠	% ١٠٠

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦٥% من عينة المبحوثين رأت أنه لا يوجد تعاون بين الأجهزة المختلفة القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة.

بينما رأت نسبة ٣٥% منها أن هناك تعاوناً بين هذه الأجهزة وبعضها.

من هذا يتضح ضرورة الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين الأجهزة والجهات الحكومية والأهلية بما يعود بالخير والفائدة لصالح هذه الفئة التي يراد وقايتها من العودة للانحراف مرة أخرى والاستفادة منها في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

جدول رقم (٣٩)

أسباب عدم التعاون بين الأجهزة القائمة على خدمات

الرعاية اللاحقة في المجتمع (ن = ١٣)

م	الاستجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١	عدم تفهم الأجهزة لدور الرعاية اللاحقة كنور وقائي لهذه الفئات لضمان عدم عودتهم للانحراف مرة أخرى.	١٣	٤٦,٤ %
٢	عدم وجود خطة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع بدور الرعاية اللاحقة.	١٣	٤٦,٤ %
٣	عدم اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع الأجهزة والهيئات الأخرى في هذا المجال.	٢	٧,٢ %
	المجموع	٢٨	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٤٦,٤% من عينة المبحوثين (من أصل نسبة

٦٥% التي أفادت بعدم وجود تعاون بين الأجهزة كما هو موضح بجدول رقم ٣٨) رأت أن عدم تفهم الأجهزة والهيئات القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة بدورها في المجتمع من أهم أسباب عدم وجود تعاون بين هذه الأجهزة.

كما رأت نسبة ٤٦,٤% منها أن عدم وجود خطة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع

بدور الرعاية اللاحقة من أهم هذه الأسباب.

وأن نسبة ٧,٢ % منها رأت أن من أهم الأسباب لذلك هو عدم اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في المجتمع.

ومن هذا يتضح ضرورة وجود خطة إعلامية متكاملة لتوعية أفراد المجتمع بأهمية الرعاية اللاحقة ودور كل الأجهزة في هذا المجال.

- يلاحظ أن عدد التكرارات ٢٨ استجابة لعدد ١٣ مفردة مما يعنى أن كل مفردة أجابت بأكثر من سبب.

الجدول الارتباطية الخاصة بالقائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة

جدول رقم (٤٠)

العلاقة بين مدى اقتناع العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بالعمل في هذا المجال وتعاون الأجهزة العاملة بها في تقديم الرعاية لهذه الفئات

المجموع	لا	نعم	مدى تعاون الأجهزة العاملة في مجال الرعاية اللاحقة
			اقتناع العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بالعمل في هذا المجال
١٠	٥	٥	نعم
٧	٦	١	إلى حد ما
٣	٢	١	لا
٢٠	١٣	٧	المجموع

قيمة " جاما " = ٠,٤٨ حيث إن قيمة جاما موجبة

وباستقراء بيانات الجدول السابق (٩) وباستخدام المعامل الإحصائي (جاما) يتضح أن قيمة " جاما " موجبة وهذا يدعو إلى قبول وجود علاقة بين اقتناع العاملين القائمين بالعمل ومجال الرعاية اللاحقة ووجود تعاون بين الأجهزة العاملة في هذا المجال.

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

حيث إن اقتناع العاملين بالعمل في هذا المجال يزيد من تعاونهم مع الأجهزة الأخرى في المجتمع والاستفادة من إمكانياتها واقتناعها بأهمية رعاية هذه الفئة وضرورة تهيئة البيئة الاجتماعية الصالحة لإعادة تكيفها مع المجتمع مرة أخرى وإبعادها عن تيار الجريمة والانحراف.

جدول رقم (٤١)

العلاقة بين مدى قيام العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر لدورهم المهني ووجود معوقات أثناء تأديتهم لعملهم في هذا المجال

المجموع	لا	نعم	وجود معوقات للعاملين في الرعاية اللاحقة أثناء العمل
			قيام العاملين بالتقييم المستمر لدورهم المهني
٨	٦	٢	نعم
١٢	٦	٦	لا
٢٠	١٢	٨	المجموع

قيمة " جاما " = ٠,٥

وحيث إن قيمة جاما سالبة

وباستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٠) وباستخدام المعامل الإحصائي جاما = $-\frac{1}{2}$ يتبين لنا أن قيمة " جاما " سالبة وهذا يدعونا إلى قبول وجود علاقة عكسية بين التقييم المستمر للعاملين بمجال الرعاية اللاحقة ودورهم المهني ووجود معوقات أثناء تأدية العمل أي أنه كلما زاد اهتمامهم بالتقييم المهني لدورهم قلت المعوقات التي تقابلهم أثناء تأديتهم لعملهم. وأنه كلما قل اهتمامهم بالتقييم المهني لدورهم في هذا المجال زاد معدل المعوقات التي تواجههم عند أداء هذا العمل.

عرض النتائج الخاصة باستمارة القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة.

١- الجداول البسيطة :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٣٥% من عينة المبحوثين رأَت أن البرامج المقدمة للمفرج عنهم وأسرى السجناء كافية إلى حد ما لملاءمة احتياجاتهم - جدول رقم (٣٢).
- وأن نسبة ١٥% من عينة المبحوثين أفادت بأنها غير مقتنعة بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة - جدول رقم (٣٣).
- أن نسبة ٦٠% من عينة المبحوثين رأَت وجود معوقات تحول دون أداء دورها في مجال الرعاية اللاحقة بالصورة المطلوبة - جدول رقم (٣٥).
- أن نسبة ٤١,٤% من عينة المبحوثين رأَت أن قلة الإمكانيات من أهم المعوقات التي تواجهها لإتجاز العمل بالصورة المطلوبة. وأن نسبة ٢٧,٦% منها رأَت أن عدم تقدير رؤساء العمل من أهم المعوقات. وأن ١٧,٢% منها رأَت أن عدم وجود خطة منظمة للعمل من المعوقات في هذا المجال وأن ١٣,٨% منها رأَت أن عدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الرعاية اللاحقة هي أيضاً من المعوقات في هذا المجال - جدول رقم (٣٦).
- أن نسبة ٤٠% من عينة المبحوثين أفادت بأنها لا تقوم بالتقييم المستمر لدورها المهني في مجال الرعاية اللاحقة - جدول رقم (٣٧).
- أن نسبة ٦٥% من عينة المبحوثين رأَت عدم وجود تعاون بين الأجهزة المختلفة القائمة على الرعاية اللاحقة في المجتمع - جدول رقم (٣٨).
- أن نسبة ٤٦,٤% من عينة المبحوثين رأَت أن من أسباب عدم وجود تعاون بين أجهزة الرعاية اللاحقة في المجتمع عدم تفهم تلك الأجهزة لدور الرعاية اللاحقة. وأن نسبة ٤٦,٤% منها رأَت أن عدم التعاون يرجع إلى عدم وجود خطة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع بدور الرعاية اللاحقة. وأن نسبة ٧,٢% منها رأَت أن عدم التعاون يرجع إلى عدم اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى العاملة في نفس المجال - جدول رقم (٣٩).

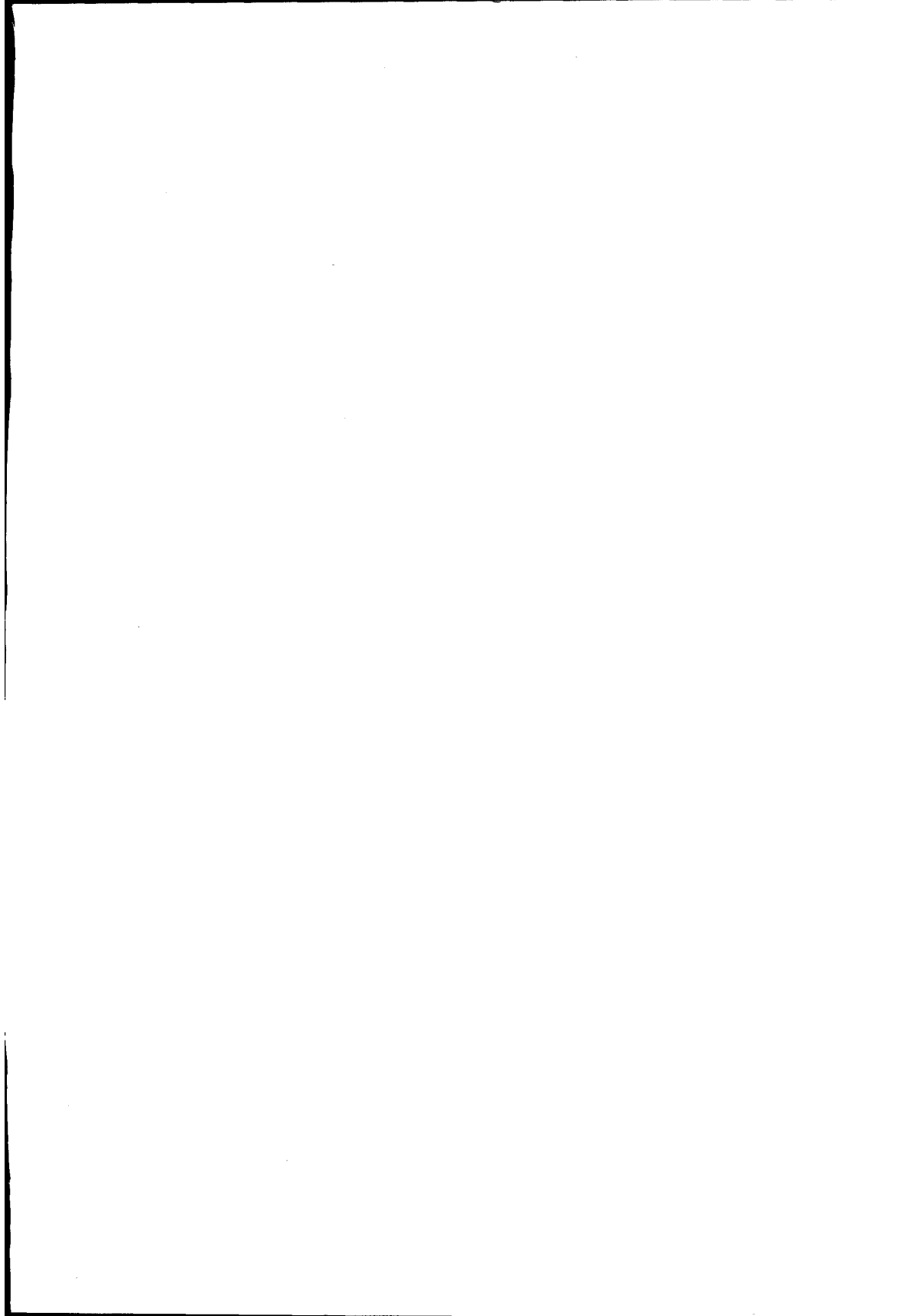
٢- الجداول الارتباطية :

تبيين من الدراسة ما يلي :

- أن هناك علاقة إيجابية بين اقتناع العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بالعمل في هذا المجال ووجود تعاون بين الأجهزة العاملة في هذا المجال للاستفادة من إمكانياتها ومواردها - جدول رقم (٤٠).
- أن هناك علاقة عكسية بين قيام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر لدورهم المهني وقلة المعوقات التي تواجههم أثناء تلبية عملهم - جدول رقم (٤١)

ينضح مما تقدم أن من أهم المعوقات التي تواجه القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة هو قلة الإمكانيات والموارد المتاحة لهم وقلة الحوافز المادية والتشجيعية التي تساعد على أداء عملهم على أكمل وجه.

ولهذا لا بد من تذليل كافة المعوقات وتوفير الإمكانيات والموارد التي تساعد القائمين بالعمل في هذا المجال على أداء دورهم المهني بصورة إيجابية تساعد هذه الفئة من المجتمع على اجتياز الأزمة التي تمر بها.



الفصل الثاني

عرض مستخلصات نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً : عرض النتائج.

ثانياً : مستخلصات النتائج.

ثالثاً : التوصيات.

الفصل الثانى

عرض النتائج ومستخلصاتها وتوصيات الدراسة

أولاً : عرض النتائج :

١- الجداول البسيطة الخاصة بأسر السجناء :

- النتائج المتعلقة بالمساعدات المادية المقدمة لأسر السجناء :

تبين من الدراسة ما يلى :

- أن نسبة ٤٠٪ من عينة المبحوثين أكدت بأنها لم تتقدم للإدارة للحصول على المساعدات المختلفة فور سجن عائلها - جدول رقم (١٨).
- وأن ١٦٪ من عينة المبحوثين التى لم تتقدم للإدارة للحصول على مساعدات أرجعت عدم تقدمها للإدارة فور سجن عائلها إلى عدم معرفتها بالمساعدات التى يمكن أن تستفيد منها باللجوء إليها - جدول رقم (١٩).

- النتائج المتعلقة بالخدمات التعليمية التى تقدمها الإدارة لأسر المسجونين :

تبين من الدراسة ما يلى :

- أن نسبة ٥٨٪ من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تعف أفراد أسرتها من المصروفات الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة - جدول رقم (٢١).
- أن نسبة ٧٣٪ من عينة المبحوثين أكدت على عدم مساعدة الإدارة لها فى شراء الكتب المدرسية التى يحتاجها أبنائها - جدول رقم (٢٢).
- أن نسبة ٩٨٪ من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تعقد دورات محو أمية لها - جدول رقم (٢٣).
- أن نسبة ٩٠٪ من عينة المبحوثين أفادت بأن الإدارة لم تساعد فى التأهيل على حرفة أو مهنة تتعيش منها - جدول رقم (٢٤).

- أن نسبة ٨٥٪ من عينة المبحوثين أكدت عدم قيام الإدارة بمساعدتها في توفير فرص عمل مناسبة لها - جدول رقم (٢٦).

• النتائج المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية المقدمة لأسر المسجونين :

- تبين من الدراسة أن نسبة ٧٩٪ من عينة المبحوثين رأت أنها لم تستفد من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة - جدول رقم (٢٧).

• النتائج المتعلقة بالمعوقات الأساسية التي تواجه أسر المسجونين في الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة:

يتضح من الدراسة ما يلي :

- أن ٦٥٪ من عينة المبحوثين أفادت بأن قلة الإمكانيات المتاحة من أهم المعوقات التي واجهتها عند حصولها على المساعدات المختلفة من الإدارة وأن ١٩٪ من عينة المبحوثين رأت عدم ملائمة المساعدات المقدمة لها لاحتياجاتها العملية. وأن ١٢٪ من عينة المبحوثين رأت أن بطء الإجراءات والروتين في العمل من المعوقات الأساسية التي واجهتها عند الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة. وأن نسبة ٤٪ من عينة المبحوثين أرجعت المعوقات التي تواجهها عند الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارة إلى عدم تعاون العاملين بالإدارة لتقديم تلك المساعدات - جدول رقم (٢٩).

٢- الجداول الارتباطية الخاصة بأسر المسجونين :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن هناك علاقة إيجابية بين سرعة تقديم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلها ومساعدة الإدارة لها في توفير عمل مناسب لها - جدول رقم (٣٠).

- أن هناك علاقة إيجابية بين تقدم أسرة المسجون للإدارة فور سجن عائلها ومساعدة الإدارة في تأهيلها وتدريبها على مهنة أو حرفة تتناسب مع رغباتها وإمكاناتها للحصول على عمل شريف - جدول رقم (٣١).

عرض النتائج الخاصة باستمارة القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة :

١- الجداول البسيطة :

تبيين من الدراسة ما يلي :

- أن نسبة ٣٥٪ من عينة المبحوثين رأّت أن البرامج المقدمة للمفرج عنهم وأسر المسجونين كافية إلى حد ما لملاءمة احتياجاتهم - جدول رقم (٣٢).
- وأن نسبة ١٥٪ من عينة المبحوثين أفادت بأنها غير مقتنعة بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة - جدول رقم (٣٣).
- أن نسبة ٦٠٪ من عينة المبحوثين رأّت وجود معوقات تحول دون أداء دورها في مجال الرعاية اللاحقة بالصورة المطلوبة - جدول رقم (٣٥).
- أن نسبة ٤١,٤٪ من عينة المبحوثين رأّت أن قلة الإمكانيات من أهم المعوقات التي تواجهها لإتجاز العمل بالصورة المطلوبة. وأن نسبة ٢٧,٦٪ منها رأّت أن عدم تقدير رؤساء العمل من أهم المعوقات. وأن ١٧,٢٪ منها رأّت أن عدم وجود خطة منظمة للعمل من المعوقات في هذا المجال وأن نسبة ١٣,٨٪ منها رأّت أن عدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الرعاية اللاحقة هي أيضاً من المعوقات في هذا المجال - جدول رقم (٣٦).
- أن نسبة ٤٠٪ من عينة المبحوثين أفادت بأنها لا تقوم بالتقييم المستمر لدورها المهني في مجال الرعاية اللاحقة - جدول رقم (٣٧).
- أن نسبة ٦٥٪ من عينة المبحوثين رأّت عدم وجود تعاون بين الأجهزة المختلفة القائمة على الرعاية اللاحقة في المجتمع - جدول رقم (٣٨).

- أن نسبة ٤٦,٤ ٪ من عينة المبحوثين رأت أن من أسباب عدم وجود تعاون بين أجهزة الرعاية اللاحقة في المجتمع عدم تفهم تلك الأجهزة لدور الرعاية اللاحقة. وأن نسبة ٤٦,٤ ٪ منها رأت أن عدم التعاون يرجع إلى عدم وجود خطة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع بدور الرعاية اللاحقة. وأن نسبة ٧,٢ ٪ منها رأت أن عدم التعاون يرجع إلى عدم اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى العاملة في نفس المجال - جدول رقم (٣٩).

٢ - الجداول الارتباطية :

تبين من الدراسة ما يلي :

- أن هناك علاقة إيجابية بين اقتناع العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بالعمل في هذا المجال ووجود تعاون بين الأجهزة العاملة في هذا المجال للاستفادة من إمكانياتها ومواردها - جدول رقم (٤٠).

- أن هناك علاقة عكسية بين قيام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر لدورهم المهني وقلة المعوقات التي تواجههم أثناء تأدية عملهم - جدول رقم (٤١).

يتضح مما تقدم أن من أهم المعوقات التي تواجه القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة هو قلة الإمكانيات والموارد المتاحة لهم وقلة الحوافز المادية والتشجيعية التي تساعد على أداء عملهم على أكمل وجه.

ولهذا لا بد من تذليل كافة المعوقات وتوفير الإمكانيات والموارد التي تساعد القائمين بالعمل في هذا المجال على أداء دورهم المهني بصورة إيجابية تساعد هذه الفئة من المجتمع على اجتياز الأزمة التي تمر بها.

ثانياً : مستخلصات النتائج :

في ضوء النتائج السابقة أمكن التوصل إلى مستخلصات النتائج التالية :

١- قلة وضعف الإمكانيات المادية والمعنوية المتوافرة للإدارة والتي تمكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل في مجال رعاية المفرج عنهم وأسر السجناء.

- ٢- وجود بعض القصور في إعداد البرامج الخاصة بتأهيل فئة المفرج عنهم وأسر السجناء على مهن أو حرف تتناسب مع إمكانياتها ورغباتها وسوق العمل بما يضمن لها عملاً شريفاً وحياة كريمة في بيئاتها الاجتماعية التي تعيش فيها.
- ٣- عدم اهتمام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بفتح مجالات جديدة لاحتواء تلك الفئات وتقديم ما يعينهم على العيش والحياة الكريمة.
- ٤- عدم توافر الإمكانيات لإدارة الرعاية اللاحقة لتقديم الرعاية الصحية الكاملة لهذه الفئات والتي تمثل أهم الاحتياجات الأساسية لهم.
- ٥- عدم توافر الإمكانيات الخاصة بالخدمات التعليمية بإدارة الرعاية اللاحقة التي تقدم لهذه الفئة مثل مدها بالمستلزمات والكتب والمصروفات الدراسية اللازمة لها. وعدم اهتمام الإدارة بعقد دورات محو الأمية لهذه الأسر بما يمكنها من المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع.
- ٦- عدم قيام القائمين بالعمل في مجال الرعاية اللاحقة بالتقييم المستمر لدورهم المهني مع هذه الفئات بما يؤدي إلى تطوير أدائهم للعمل بالشكل المطلوب.
- ٧- عدم الاهتمام بعقد دورات تدريبية للعاملين في مجال الرعاية اللاحقة قبل وأثناء العمل بما يساعد على تنمية مهاراتهم ووقوفهم على كل ما هو جديد في هذا المجال.
- ٨- وجود قصور في التنسيق بين إدارة الرعاية اللاحقة وأجهزة الوزارات المعنية للاستفادة من مواردها وإمكانياتها في هذا المجال.
- ٩- وجود قصور في الدور الإعلامي للتعريف بدور الإدارة وتوعية أفراد المجتمع بمشكلات هذه الفئة وضرورة العمل على مد يد العون والمساعدة لها حتى لا تعود للانحراف مرة أخرى وتكون من أسباب زيادة معدلات الجريمة في المجتمع.
- ١٠- وجود قصور في مجال التنسيق بين الإدارة ومصلحة السجون لتوعية السجناء بدور الإدارة مع أسرهم ومعهم عقب الإفراج عنهم، والخدمات والمساعدات التي يمكن أن تقدمها لهم والتي تعينهم على العيش الشريف وإعادة التكيف مع البيئة الاجتماعية مرة أخرى.

ثالثاً : التوصيات :

انتهت الدراسة إلى التوصيات الآتية :

- ١- ضرورة توفير وزيادة الموارد والإمكانيات المتاحة للإدارة حتى يتسنى للقائمين بالعمل بها تقديم أوجه المساعدات اللازمة لهذه الفئات.
- ٢- ضرورة التنسيق بين الإدارة والوزارات والهيئات الحكومية والأهلية للاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بكل منها لمساعدة أسر السجناء والمفرج عنهم على الحياة الكريمة والعيش الشريف في المجتمع.
- ٣- ضرورة وضع معايير وأسس موضوعية عند اختيار العاملين القائمين بالعمل بإدارة الرعاية اللاحقة على أن يكون أولها توفر الرغبة في العمل بهذه الإدارة وهذا المجال.
- ٤- ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين بإدارة الرعاية اللاحقة حتى يتسنى لهم أداء رسالتهم وتنفيذ برامج الرعاية بالصورة اللاحقة والتي تمكن هذه الفئة من الاستفادة القصوى من تلك البرامج.
- ٥- ضرورة وضع برامج متنوعة لاستغلال طاقات المفرج عنهم من السجون بشكل إيجابي هادف يساعد على المشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع.
- ٦- زيادة الاهتمام بالبرامج التعليمية والصحية لأسر السجناء والمفرج عنهم التي تساعد على التعايش والتكيف مع المجتمع.
- ٧- زيادة الاهتمام بالدور الإعلامي للإدارة وأنشطتها تجاه هذه الفئة وتوعية أفراد المجتمع بضرورة مساعدتها على العمل الشريف لضمان عدم عودتها للانحراف مرة أخرى.
- ٨- ضرورة التنسيق بين الإدارة ومصلحة السجون بما يساعد على توعية السجناء بدور الإدارة والمساعدات التي يمكن أن تقدمها لأسرهم أثناء تأديتهم العقوبة ولهم عقب الإفراج عنهم.

الفصل الثالث

التطبيقات العملية للشرطة المصرية

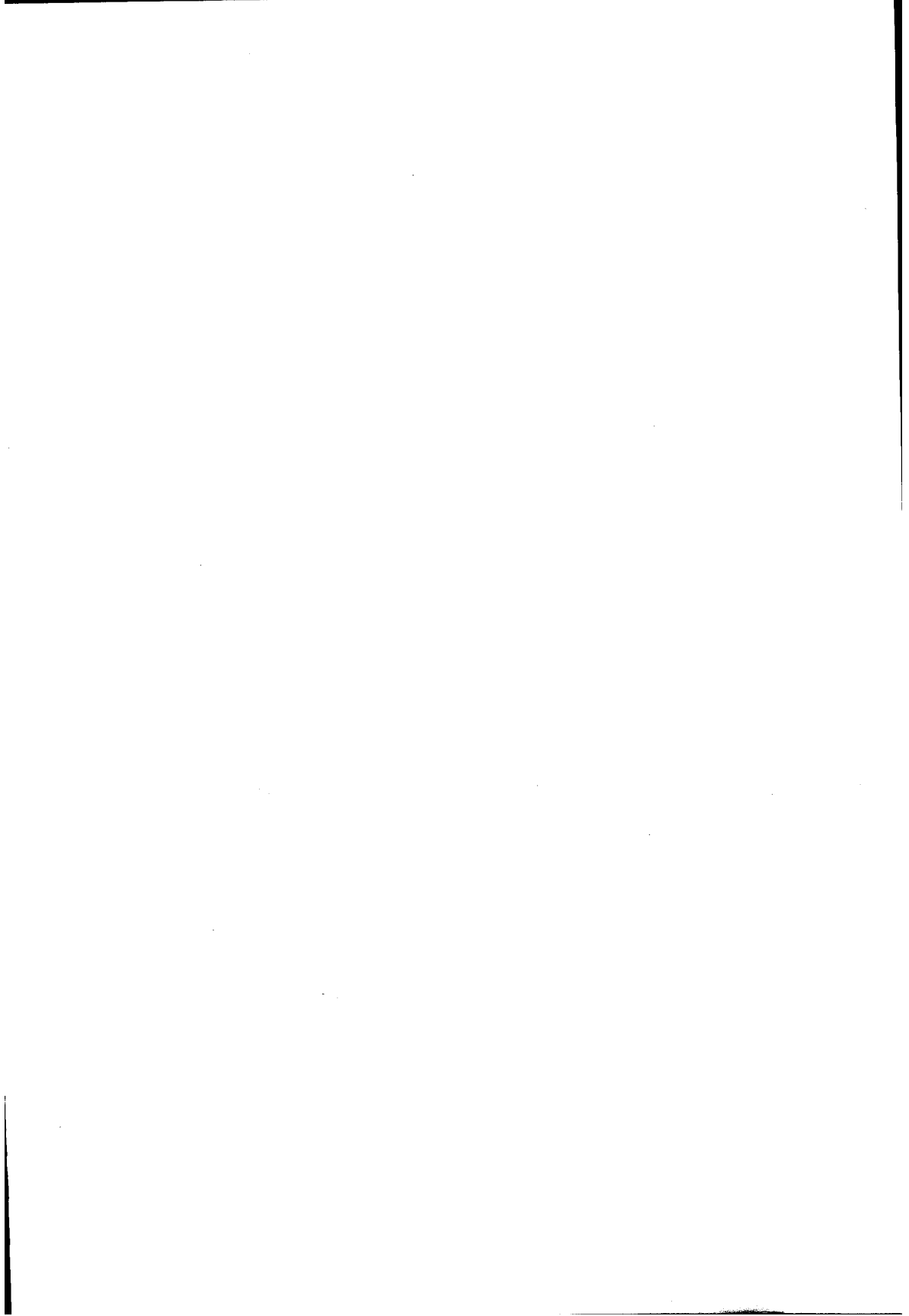
فى مجال تفعيل مبادئ حقوق الإنسان

فى مجال الرعاية اللاحقة

أولاً : الإجراءات التى قامت بها وزارة الداخلية فى إطار تفعيل مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بأسر السجناء والمفرج عنهم.

ثانياً : إستراتيجية إدارة شرطة الرعاية اللاحقة من أجل تحقيق أهدافها.

ثالثاً : التنسيق بين إدارة شرطة الرعاية اللاحقة والأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة فى مصر.



الفصل الثالث

التطبيقات العملية للشرطة المصرية

فى مجال تفعيل مبادئ حقوق الإنسان فى مجال الرعاية اللاحقة

فى هذا الفصل نحصد تجربة الشرطة المصرية فى مجال تفعيل مبادئ حقوق الإنسان فى مجال الرعاية اللاحقة، من خلال إجراءات وبرامج استهدفت وضع إستراتيجية عملية لتفعيل أدوارها فى إطار سياسة الوزارة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية لأسر السجناء والمفرج عنهم وتأكيداً للمبادئ التى أسستها المنظمات العالمية لحقوق الإنسان وذلك فى محاولة لإصلاح مسار فئة من فئات المجتمع ضلت الطريق كى تعود فئة صالحة فى المجتمع للاستفادة منهم كأفراد منتجين، بعد أن أعجزهم طريق العصيان وجعلهم فى أمس الحاجة إلى يد رحيمة تبعدهم عن تيار الجريمة والانحراف.

وبناءً عليه . وتنفيذاً لذلك قامت إدارة شرطة الرعاية اللاحقة، وهى إحدى إدارات قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية المصرية بوضع إستراتيجية عمل استهدفت الاتصال والتنسيق مع العديد من الهيئات والوزارات والشركات والجمعيات الأهلية التى يمكن أن تشارك بإمكانياتها ومواردها فى رعاية هذه الفئة فى المجتمع والتى تحتاج لكل جهد لى تقيها وتقى المجتمع من شر انحرافها.

وقد أصبحت الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسر السجناء تنال اهتماماً كبيراً فى جميع المجتمعات، وذلك نتيجة منطقية لتطور نظرة المجتمع إلى المجرم حيث أصبحت تعتبر المجرم شخصاً مريضاً يستحق الرعاية والعناية، وأصبحت الرعاية اللاحقة فى نظر المجتمعات المتحضرة هى العلاج المكمل والوسيلة العملية لتوجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنهم وأسر السجناء لسد احتياجاتهم ومعاونتهم على الاستقرار فى حياتهم والاندماج والتكيف مع المجتمع.

وفى هذا الفصل سوف نطرح التطبيقات العملية للشرطة المصرية فى مجال الرعاية اللاحقة فى أربعة فصول :

أولاً: الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في إطار تفعيل مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بأسر السجناء والمفرج عنهم.

ثانياً: إستراتيجية إدارة شرطة الرعاية اللاحقة من أجل تحقيق أهدافها.

ثالثاً: التنسيق بين إدارة شرطة الرعاية اللاحقة والأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة في مصر.

أولاً: الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في إطار تفعيل مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بأسر السجناء والمفرج عنهم:

في إطار حرص وزارة الداخلية على تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية للسجناء وأسراهم أصدرت العديد من القرارات الوزارية منذ إنشاء قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام حتى أصبحت إدارة شرطة الرعاية اللاحقة وصارت تبعيتها لقطاع الأمن الاجتماعي وذلك على التفصيل التالي :

١ - صدور القرار الوزاري رقم (١٢٧٢) لسنة ١٩٧٢ بشأن إعادة تنظيم مصلحة الأمن العام والمتضمن إنشاء قسم الرعاية اللاحقة وتختص بالآتي :

- قسم الرعاية اللاحقة :

يختص بالرعاية اللاحقة للمسجونين لمدة تزيد على ستة أشهر ومن في حكمهم بتوفير فرص الكسب الشريف لهم بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالوزارة وخارجها حتى لا يعودوا إلى الانحراف، وذلك ابتغاء أمن المجتمع والحد من تصاعد الجريمة.

ويضم هذا القسم وحدتين هما :

مادة (١) : وحدة متابعة الإعداد المهني :

وتختص بما يلي :

- متابعة أعمال اللجان المشكلة للتوجيه المهني والرعاية الاجتماعية والصحية للمسجونين والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

- متابعة مدى تقدمهم في التدريب المهني الذي وجهوا إليه والإسهام في إزالة المعوقات.

- متابعة الجهود الموجهة إلى رعاية أسرهم ومن ذلك :

- كفالة سرعة وصول الضمان الاجتماعي الذي يتقرر وما قد يستحقونه من معونة إضافية من جمعيات رعاية السجناء.
- إتاحة الفرصة لانتظام الأبناء بمدارسهم والعمل على استقرارهم الدراسي والنفس.
- العمل على توفير فرص العمل للقادرين من أفراد أسرهم.
- تشجيع إنشاء مراكز تأهيل مهني لأسرهم بالاتصال بالجمعيات والوزارات المعنية.

▪ الإسهام في حل أية مشكلات قد تتعرض لها الأسرة.

- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالسجناء أو المعتقلين والمحبوسين احتياطياً من واقع سجلاتهم (قضائية أو إجرامية) قبل الإفراج بثمانية أشهر للتعرف على أخلاقهم واتجاهاتهم وقدراتهم والحرف التي دربوا على ممارستها وتخطيط البرنامج المناسب لاستقرارهم بعد الإفراج.

- إنشاء وترتيب وحفظ السجلات والبطاقات اللازمة لذلك.

مادة (٢) : وحدة رعاية المفرج عنهم :

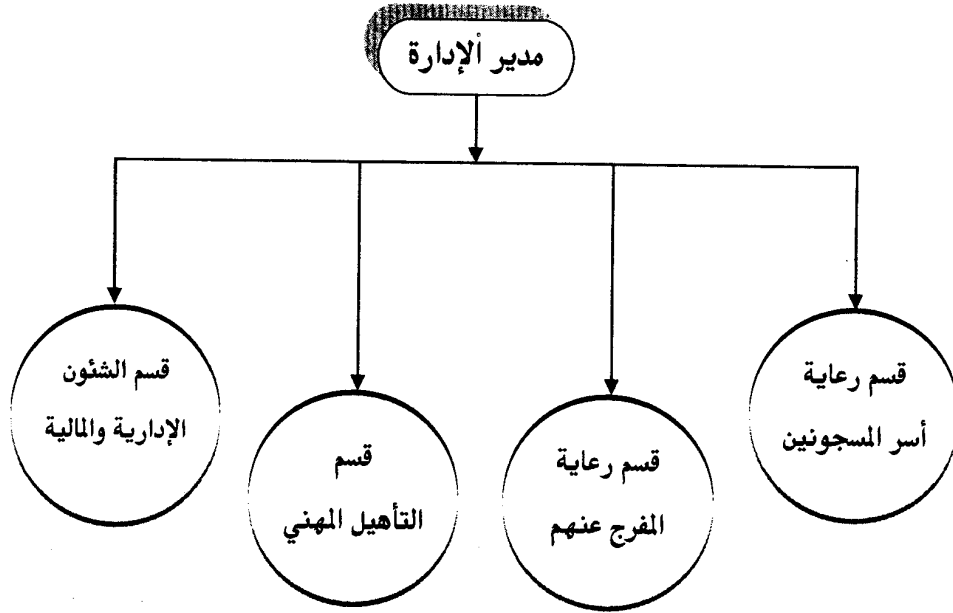
وتختص بما يلي :

- متابعة السجناء والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً المفرج عنهم لمعاونتهم في الحصول على وظائف وأعمال ملائمة تكفل أسباب العيش الشريف لهم وذلك بالاتصال بالوزارات وجمعيات رعاية السجناء والجهات المعنية الأخرى.
- متابعة نشاط المفرج عنهم لمساعدتهم على التغلب على أية مشكلات قد يتعرضون لها إلى أن يتم استقرارهم واندماجهم في المجتمع والوقوف منهم موقف الحزم والإنذار إذا ما بدر منهم ما ينبئ عن رغبتهم في تجاهل ما وجه إليهم من نصح وإرشاد والاستمرار في طريق الانحراف.

- إعداد تقرير كل ستة أشهر ولمدة سنتين بما أسفرت عنه متابعة المفرج عنهم، يتضمن مدى استقرارهم في عملهم الجديد واندماجهم في المجتمع ومدى إتباعهم السلوك القويم والابتعاد عن الانحراف، على أن تودع هذه التقارير بالملفات.
 - القيام بحملات دعائية لإقناع الرأي العام بجدوى مساعدة المفرج عنهم والفائدة التي تنعكس على الأمن العام بسبب هذه المساعدة.
 - إنشاء وترتيب وحفظ السجلات والبطاقات اللازمة لذلك.
- مادة (٣) تنهض أقسام ووحدات العلاقات العامة بفروع الوزارة الجغرافية بمهام الرعاية اللاحقة للمسجونين ومن في حكمهم الذين استوفوا ستة أشهر بالتنسيق مع قسم الرعاية اللاحقة لمصلحة الأمن العام.
- (٢) صدور القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٧٣ م : في شأن إنشاء وحدات الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن العام.
- مادة (١) :
- ينشأ بإدارات البحث الجنائي بمديريات الأمن " وحدة للرعاية اللاحقة " .
- مادة (٢) :
- تختص هذه الوحدات - كل في نطاقها الجغرافي - بمهام الرعاية اللاحقة للمسجونين ومن في حكمهم الذين أمضوا ستة أشهر وفي الاختصاصات المحددة لقسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام، وبالتنسيق معه.
- مادة (٣) :
- يعهد بهذا الاختصاص بمديريات الأمن الصحراوية إلى وحدات المباحث الجنائية بأقسام البحث الجنائي.
- (٣) صدور القرار الوزاري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٩ م : في شأن تنظيم وزارة الداخلية. . وفيه تم رفع المستوى الإداري لقسم الرعاية اللاحقة إلى مستوى إدارة وضمتها إلى قطاع الأمن الاجتماعي فصلاً من مصلحة الأمن العام. على النحو التالي :

خريطة البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة

طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٩



(٤) صدور القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة

على النحو التالي :

قرار

مادة (١) :

إدارة الرعاية اللاحقة إحدى أجهزة قطاع الأمن الاجتماعي، نواتها قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام.

وتختص بما يأتي :

- الرعاية اللاحقة للمسجونين لمدة تزيد على ستة أشهر ومن في حكمهم، وذلك بتوفير فرص الكسب الشريف لهم، ابتغاء أمن المجتمع والحد من الجريمة.

- الاشتراك في الجهود التي تبذل لرعاية أسر السجناء والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال بغرض تذليل العقبات التي تواجهها والعمل على استقرار هذه الأسر.
- الاتصال بالأجهزة المعنية بالوزارة وخارجها، وذلك بالتنسيق فيما بينها وصولاً إلى أقصى حد لرعاية السجناء وأسره.
- إجراء البحوث الفنية والقانونية في مجال الرعاية اللاحقة واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تطرأ في مجال العمل.
- التفتيش على أعمال الفروع الجغرافية بمديريات الأمن وتقييم جهودها.

مادة (٢) :

يتكون البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة على النحو التالي :

رئاسة الإدارة :

يرأس الإدارة، مدير له الإشراف العام على جميع أجهزتها النوعية، وتضم الإدارة التقسيمات النوعية التالية، التي تنهض باختصاصات الإدارة كل في مجالها.

أ- قسم التأهيل المهني :

ويختص بما يأتي :

- الاشتراك في أعمال اللجان المشكلة للتوجيه المهني والرعاية الاجتماعية والصحية للمسجونين والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.
- متابعة مدى تقدمهم في التدريب المهني الذي وجهوا إليه والإسهام في إزالة المعوقات.
- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالسجناء أو المعتقلين والمحبوسين احتياطياً من واقع سجلاتهم، قبل الإفراج عنهم بثلاثة أشهر، للتعرف على سلوكهم واتجاهاتهم والأعمال والحرف التي تم تدريبهم عليها وتخطيط البرامج المناسبة لاستقرارهم بعد الإفراج.
- إنشاء وترتيب وحفظ السجلات والبطاقات اللازمة لذلك.

ب- قسم رعاية أسر السجناء :

ويختص بما يأتي :

- الاشتراك في الجهود التي توجه لرعاية أسر السجناء والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً ومتابعتها، ومن ذلك :
- كفالة سرعة وصول الضمان الاجتماعي الذي يقرره، وما قد يستحقونه من معونة اتفاقية من جمعيات رعاية السجناء.
- المساهمة بالجهود في إنشاء مراكز تأهيل مهني لأسرهم وذلك بالاتصال بالجهات المعنية.
- العمل على توفير فرص العمل للقادرين من أفراد أسرهم.
- إتاحة الفرصة لانتظام الأبناء بمدارسهم والعمل على استقرارهم الدراسي والنفسى.
- الإسهام في حل المشكلات التي قد تتعرض لها الأسر بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالوزارة أو خارجها.

ج- قسم رعاية المفرج عنهم :

ويختص بما يأتي :

- متابعة المفرج عنهم من السجون والمعتقلات لمعاونتهم في الحصول على أعمال ملائمة تكفل أسباب العيش الشريف لهم.
- تقديم المعونة للمفرج عنهم في التغلب على المشكلات التي قد يتعرضون لها، حتى يتم استقرارهم واندماجهم في المجتمع.
- إعداد تقرير كل ستة شهور على مدى السنتين التاليتين للإفراج عنهم لتوضيح ما تكشف عنه عملية المتابعة من مشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لها.
- إعداد الإحصاءات والبيانات الخاصة بعمل الإدارة وموافاة الأجهزة المعنية بها سواء بالوزارة أو خارجها.

د- قسم الشؤون المالية والإدارية :

ويضم الوحدات الثلاث التالية :

وحدة الشؤون المالية :

وتختص بالقيام بكافة الشؤون المالية والمخزنية للإدارة، وإمسك السجلات والدفاتر اللازمة وفقاً لما تقرره القوانين واللوائح المالية والمخزنية.

وحدة الشؤون الإدارية :

وتختص بأعمال السكرتارية والمحفوظات والتحرير والنسخ.

وحدة شؤون الخدمة :

وتختص بما يأتي :

- إعداد وترتيب الخدمات بأنواعها ومتابعة تنفيذها.
- القيام بأعمال شؤون خدمة الضباط والأفراد والعاملين المدنيين وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك.
- جمع وترتيب البيانات والإحصاءات عن القوات وتسليحها والمعدات والتجهيزات وموافاة الجهات المعنية بما تطلبه منها.

هـ- وحدة العلاقات العامة :

وتختص بما يأتي :

- القيام بالحملات الإعلامية لإقناع الرأي العام بجدوى مساعدة المفرج عنهم وإتاحة الفرصة أمامهم للعمل الشريف.
- توضيح رسالة الرعاية اللاحقة عن طريق إصدار النشرات والكتيبات وتوزيعها على الهيئات العامة والخاصة وكذا أصحاب الأعمال، بغرض خلق رأى عام متعاون.
- السعى إلى التوفيق بين متطلبات العمل والحاجات الإنسانية للعاملين بالإدارة بتيسير تمتعهم بالرعاية الصحية والاجتماعية التي تنهض بها الأجهزة المعنية بالوزارة.

مادة (٣) :

يرفع المستوى الإدارى لوحدات الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة إلى مستوى " قسم " وتتولى الاختصاصات المقررة للإدارة كل فى مجاله الجغرافى.
(٥) صدور القرار الوزارى : رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تعديل البناء التنظيمى لإدارة الرعاية اللاحقة على النحو التالى :

قرر

مادة (١)

تنشأ وظيفة وكيل بإدارة الرعاية اللاحقة، ويعدل البناء التنظيمى لها ويوزع الإشراف بين المدير والوكيل على النحو التالى :
مدير الإدارة :

يشرف إشرافاً عاماً على جميع أجهزتها وإشرافاً مباشراً على الأجهزة التالية :

- قسم التخطيط والبحوث (مستحدث).
- قسم التفتيش (مستحدث).
- قسم الإعلام والعلاقات (مستحدث).

وكيل الإدارة :

ينوب عن المدير عند غيابه ويشرف إشرافاً مباشراً على الأجهزة التالية :

- قسم التأهيل المهنى.
- قسم رعاية أسر السجناء.
- قسم المفرج عنهم.
- قسم الشئون الإدارية والمالية.

مادة (٢) :

تحدد الاختصاصات والواجبات التفصيلية للأجهزة المستحدثة على النحو التالي :

١ - قسم التخطيط والبحوث :

ويختص بما يلي :

- إعداد خطط العمل وبرامجه في ضوء السياسة العامة للوزارة ومتابعة تنفيذ تلك الخطط بعد اعتمادها من رئاسة الإدارة.
- إجراء البحوث العلمية والقانونية لدراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه العاملين في مجال الرعاية اللاحقة وتقديم أفضل الحلول لها.
- تلقي عرائض الدعاوى والإنذارات وإعداد البحوث والمذكرات في الدعاوى التي تكون الإدارة طرفاً فيها.
- تشغيل وصيانة الحاسب الرئيسي للإدارة.
- تجميع البيانات والوثائق وإعداد الإحصاءات المتعلقة بنشاط الإدارة وتحديثها أولاً بأول.
- إعداد وتجهيز البيانات لإدخالها في الحاسب الآلى وإجراءات عمليات التشغيل واستخراج النتائج وتخزينها واسترجاعها عند اللزوم.
- إنشاء قاعدة بيانات للإدارة وتحديثها أولاً بأول.

ويضم القسم الوحدات التالية :

وحدة التخطيط.

وحدة البحوث الفنية والقانونية.

وحدة المعلومات والحاسب الآلى.

٢ - قسم التفتيش :

ويختص بما يلي :

- إعداد خطة التفتيش الدورى على أعمال الإدارة وأقسام الرعاية اللاحقة بمديرية الأمن لمراقبة جهود وأداء العاملين بها وتوجيهها بما يكفل الارتفاع بمستوى

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

كفاءتهم ومتابعة سلوكياتهم والتفتيش الفنى عليها للتأكد من انتظام عملها وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

- بحث مشكلات العمل ودراسة أسبابها وتقديم المقترحات لعلاجها واستظهار نواحي القصور فى الأعمال واقتراح تطوير الإجراءات والوسائل الكفيلة بتدارك العيوب والأخطاء.
- التقييم الدورى لكفاءة وأداء الضباط والإحاطة بسلوكهم العام.
- فحص تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وغيره من الأجهزة الرقابية، واتخاذ اللازم حيالها.

٣- وحدة الأمن :

وتختص بما يلى :

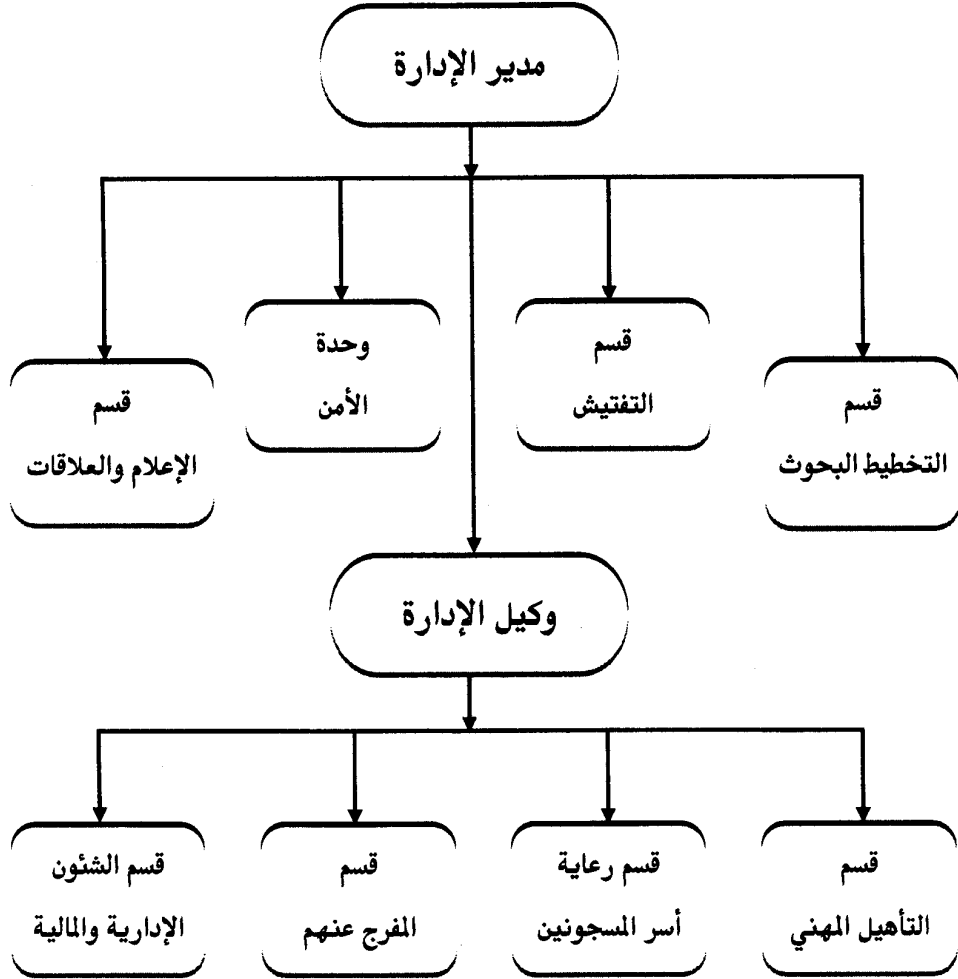
- وضع خطة تأمين الإدارة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
- إجراء الكشف السياسى والجناى على القوات، وإجراء التحريات اللازمة عليهم وتجديدها دورياً وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة.
- متابعة إعاشة المجندين، وأوجه الرعاية الصحية والاجتماعية لهم، والتحقق من صرفهم لجميع مستحقاتهم وعهدهم الأميرية.
- اتخاذ إجراءات الدفاع المدنى والحريق بالتنسيق مع الأجهزة المختصة.

مادة (٤) :

ينھض قسم العلاقات بذات اختصاصات وحدة العلاقات العامة الواردة بالقرار الوزارى رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة.

خريطة البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة

طبقاً للقرار الوزاري رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨



الأساس القانوني لمهام ووظائف إدارة شرطة الرعاية اللاحقة :

عندما أنشئ أول قسم للرعاية اللاحقة وتبعيته لمصلحة الأمن العام في عام ١٩٧٢ استند إلى تطبيق وتفعيل المواد الواردة بقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء وأسرههم والمفرج عنهم المقررة بمؤتمر جنيف الدولي عام ١٩٥٥م.

فقد تضمن مؤتمر جنيف الدولي عام ١٩٥٥ النص على عدة قواعد تنظم معاملة السجناء وأسرههم والمفرج عنهم وهي القواعد أرقام (٦١، ٦٤، ٦٥، ٧٩، ٨٠، ٨١) وذلك على النحو التالي :

القاعدة (٦١) :

يجب أن تؤكد معاملة السجناء أنهم مازالوا جزءاً من المجتمع وليسوا منبوذين منه ولا معزولين عنه ولذلك يجب تجنيد هيئات المجتمع كلما أمكن ذلك لمساعدته في مهمة التأهيل الاجتماعي للمسجونين وفي كل مؤسسة يجب أن يعهد إلى باحثين اجتماعيين بمهمة المحافظة على كل الصلات المرغوب في قيامها بين المسجون وأسرتهم وكذا الهيئات الاجتماعية التي يمكنها إفادته والعمل على تحسين هذه الصلات ويجب اتخاذ الخطوات لحماية الحقوق المتعلقة بالمصالح المدنية للمسجونين وحقوق الضمان الاجتماعي وذلك في الحدود التي لا تتعارض مع القانون أو مع العقوبة التي يجب تنفيذها.

القاعدة (٦٤) :

إن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن السجناء ولذلك يجب أن توجد هيئات حكومية خاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لائقة فعالة تهدف إلى تقليل التحامل عليه وإلى تأهيله اجتماعياً.

القاعدة (٦٥) :

يجب أن تهدف المعاملة للأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو تدبير مسائل على قدر ما تسمح به العقوبة إلى خلق الرغبة في نفوسهم والصلاحية لديهم لأن يعيشوا

بعد الإفراج عنهم في ظل القانون وإن يعولوا أنفسهم كما يجب أن تشجع فيهم مثل هذه المعاملة احترامهم لأنفسهم وتنمي فيهم الشعور بالمسئولية.

القاعدة (٧٩) :

يجب أن يوجه اهتمام خاص نحو المحافظة على صلات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلات فيما تتضمنه مصلحة الطرفين.

القاعدة (٨٠) :

يجب أن توجه العناية اعتباراً من بدء تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه كما يجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التي يمكنها إدارة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعياً أو إنشاء صلات من هذا القبيل.

القاعدة (٨١) :

(١) يجب على المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي نعتى بمساعدة السجناء المفرج عنهم لإعادة اندماجهم واستقرارهم في المجتمع أن تكفل بقدر الإمكان تزويدهم بالمستندات وأوراق إثبات الشخصية الضرورية لهم وحصولهم على المسكن والعمل والملابس المناسبة لحالة الطقس والموسم وكذلك الوسائل اللازمة لوصولهم إلى حيث يرغبون في الإقامة وتهيئة ما يقوم بدورهم خلال الفترة التالية مباشرة للإفراج عنهم.

(٢) يجب أن يكون للممثلين المعتمدين من هذه الهيئات حق دخول المؤسسات والاتصال بالسجناء ما يجب أن يؤخذ رأيهم في مستقبل المسجون منذ بداية تنفيذ عقوبته.

(٣) من المرغوب فيه أن يركز نشاط مثل هذه الهيئات أو ينسق على قدر المستطاع حتى يمكن استغلال جهودها على أحسن وجه.

ثانياً : إستراتيجية إدارة شرطة الرعاية اللاحقة من أجل تحقيق أهدافها^(١):

لما كانت الرعاية اللاحقة حق من حقوق الإنسان مقرر للمفرج عنهم وأسرههم وتعنى مجموعة المساعدات والخدمات المادية والعينية ومجموعة الإرشادات والتوجيهات التى تبذل للمفرج عنهم بقصد إصلاحهم وإعادة تكييفهم مع المجتمع.

فكان لابد وأن يكون للرعاية اللاحقة دور مادي وكذلك دور نفسى لتحقيق أهدافها. .. ويتمثل الدور المادى فى المساعدات التى تقوم بها الجهات القائمة على الرعاية اللاحقة سواء كانت مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة مثل البحث عن عمل مناسب وتقديم العون للمفرج عنه ولأسرته.

أما الدور النفسى الذى يجب أن تنطوى عليه الرعاية اللاحقة هو تصحيح المفاهيم ومواجهة الإحباط الذى ينتاب المحكوم عليه حيث يشعر عند انتهاء مدة العقوبة بأنه موصوم بوصمة الجريمة ويعمق هذا الشعور عنده أن أفراد المجتمع غالباً ما يتنكرون له ويتجنبونه أو على الأقل لا يرحبون به وفى نطاق الأسرة كثيراً ما تهجر الزوجة زوجها كما أنه قد يبتعد عن أبنائه خشية أن يلاحقهم عاره. .. فيجد نفسه بدون عمل وبلا أمل وفى هذه الظروف إذا لم يلق المفرج عنه الحد الأدنى من الرعاية والمعونة التى تساعد على مواجهة مطالب الحياة فإنه غالباً ما يعود مرة أخرى إلى ارتكاب الجريمة.

ولقد تطور مفهوم الرعاية اللاحقة من خلال تطور النظر إلى المجرم وذلك فى ظل "مذهب الدفاع الاجتماعى" والذى ينطلق من فكرة إنسانية مضمونها أن الشخص الذى ارتكب الجريمة هو ضحية ظروف اجتماعية معينة وهى التى دفعت به إلى طريق الانحراف ولذلك فإن المجتمع هو المسئول عن الانحراف.

ولا يتحقق الدفاع الاجتماعى فى مفهومه الحديث إلا عن طريق تغيير نظرة المجتمع له. وذلك عن طريق زيادة العناية بإصلاح المجرم بتأهيله والقضاء على الدوافع الإجرامية له حماية للمجتمع من الجريمة وحماية للمجرم من العودة إليها.

(١) انظر : التقرير السنوى لعام ١٩٩٨، إدارة شرطة الرعاية اللاحقة، قطاع الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية.

لهذا ارتكزت إستراتيجية عمل إدارة شرطة الرعاية اللاحقة على وضع أهداف واضحة لها وآليات لتحقيق هذه الأهداف.

أهداف الرعاية اللاحقة :

الهدف المباشر للرعاية اللاحقة وهي تكملة المرحلة الأخيرة من مراحل المعاملة العقابية للمسجون عن طريق مد يد العون للمفرج عنه لتخطي أزمة الإفراج وهي فى نفس الوقت وقاية له من مواجهة سوء ظن الناس به وفقدانه ثقته بنفسه وما يترتب على ذلك من إغراء شديد بالعودة إلى الجريمة.

وتهدف الرعاية اللاحقة إلى هدفين رئيسيين على النحو التالى :

١- هدف اجتماعي إنساني :

وهو يتمثل فى الرعاية الاجتماعية لأسر السجناء والمفرج عنهم وكفالة وسرعة وصول الضمان الاجتماعى لهم ومعاونتهم فى الحصول على فرصة عمل تكفل أسباب العيش الشريف لهم وإتاحة الفرص لتوفير الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسرهم والعمل على انتظام أبنائهم فى المدارس والإسهام فى مساعدتهم فى العلاج على نفقة الدولة ومساعدتهم فى إقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخرى وتقديم الدعم المادى اللازم للمشروعات المقامة بالفعل والمساعدة فى إنهاء الإجراءات الإدارية لأى من الجهات المختلفة بالجهاز الإدارى فى الدولة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أو رخص القيادة. .. إلخ .

٢- إن العمل الأساسى لجهاز الشرطة هو منع الجريمة قبل وقوعها وضبط الجناة بعد وقوعها وتقديمهم للعدالة وتنفيذ العقوبة عليهم. ..

وغالباً ما تكون الظروف الاجتماعية لها دور فى ارتكاب الجانى لجريمته وعليه لتحقيق العدالة يجب أن يقوم المجتمع برعاية المفرج عنه عقب تنفيذ العقوبة المقررة مباشرة وكذلك رعاية أسرته فى حال قيامه بتنفيذ العقوبة المقررة للجريمة التى اقترفها،

لأن عودة المفرج عنه إلى الجريمة يدفع أفراد أسرته إلى الانحراف مما يخلق أجيالاً متعاقبة من المجرمين الجدد.

وهنا يبرز دور الإدارة في مساعدة هذه الفئة على العيش في حياة كريمة تعيد اندماجهم في المجتمع وكذلك وقاية أسرهم من الانحراف وذلك عن طريق إيجاد فرص العمل الشريف لهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم لإبعادهم عن طريق الانحراف حتى يعودوا شرفاء مما يوفر الأمن والأمان للمجتمع...

آليات تنفيذ تلك الأهداف :

باستعراض أهداف الرعاية اللاحقة السابق الإشارة إليها يتبين ضرورة البحث عن آلية لتوفير جميع الاعتمادات المالية اللازمة للصرف على احتياجات هذه الفئة محل الدراسة. وتطلب ذلك بذل الجهود المضنية من أجل توفير هذه الاعتمادات والتنسيق مع كافة الأجهزة الحكومية والأهلية من أجل تحقيق هذه الأهداف على النحو التالي :

التنسيق مع الجهات المعنية بالرعاية اللاحقة في مصر :

قامت الإدارة بالتنسيق بينها وبين الأجهزة الحكومية والأهلية المختلفة لمساعدة أسر السجناء والمفرج عنهم حتى يتم تأهيلهم ويصبحوا أفراداً صالحين في المجتمع. وتتمثل هذه الأجهزة الحكومية في الوزارات والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية التي يعد دورها دعامة أساسية لتفعيل دور الرعاية اللاحقة لهذه الفئة وهي على التفصيل التالي :

الأجهزة الحكومية القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة :

١- وزارة الشؤون الاجتماعية :

تقوم الوزارة برعاية المفرج عنهم لمساعدتهم للعودة كمواطنين صالحين وعدم العودة لارتكاب الجرائم والانحراف لاكتساب العيش وكذلك بالنسبة لأسر السجناء لأن عدم وجود عائل قد يعرض أفراد الأسرة للانحراف.

وتقوم الوزارة بتحقيق ذلك عن طريق " الإدارة العامة للضمان الاجتماعي " وتقوم بمساعدتهم على النحو التالي :

(أ) مساعدة شهرية : للأسرة التي يكون عائلها مسجوناً لمدة لا تقل عن ستة شهور طوال فترة قضاء العقوبة (معاش ضمان اجتماعي) ويتم إيقافه عقب خروج العائل من السجن.

(ب) صرف مساعدة دفعة واحدة لا تجاوز ٢٥ جنيها للمفرج عنهم. ويتم صرف هذه المساعدات المالية عن طريق جمعيات رعاية السجناء وأسراهم الموجودة بجميع أنحاء الجمهورية.

وكذلك تم التنسيق مع " الإدارة العامة للاتصالات السياسية " بالوزارة وتم الموافقة على توفير مبلغ مالي دفعة واحدة للمفرج عنهم أو أسر السجناء لمساعدتهم في إقامة مشروع صغير للعيش منه وتبدأ هذه المساعدة من مبلغ (١٥٠) جنيه مائة وخمسون جنيها) تصرف دفعة واحدة.

٢- وزارة الأوقاف :

تقوم بتقديم المساعدات من خلال إدارة البر بالوزارة ويكون لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة وأقسامها في مختلف المديرية توجيه الحالات التي ترعاها من أسر السجناء والمفرج عنهم لهذه المنافذ بوزارة الأوقاف للحصول على بعض المساعدات المالية لهذه الأسر.

٣- وزارة الإسكان :

يقوم جهاز التدريب الإنتاجي على صرف التشييد والبناء بمد مظلتها لرعاية حالات المفرج عنهم الذين تقل أعمارهم عن (٣٥ سنة) والراغبين في التدريب والتأهيل على حرف معينة وفي سبيل ذلك أنشأ هذا الجهاز مراكز التدريب الحرفي والتأهيل بمختلف المحافظات للتدريب على أعمال مثل :

(النجارة - حداد مسلح - البناء - الأعمال الصحية - أعمال الكهرباء - أعمال البياض - البلاط - النقاشة. .. إلخ) مع قيام هذه المراكز بإعطاء المتدرب مبلغ مالي طوال فترة التدريب ثم عقب ذلك تقوم بتوفير بعض مستلزمات المهنة التي تدرب عليها.

٤- وزارة الصناعة :

تقوم بتقديم خدمات التدريب والتأهيل للمفرج عنهم من خلال (مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني) ومراكزها المختلفة بجميع المحافظات لتعليمهم حرفة تناسب مع إمكانياتهم مما يساعد على زيادة دخلهم ومن هذه الحرف (خرطة المعادن كهرباء السيارات - صيانة التكييف - وتعليم قيادة السيارات).

٥- وزارة التربية والتعليم :

وافق السيد وزير التربية والتعليم على إعفاء أبناء السجناء والمفرج عنهم من المصاريف الدراسية في مراحل التعليم المختلفة وتم إصدار هذا الأمر إلى جميع مديريات التربية والتعليم بمختلف المحافظات.

٦- مشيخة الأزهر الشريف :

وافق الأستاذ الدكتور / شيخ الأزهر الشريف على إعفاء أبناء المفرج عنهم وأسر السجناء من المصروفات الدراسية بكافة المعاهد الأزهرية بجميع محافظات الجمهورية.

٧- جامعة الأزهر :

وافق الأستاذ الدكتور / رئيس جامعة الأزهر على إعفاء أبناء المفرج عنهم وأسر السجناء من المصروفات الدراسية بجميع الكليات التابعة لجامعة الأزهر.

٨- وزارة القوى العاملة :

وافق السيد وزير القوى العاملة وأصدر توجيهاته لجميع فروع الوزارة بالمحافظات للاهتمام قدر الإمكان بتوفير بعض فرص العمل لأفراد أسر السجناء والمفرج عنهم لدى القطاع الخاص والاستثماري وذلك طبقاً لمستوياتهم المهنية لكي يشعروا بأهمية العمل وقيمه في الحياة.

٩- وزارة البيئة :

وافقت السيدة / وزير البيئة وقامت بإرسال خطابات إلى جميع السادة المحافظين محتواها توفير بعض فرص العمل للمفرج عنهم وأسر السجناء في مجال مشروعات التجميل والتشجير بكافة محافظات الجمهورية مساهمة في حماية البيئة.

١٠- وزارة الزراعة

وافق الأستاذ الدكتور / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي على تشغيل من يرغب من المفرج عنهم وأسر السجناء في العمالة المؤقتة بمديريات الزراعة بجميع المحافظات وذلك بعد اجراء البحوث الاجتماعية اللازمة لهم بمعرفة الإدارة.

١١- وزارة الصحة :

وافق السيد الدكتور / وزير الصحة على علاج المفرج عنهم وأسر السجناء بالمستشفيات التابعة للوزارة بجميع المحافظات على نفقة الدولة.

الأجهزة الأهلية القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة :

إن الأجهزة والهيئات الأهلية لها دور بارز في جميع مجالات العمل الاجتماعى فى المجتمع منذ القدم... ويبرز دورها مع الفئات التى لا تحظى بالاهتمام الكافى من جانب الأجهزة الحكومية.

ولهذا فهى تعمل على مساعدة هذه الأجهزة الرسمية على تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع ومن هذه الفئات التى ترعاها الأجهزة الأهلية هى فئة المفرج عنهم والسجناء وأسرههم ..

ومن أمثلة هذه الأجهزة الأهلية ما يلى :

١ - جمعية رعاية السجناء وأسرههم :

تأسست أول جمعية أهلية لرعاية السجناء وأسرههم فى أكتوبر عام ١٩٥٤م بالقاهرة، ثم أخذت تنتشر بعواصم المحافظات على مستوى الجمهورية، وتعتبر جمعية رعاية السجناء بالقاهرة أوسع الجمعيات نشاطاً لقدم إنشائها وجودها بالعاصمة منذ أكتوبر عام ١٩٥٤م، ويدير شئونها رئيس تنتخبه الجمعية العمومية من المؤمنين بالرسالة الاجتماعية فى مجال الاهتمام بشئون السجناء ومستقبلهم وأعضاء معينين بحكم وظائفهم حيث يمثلون وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف وإدارة الرعاية اللاحقة وقطاع مصلحة السجون ومديرية أمن القاهرة.

كما يعمل بهذه الجمعية أخصائيون اجتماعيون مؤمنون برسالة هذا العمل الاجتماعي وتسعى جمعيات رعاية السجناء لتحقيق خدمة السجناء داخل سجونهم ورعاية أسرهم حال تنفيذ عائلاتهم للعقوبة، بل وتقدم لهم العون أثناء فترة العقوبة بمساندتهم بالمساعدات المالية والعينية والمساهمة في المشروعات النافعة التي يستهدفون منها توفير الحياة الشريفة والحياة الكريمة للمسجونين وإبعادهم عن طريق العودة إلى الجريمة ورعاية أسرهم واستقرار أوضاعهم لتهيئة جو اجتماعي مناسب بعيداً عن الانحراف، وإيماناً منها بمبادئ حقوق الإنسان التي تسعى الدولة إلى حمايته لخلق مجتمع آمن متحضر، وكذلك مشاركتها للأجهزة الحكومية التي تعمل في هذا المجال لأداء رسالتها على أكمل وجه ممكن بما يحقق أهداف المجتمع وتقدمه ودفع عجلة التنمية والتقدم والرقى.

مصادر تمويل جمعيات رعاية السجناء وأسرهم :

- (أ) الإعانات التي تقررها وزارة الشؤون الاجتماعية.
- (ب) اشتراكات أعضاء هذه الجمعية وتبرعات محبي عمل الخير من رجال الأعمال.

الخدمات التي تقدمها الجمعية :

- (أ) تقدم لأسرة السجين بعض المساعدات المادية التي تقررت بمعرفة الإدارة العامة للضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية متمثلة في معاش الضمان الاجتماعي حيث يتم صرفه من الجمعية.
 - (ب) توجيه أسرة السجين إلى دور مراكز التأهيل المهني التابعة لجمعيات رعاية السجناء وأسرهم وذلك لتأهيل أفرادها الذين يبدون الرغبة والاستعداد للتأهيل على حرفة أو مهنة تساعد على تحمل أعباء المعيشة مثل تعليم الفتيات والنساء من أسرة السجين على أعمال الحياكة والتطويز وغيرها من الحرف اليدوية التي يمكن إتقانها في وقت قصير.
 - (ج) تعمل على المساعدة في محو أمية أفراد أسرة المسجون الراغبين في ذلك من خلال برامج محو أمية جمعيات رعاية السجناء المختلفة.
- وتوقف هذه المساعدات التي تحصل عليها أسرة المسجون في حالة خروج عائلها من السجن.

٢- الجمعيات الأهلية الأخرى :

حيث توجد العديد من الجمعيات الأهلية التي من أهدافها رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم ومن أمثلتها :

أ- جمعية الدفاع الاجتماعي.

ب- جمعية الأسرة والطفولة.

ج- جمعية الأسرة المنتجة.

د- الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية.

وكثير من الجمعيات المشهورة بمعرفة الشئون الاجتماعية والجاري العمل على تفعيل دورها تجاه هذه الفئة.

ثالثاً : الخدمات والمساعدات التي قدمتها إدارة شرطة الرعاية اللاحقة لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال المدة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥ :

جهود الإدارة في توفير فرص عمل جديدة وتأهيل مهني ومساعدات مالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ١٩٩٨ م^(١) :

• نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى للقرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ في شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة بضرورة قيام الإدارة بالاتصال بالأجهزة المعنية بالوزارة أو خارجها وذلك بالتنسيق فيما بينها وصولاً إلى أقصى حد ممكن لرعاية السجناء وأسراهم.

• لهذا فقد قامت الإدارة بالاتصال والتنسيق مع العديد من الهيئات والوزارات التي يمكن أن تشارك بإمكانياتها في رعاية هذه الفئة من المجتمع والتي تحتاج لكل جهد لكي نقيها ونقي المجتمع من شر انحرافها وتستثمر طاقاتها المعطلة في تنمية المجتمع وتقدمه.

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ١٩٩٨ م من واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ١٩٩٨ م.

هذا وقد تم وضع خطة متكاملة استهدفت تحقيق المزيد من الفاعلية في كافة مجالات عمل الإدارة ومن هذه المجالات ما يلي :

١- في مجال الرعاية الاجتماعية :

تم عقد لقاء مع السيدة الأستاذة / ميرفت التلاوى . وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية وتم الحصول على موافقة سيادتها على :

- إعطاء الأولوية لأسر السجناء والمفرج عنهم، في الحصول على القروض الخاصة بالمشروعات الحرفية الصغيرة والتي تكفل لهم أسباب العيش الشريف وتجعلهم مواطنين صالحين في المجتمع.

- تأهيل أبناء السجناء المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني التابعة للإدارة العامة للتكوين المهني وذلك حتى يتسنى لهم مواصلة الحياة الكريمة ووقاية لهم من شر الوقوع في الانحراف.

- تيسير حصول أسر السجناء على المساعدات المختلفة من مشروع مبارك للتكافل الاجتماعي بمختلف مديريات الشئون الاجتماعية والتي تساعدهم على مواجهة أعباء الحياة لحين الإفراج عن عائلهم.

- قامت سيادتها بإخطار جميع مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات بمضمون هذه القرارات.

* وبالنسبة لطلب الإدارة بزيادة قيمة المساعدات التي تحصل عليها أسر السجناء من الضمان الاجتماعي وفقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بما يتماشى مع ظروف وأعباء المعيشة في الوقت الحالي. فقد أفادت السيدة الوزيرة بأن الوزارة أعدت مشروع قانون بزيادة هذه المساعدات وجارى عرضه على مجلس الشعب لإقراره في الدورة القادمة.

هذا وقد قامت الإدارة من جانبها بإخطار كافة مديريات الشئون الاجتماعية وأقسام الرعاية اللاحقة بمختلف المحافظات على مستوى الجمهورية بموافقة السيدة الوزيرة،

وذلك للعمل على ترغيب المفرج عنهم وأسر السجناء في الالتحاق بهذه الأعمال والعيش الشريف في المجتمع والمشاركة في دفع عجلة الإنتاج والتنمية في المجتمع.

٢- في مجال العمل بمشروعات النظافة والتشجير :

تم عقد لقاء مع السيدة الأستاذة / نادية مكرم عبيد . وزيرة الدولة لشئون البيئة وتم الحصول على موافقة سيادتها على تشغيل المفرج عنهم وأسر السجناء - الراغبين - في مشروعات النظافة والتشجير وحماية البيئة بكافة محافظات الجمهورية وقامت سيادتها بإخطار جميع السادة المحافظين لتنفيذ ذلك . وقد قامت الإدارة بإخطار كافة أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة لاتخاذ اللازم في هذا الشأن.

هذا . وقد استجاب عدد من السادة المحافظين وتم تشغيل عدد من المفرج عنهم في هذه المجالات على النحو الوارد تفصيلاً بالجداول الإحصائية بتقرير الجهود.

٣- في مجال تقديم المساعدات المالية :

تم عقد لقاء مع السيد الأستاذ الدكتور / محمود حمدي زقزوق . وزير الأوقاف وتم الحصول على موافقة سيادته على منح كل مفرج عنه مستحق مبلغ ثلاثين جنيهاً دون أي إجراء سوى الحصول على خطاب موجه من إدارة شرطة الرعاية اللاحقة هذا بالإضافة إلى ما ستقوم به الإدارة المركزية لشئون البر من تقديم مساعدات مالية أخرى إما عاجلة أو شهرية حسب ظروف كل حالة أو فورية بعد إجراء بحث اجتماعي سريع للحالات التي يتم ترشيحها من قبل إدارة الرعاية اللاحقة.

وتم إخطار كافة مديريات الأوقاف بالمحافظات بذلك.

كما تم إخطار كافة أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن بذلك حتى يتسنى لهم إرسال حالات المفرج عنهم وأسر السجناء لصرف المساعدات المقررة لهم من إدارة البر بمديريات الأوقاف التابعة لمحافظاتهم وذلك بعد إجراء الأبحاث الاجتماعية الخاصة بهم.

٤- في مجال تقديم الخدمات التعليمية :

تم عقد لقاء مع السيد الأستاذ الدكتور / حسين كامل بهاء الدين . وزير التربية والتعليم وتم الحصول على موافقة سيادته بإعفاء أبناء أسر السجناء والمفرج عنهم من

المصروفات المدرسية المقررة حتى يتسنى لهم استكمال تعليمهم بمراحل التعليم المختلفة حماية لهم من التشرد والانحراف ومساهمة في رفع بعض الأعباء عن كاهل أسرهم. لذا قامت الإدارة بإخطار جميع أقسام الرعاية اللاحقة بجميع مديريات الأمن بهذه الموافقة وقد استجابت جميع الأقسام وتم إعفاء العديد من أبناء أسر السجناء في مراحل التعليم المختلفة من المصروفات الدراسية وشراء الكتب.

كذلك قامت الإدارة بإخطار جميع حالات أسر السجناء التي لديها أفراد في مراحل التعليم المختلفة ويحتاجون للإعفاء من المصروفات وتم إعطائهم خطابات الإعفاء ومساعدتهم في مواصلة التعليم وتزليل كافة المعوقات أمام نجاحهم.

٥- في مجال توفير فرص العمل :

تم عقد لقاء مع السيد الأستاذ / أحمد العماوى . وزير القوى العاملة وتم الحصول على موافقة سيادته بتكليف السادة مديري مديريات القوى العاملة بكافة محافظات الجمهورية بتوفير فرص العمل لدى القطاع الخاص لأسر السجناء والمفرج عنهم وذلك بناء على طلب أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة.

لذا . قامت الإدارة بإخطار كافة أقسام الرعاية اللاحقة بجميع مديريات الأمن بالجمهورية بذلك ومتابعة جهود هذه الأقسام في العمل على إرسال أسر السجناء أو المفرج عنهم إلى مديريات القوى العاملة بمحافظاتهم وتوفير فرص العمل المتاحة والمناسبة لهم والتي تساعد على اجتياز هذه الأزمة التي يمرون بها ولتجعلهم مواطنين صالحين بالمجتمع.

وقد قامت الإدارة من جانبها أيضا بتوفير العديد من فرص العمل بالقطاع الخاص لبعض أفراد أسر السجناء والمفرج عنهم.

٦- في مجال التأهيل وتعليم الحرف :

تم عقد لقاء مع السيد الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم سليمان . وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة وتم الحصول على موافقة سيادته على عقد دورات تدريبية استثنائية لحالات المفرج عنهم من السجون والذين يرغبون في تعلم حرفة حسب سعة

المراكز وحين اكتمال العدد فى كل حرفة وبالتنسيق مع مديرى المراكز وقبولهم فور تقدمهم بالقاهرة الكبرى وغرب الدلتا وشرق الدلتا والصعيد.

تم الاتفاق مع الأستاذ / حسن زكى . رئيس مجلس إدارة جمعية رعاية السجناء بالقاهرة وذلك للعمل على تأهيل وتدريب أسر السجناء على أعمال الحياكة والتطريز وتمليكهم ماكينة الحياكة فى نهاية نجاحهم بالدورة حتى تستطيع أداء عمل شريف بالمجتمع وكذا العمل على محو أمية هذه الأسر مما يجعلهم مشاركين فى تنمية المجتمع وتقدمه وابعادهم عن الوقوع فى برائن الانحراف.

هذا وقد تم إرسال عدد ٦٣ حالة مفرج عنه هذا العام لمراكز التدريب المهنى المختلفة للتدريب والتأهيل على حرف مهنية مختلفة تتناسب وأوضاع المجتمع فى الوقت الحالى ومن هذه الحرف : (السباكة - النجارة - النقاشة - البلاط الأرضى والسيراميك - البناء - الكهرباء - الخراطة - ميكانيكا السيارات .. الخ) من المهن التى تدر دخلاً يساعد المفرج عنهم على أحوال المعيشة ويضمن لهم الحياة الكريمة والشريفة فى المجتمع.

٧- فى مجال تقديم القروض لإنشاء المشاريع الصغيرة :

تم الاتفاق مع الأمانة العامة للصندوق الاجتماعى للتنمية على تقديم بعض المنح والمساعدات والقروض للمفرج عنهم وأسراهم لمساعدتهم على إنشاء بعض المشاريع الصغيرة تكون عوناً لهم على تحمل أعباء المعيشة على أن يتم ذلك من خلال جمعية المصريين المتحددين لتنمية الموارد البشرية - وهى إحدى الجمعيات الخيرية الأهلية المعتمدة.

وتم عمل بروتوكول تعاون مع هذه الجمعية للاستفادة من مواردها وإمكانياتها فى مساعدة فئات المفرج عنهم أو أسر السجناء التى يمكن استثمار طاقاتهم كموارد بشرية فى تنمية المجتمع وتقدمه ومساعدتهم على العيش الشريف فى المجتمع، وتقوم الإدارة بعمل الأبحاث الاجتماعية اللازمة حول أحقية بعض حالات من المفرج عنهم وأخرى من أسر السجناء اللذين لديهم الاستعداد للقيام ببعض المشروعات الصغيرة والجادة والذين يحتاجون لبعض المنح والقروض والتى تضمنها لهم الجمعية.

٨- في مجال تدريب العاملين بالإدارة :

تم عقد دورة تدريبية على أعمال الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع مصلحة التدريب ضمت عدد ١٧ باحثاً اجتماعياً من مختلف أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن على مستوى الجمهورية في الفترة من ١٩٩٨/٨/٨ وحتى ١٩٩٨/٩/٣. وقد استهدفت هذه الدورة الآتي :

- الإطلاع على القوانين والقرارات واللوائح المنظمة للعمل في مجال الرعاية اللاحقة.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تعوق سير العمل في التعامل مع الجهات المعنية بالمساعدات.
- العمل على إنشاء كوادر وظيفية متفهمة لرسالة الرعاية اللاحقة لكي تعمل بعد ذلك على تطوير العمل في هذا المجال.
- احتكاك العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بقيادات العمل الاجتماعي في الوزارات المعنية بالمساعدات والذي من شأنه فتح منافذ جديدة للعمل لهذه الفئة.

جدول يوضح

مجهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة

لعام ١٩٩٨ مقارناً بعام ١٩٩٧م

رعاية أسر السجناء		رعاية المفرج عنهم		بيان المساعدات
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	
١٩٧	١٢٤	٩٦	٦٤	مساعدات مالية حكومية
٥,٣	٩٧	١٤٩	٩٤	مساعدات مالية أهلية
٢	٢	٩٢	٧٣	إنشاء مشروع تجاري
				عودة للعمل
٤٢	٢٤	٣٧	١٥	إعفاء من المصروفات المدرسية
		٦٣	١٠	تأهيل
		٧٤	٤٥	رخصة قيادة
				إلحاق بعمل
				علاج إدمان
٩٠	٩٠	١٣٥	٥٠	مساعدات متنوعة : (معاش - بطاقة شخصية - علاج - زى مدرسى)
		١٢		مساعدات تحت البحث
٨٣٤	٣٣٧	٦٥٨	٣٥١	إجمالي المساعدات

جدول يوضح جهود الإدارة مركزياً

وفقاً لمجال الرعاية وعدد المساعدات لعام ١٩٩٨ مقارنة مع عام ١٩٩٧م

الإدارة		بيان المساعدات
١٩٩٨	١٩٩٧	
٦٥٨	٣٥١	المفرج عنهم
٨٣٤	٣٣٧	أسر السجناء
١٤٩٢	٦٨٨	الإجمالي

جهود الإدارة في توفير فرص عمل جديدة وتأهيل مهني ومساعدات مالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ١٩٩٩م^(١):

١- في مجال آليات استراتيجية العمل بالإدارة:

استكمالاً للخطة التي انتهجتها الإدارة تمشياً مع السياسة العامة للوزارة تم تنفيذ إستراتيجية العمل بالإدارة من خلال ثلاث ركائز هي:

أولاً: الركيزة الأولى:

• وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية:

تم الاتفاق مع الوزارة على ما يلي:

- (أ) إعطاء الأولوية لأسر السجناء والمفرج عنهم في الحصول على قروض خاصة بالمشروعات الحرفية الصغيرة والتي تكفل لهم أسباب العيش الشريف.
- (ب) تأهيل أبناء السجناء المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني.
- (ج) تيسير حصول أسر السجناء على المساعدات المختلفة من مشروع مبارك للتكافل الاجتماعي بمختلف مديريات الشئون الاجتماعية وتم إخطار جميع مديريات الشئون الاجتماعية بذلك.

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ١٩٩٩م من واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ١٩٩٩م.

• وزارة البيئة :

تم التنسيق مع الوزارة على تشغيل المفرج عنهم وأسر السجناء الراغبين في مشروعات النظافة والتشجير وحماية البيئة بكافة محافظات الجمهورية وتم إخطار جميع السادة المحافظين لتنفيذ ذلك.

• وزارة الأوقاف :

تم التنسيق مع الوزارة على منح كل مفرج عنه مبلغ ثلاثين جنيها دون أى إجراء سوى الحصول على خطاب موجه من الإدارة.

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الإدارة المركزية لشئون البر من تقديم مساعدات مالية أخرى إما عاجلة أو شهرية حسب ظروف كل حالة أو فورية بعد إجراء بحث اجتماعي سريع للحالات التي يتم ترشيحها من قبل الإدارة وتم إخطار كافة مديريات الأوقاف بالمحافظات بذلك للعمل بها.

• وزارة التربية والتعليم :

تم التنسيق مع الوزارة على إعفاء أبناء السجناء والمفرج عنهم من المصروفات المدرسية المقررة حتى يتسنى لهم استكمال تعليمهم بمراحل التعليم المختلفة حماية لهم من التشرد والانحراف ومساهمة منها في رفع بعض الأعباء عن كاهل أسرهم.

• وزارة القوى العاملة والمجرة :

تم التنسيق مع الوزارة لتوفير فرص عمل لدى القطاع الخاص لأسر السجناء والمفرج عنهم وذلك بناء على طلب الإدارة وأقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة.

• وزارة الصناعة :

تم التنسيق مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية على فتح مجالات جديدة لتدريب المفرج عنهم بمراكز التدريب المهني على الحرف التي يرغبونها والتي تؤهلهم للعمل بها حماية لهم من العود لتيار الجريمة وتوفير حياة شريفة لهم.

• وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة :

تم التنسيق مع الوزارة على عقد دورات تدريبية استثنائية لحالات المفرج عنهم الذين يرغبون في تعلم حرفة بمراكز التأهيل التابعة للوزارة للعمل بها.

واستكمالاً لهذه الركيزة من الخطة :

قامت الإدارة خلال عام ١٩٩٩ بالاتصال والتنسيق مع باقى الوزارات المعنية بتقديم خدمات إنسانية للمفرج عنهم وأسر السجناء على النحو التالى :

• وزارة الصحة :

وافق السيد الأستاذ الدكتور / إسماعيل سلام . وزير الصحة على علاج أسر السجناء والمفرج عنهم بالمستشفيات التابعة للوزارة بالمجان على نفقة الدولة بناء على خطاب موجه من الإدارة مع كل حالة يوضح احتياجاتها لعمل اللازم لها.

• وزارة الزراعة :

وافق السيد الأستاذ الدكتور / يوسف والى . نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى على ما يلى :

(أ) تخصيص قطعة أرض من حيث المبدأ لإقامة مشروع مركز تدريب لتأهيل المفرج عنهم وأسر السجناء على الأعمال الحرفية المختلفة التى يحتاجها المجتمع بالتنسيق مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والصناعة والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(ب) إلحاق المفرج عنهم وأبناء السجناء بالعمالة المؤقتة بالوزارة ممن يثبت صلاحيته فى الحرفة التى تم تدريبه عليها.

(ج) إعانة بعض أبناء السجناء والمفرج عنهم الدارسين بالجامعات لسداد المصروفات الجامعية ليتسنى لهم استكمال دراستهم.

• مشيخة الأزهر :

بالتنسيق مع فضيلة الإمام الأكبر الدكتور / محمد سيد طنطاوى . شيخ الجامع الأزهر وافق سيادته على ما يلى :

- (أ) إعفاء أبناء السجناء والمفرج عنهم المقيدين بالمدارس والمعاهد الأزهرية من المصروفات الدراسية المقررة تخفيفاً عن كاهل أسرهم فى تحمل أعباء الدراسة.
- (ب) تخصيص جزء من زكاة المال لإعانة أسر السجناء المستحقين حتى يتسنى لهم العيش الكريم بعيداً عن أسباب الجنوح للجريمة مرة أخرى وفى هذا الإطار قام سيادته بتوزيع مبلغ عشرة آلاف جنيه على عدد (٢٥٠) أسرة بواقع (٤٠ جنيه) لكل أسرة كدفعة أولى يليها دفعات أخرى مستمرة.
- (ج) تم الحصول على فتوى شرعية من فضيلة الأستاذ الدكتور / نصر فريد واصل . مفتى الديار المصرية باستحقاق المفرج عنهم وأسر السجناء المعدمين لنصيب من زكاة مال المسلمين، وأن ما يقدمه أهل الخير من أفراد وهيئات، وجمعيات خيرية من مساعدات يجوز أن تكون من زكاة أموالهم.

• جامعة الأزهر :

بالتنسيق مع الأستاذ الدكتور / أحمد عمر هاشم . رئيس جامعة الأزهر وافق سيادته على إعفاء أبناء السجناء والمفرج عنهم المقيدين بالجامعة من المصروفات الدراسية المقررة وكذا صرف الكتب الجامعية وذلك تخفيفاً عن كاهل أسرهم فى تحمل أعباء المعيشة ليتسنى لهم استكمال دراستهم الجامعية، ويتم ذلك بعد قيام الإدارة بعمل بحوث اجتماعية للمستحقين منهم وإخطار جامعة الأزهر بها.

ثانياً : الركيزة الثانية :

الاتصال والتنسيق مع الجمعيات الأهلية لتوسيع دائرة المساعدات وتنوعها حيث سبق الاتصال والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الآتية :

١- جمعية رعاية أسر المسجونين.

٢- جمعية الوقاية من الجريمة.

٣- جمعية أصدقاء المواطن المصري.

٤- جمعية المصريين لتنمية الموارد البشرية.

وذلك لمساعدة وتأهيل أسر السجناء والمفرج عنهم على بعض الحرف اليدوية لكسب عيشهم بطريق شريف.

واستكمالاً لهذه الاتصالات تم التنسيق مع جمعيات جديدة أخرى لتوسيع دائرة المساعدات خلال عام ١٩٩٩ على النحو التالي :

١- وافق رئيس مجلس إدارة جمعية الرضوان الخيرية على تقديم مساعدات مادية شهرية لعدد ثمانين أسرة من الأسر التي ترعاها الإدارة بواقع أربعين جنيهاً لكل أسرة تقديم مساعدات عينية لأسر السجناء والمفرج عنهم حديثاً من أحذية وملابس جديدة في جميع مناسبات الأعياد الدينية ودخول المدارس والجامعات شريطة التقدم ببحث اجتماعي معتمد من الإدارة.

٢- وافق مجلس إدارة الجمعية الشرعية على تقديم مساعدات عينية من سلع غذائية وملابس وبطاطين لعدد (٣٥٠) حالة من حالات أسر السجناء وذلك في المناسبات الدينية.

ثالثاً : الركيزة الثالثة :

سبق وإن قامت الإدارة في العام الماضي بالاتصال والتنسيق مع جهات أخرى لتوسيع دائرة المساعدات كمّاً وكيفاً على النحو التالي :

١- الاتصال والتنسيق مع بنك فيصل الإسلامي.

٢- الاتصال والتنسيق مع بنات ناصر الاجتماعي.

واستكمالاً لهذه الاتصالات تم التنسيق مع جهات أخرى لتوسيع دائرة المساعدات خلال عام ١٩٩٩ حيث تم توقيع عدة بروتوكولات تعاون مع الجهات التالية :

١- بالتنسيق مع رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي تم توقيع بروتوكول تعاون يتم بمقتضاه الآتي :

(١) مساعدة عدد ٢٥ أسرة مسجونين شهرياً بواقع ٤١٠ جنيهاً لكل أسرة.

٧- بالتنسيق مع مجلس إدارة شركة العربى للتجارة والصناعة تم توقيع بروتوكول تعاون لمساعدة المستحقين يتم بمقتضاه تقديم مساعدات مادية شهرية لعدد (٢٥) أسرة من أسر السجناء بواقع ٤٠ جنيها لكل أسرة بعد عمل بحث اجتماعى شامل عن الحالات المستحقة بمعرفة الإدارة.

٨- بالتنسيق مع مجلس إدارة المكتب الكويتى للمشروعات الخيرية بالقاهرة وافق على مساعدة الحالات المستحقة من المفرج عنهم وأسر السجناء وفى هذا الصدد ٥٠٠ جنيه لكل حالة للمساهمة فى إقامة بعض المشروعات الإنتاجية البسيطة بإجمالى مبلغ عشرة آلاف جنيه وذلك مساهمة من المكتب فى دعم تلك الشريحة مادياً لتوفير سبل العيش الشريف وإبعادهم عن تيار جريمة والانحراف.

٩- بالتنسيق مع مجمع الأخوة العرب للمواد الغذائية تمت الموافقة على صرف عدد (٦٠٠) عبوة مواد تموينية تم توزيعها على حالات أسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لهذه المساعدات بمناسبة شهر رمضان المعظم.

١٠- بالتنسيق مع مركز شباب جزيرة بدران تأكيداً للدور الاجتماعى والإنسانى الذى تمارسه الإدارة فى حماية المفرج عنهم وأسر السجناء من أخطار البطالة والانحراف فقد أقام المركز العديد من الحفلات الترفيهية لهذه الفئة مع الاستفادة من إمكانيات المركز فى رعايتهم تعليمياً ونفسياً وبدنياً من خلال الأنشطة المختلفة له.

وقد أسفرت هذه الاتصالات التى قامت بها الإدارة مع جميع الجهات المعنية بالدولة، حكومية كانت أو أهلية عن زيادة المساعدات المقدمة لشريحة المفرج عنهم وأسر السجناء خلال عام ١٩٩٩م على النحو الوارد تفصيلاً بالفصل الرابع (راجع فصل الجداول والإحصائيات).

هذا وقد بلغ إجمالى المساعدات المالية التى قدمتها الإدارة من خلال الجمعيات الأهلية والبنوك والشركات للمفرج عنهم وأسر السجناء مبلغ وقدره ٢٦٠١١٠ جنيه خلال عام ١٩٩٩م تم إيداعها بمعرفة هذه الجهات ببنك ناصر الاجتماعى لصالح الحالات التى ترعاها الإدارة ويتم الصرف ب خطاب من الإدارة بناء على قرار من اللجنة المختصة بتوزيع المساعدات على مستحقيها بعد عمل البحوث المكتبية والميدانية لها.

جداول جهود الإدارة عام ١٩٩٩ م
مقارنة بعامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ للمفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٥٨١	٣٣٤٠	% ١٤,٥٥
١٩٩٨	١١٧٦	٤٩١٨	% ٢١,٤٣
١٩٩٩	٣٥٠٤	١٤٦٨٣	% ٦٤,٠٢

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٦٢١	٣٣٤٠	% ١٦,٦
١٩٩٨	٦٤٥	٤٩١٨	% ١٧,٢
١٩٩٩	٢٤٦٤	١٤٦٨٣	% ٦٦,٢

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٣) إنشاء مشروع :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٦٥	٣٣٤٠	% ١٣,٦
١٩٩٨	٣٥٨	٤٩١٨	% ٢٩,٦
١٩٩٩	٦٨٨	١٤٦٨٣	% ٥٦,٨

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٤) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٠٣٥	٣٣٤٠	% ٣٤,٧
١٩٩٨	١٠٥٥	٤٩١٨	% ٣٥,٤
١٩٩٩	٨٩٤	١٤٦٨٣	% ٢٩,٩

- هبوط عدد المساعدات في هذا المجال لعل ذلك يرجع إلى السياسة التي انتهجتها بعض الشركات القابضة في مسألة تخصيص وتحديد الوظائف.

(٥) إلحاق العمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١١١	٣٣٤٠	% ١٠,٨
١٩٩٨	٢٧٣	٤٩١٨	% ٢٦,٤
١٩٩٩	٦٤٧	١٤٦٨٣	% ٦٢,٨

- زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٦) رخصة القيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٢٤٢	٣٣٤٠	% ١٧,٨
١٩٩٨	٤٦٨	٤٩١٨	% ٣٤,٦
١٩٩٩	٦٤٣	١٤٦٨٣	% ٤٧,٦

- زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٧) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٢٢	٣٣٤٠	% ٢٠,٩
١٩٩٨	٩٤	٤٩١٨	% ١٦,٢
١٩٩٩	٣٦٥	١٤٦٨٣	% ٦٢,٩

- زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٨) إعفاء من المصروفات الدراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٣٣	٣٣٤٠	٪ ١١,٣
١٩٩٨	٩٤	٤٩١٨	٪ ٣١,٧
١٩٩٩	١٦٩	١٤٦٨٣	٪ ٥٧

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٩) علاج الإدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٦٧	٣٣٤٠	٪ ٢٣
١٩٩٨	٢١٥	٤٩١٨	٪ ٤٢,٥
١٩٩٩	١٢٤	١٤٦٨٣	٪ ٢٤,٥

• هبوط عدد المساعدات في هذا المجال وذلك يرجع إلى الوعي الصحي الناتج عن

حملة مكافحة الإدمان وتعاطي المخدرات التي تنتهجها وزارة الداخلية وسائر

وسائل الإعلام.

(١٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٢٤	٣٣٤٠	٪ ٢,٣
١٩٩٨	٣٧٣	٤٩١٨	٪ ٦,٨
١٩٩٩	٤٩٧٧	١٤٦٨٣	٪ ٩٠,٩

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

جداول جهود الإدارة عام ١٩٩٩م
مقارنة بعامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ لأسر السجناء

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٦٧٦٠	% ٣٠,٦
١٩٩٨	٥٩١٩	% ٢٦,٨
١٩٩٩	٩٣٧٨	% ٤٢,٥

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٦٨٨٩	% ٢١,٥
١٩٩٨	٩٣٢٧	% ٢٩,١
١٩٩٩	١٥٧٤٩	% ٤٩,٢

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٣) إنشاء مشروع :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٣٥١	% ٣٢,٦
١٩٩٨	٣١٨	% ٢٩,٦
١٩٩٩	٤٠٥	% ٣٧,٧

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٥٢	% ١٥,٧
١٩٩٨	٦٨	% ٢٠,٥
١٩٩٩	٢١١	% ٦٣,٧

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٥) إعفاء من المصروفات المدرسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٣٠٢	% ١٤
١٩٩٨	٦٢٦	% ٢٩
١٩٩٩	١٢٢٤	% ٥٦,٨

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٦) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٤٨٤	% ١٦,٧
١٩٩٨	٤٠٤	% ١٣,٩
١٩٩٩	٢٠٠٧	% ٦٩,٣

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

جداول جهود الإدارة عام ١٩٩٩ م
مقارنة بعامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ للتأهيل

(١) أسر السجناء :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	٣٠٦	% ٢٧,٦
١٩٩٨	٢٦٥	% ٢٣,٩
١٩٩٩	٥٣٥	% ٤٨,٣

• زيادة عدد المساعدات في هذا المجال.

(٢) المفرج عنهم :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	نسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٧	١٠	٩ %
١٩٩٨	٦٣	٥٦,٧ %
١٩٩٩	٣٨	٣٤,٢ %

• انخفاض نسبة التأهيل هذا العام يرجع إلى قيام الإدارة بمساعدة عدد كبير من المفرج عنهم في إقامة مشروعات تجارية صغيرة من خلال القروض والمساعدات التي قدمت من البنوك المصرفية والجمعيات الأهلية.

جهود الإدارة في توفير فرص عمل جديدة وتأهيل مهني ومساعدات مالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠٠م^(١) :

١- في مجال التخطيط والبحوث والمعلومات :

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة السابق ذكرها وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.

وقد كانت أمثلة هذه المساعدات التي تم توفيرها لهذه الفئة في المناسبات المذكورة على النحو التالي :

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠٠م من واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ٢٠٠٠م.

بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٥٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة . وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة). كما تم تخصيص مبلغ مالى من (٣٠ - ٥٠ جنيهاً) لكل أسرة حسب عدد أفرادها من بنك ناصر الاجتماعى من الحساب المخصص للإدارة فى البنك والذي يتم تمويله بمعرفة أهل الخير من الجمعيات والشركات الأهلية.

حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٧٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت فى المواد الغذائية وهى عبارة عن (أرز - سكر - زيت - مكرونة - بلح) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

عيد الفطر المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٧٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت فيما يلى (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال). كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٢- فى مجال تأهيل أسر السجناء والمفرج عنهم :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الإسكان ووزارة الصناعة ووزارة البيئة لتدريب أسر السجناء والمفرج عنهم بمراكز التدريب التابعة لها على الأعمال الحرفية المختلفة.

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

كما يتم التنسيق مع جمعية رعاية السجناء بالقاهرة على عقد دورات لمحو أمية أسر السجناء والمفرج عنهم على النحو التالي :

بالنسبة لمحو الأمية :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع جمعية رعاية السجناء بالقاهرة في إطار برنامج الدولة لتعليم الكبار في تعليم الأميين من المفرج عنهم (رجال - سيدات) وأسرة السجناء - في دورات يتم عقدها بمقر الجمعية بالقاهرة.

بالنسبة للتدريب على الحرف المختلفة :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع مراكز التدريب بكل من وزارة الإسكان والصناعة والزراعة لتدريب المفرج عنهم وأسرة السجناء على الحرف المختلفة مثل (النجارة - الزراعة - السباكة - الحدادة .. إلخ).

جداول جهود الإدارة عام ٢٠٠٠م
مقارنة بعامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ للمفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	١١٧٦	٤٩١٨	٪ ٢١,٤٣
١٩٩٩	٣٥٠٤	١٤٦٨٣	٪ ٦٤,٠٢
٢٠٠٠	٤١٧٣	١٩٩٤٦	٪ ٢٠,٩٢

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٦٤٥	٤٩١٨	٪ ١٧,٢
١٩٩٩	٢٤٦٤	١٤٦٨٣	٪ ٦٦,٠٢
٢٠٠٠	٢٧٣٤	١٩٩٤٦	٪ ١٨,٧٢

(٣) إنشاء مشروع :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٣٥٨	٤٩١٨	% ٢٩,٦
١٩٩٩	٦٨٨	١٤٦٨٣	% ٥٦,٨
٢٠٠٠	٥٣٩	١٩٩٤٦	% ٢٧,٠٢

(٤) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	١٠٥٥	٤٩١٨	% ٣٥,٤
١٩٩٩	٨٩٤	١٤٦٨٣	% ٢٩,٩
٢٠٠٠	١٢٧٠	١٩٩٤٦	% ١٥,٧٠

(٥) إلحاق العمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٢٧٣	٤٩١٨	% ٢٦,٤
١٩٩٩	٦٤٧	١٤٦٨٣	% ٦٢,٨
٢٠٠٠	٧٦٠	١٩٩٤٦	% ٢٦,٢٤

(٦) رخصة القيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٤٦٨	٤٩١٨	% ٣٤,٦
١٩٩٩	٦٤٢	١٤٦٨٣	% ٤٧,٦
٢٠٠٠	٨٦٠	١٩٩٤٦	% ٢٣,١٩

(٧) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٩٤	٤٩١٨	% ١٦,٢
١٩٩٩	٣٦٥	١٤٦٨٣	% ٦٢,٩
٢٠٠٠	٣٩٦	١٩٩٤٦	% ٥٠,٣٦

(٨) إعفاء من المصروفات الدراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٩٤	٤٩١٨	% ٣١,٧
١٩٩٩	١٦٩	١٤٦٨٣	% ٥٧
٢٠٠٠	٢٨٢	١٩٩٤٦	% ٧٠,٧٣

(٩) علاج الإدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٢١٥	٤٩١٨	% ٤٢,٥
١٩٩٩	١٢٤	١٤٦٨٣	% ٢٤,٥
٢٠٠٠	١١٨	١٩٩٤٦	% ١٦٩,٠٣

(١٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٣٧٣	٤٩١٨	% ٦,٨
١٩٩٩	٤٩٧٧	١٤٦٨٣	% ٩,٩
٢٠٠٠	٨٧١٩	١٩٩٤٦	% ٧,٣

جداول جهود الإدارة عام ٢٠٠٠ م
مقارنة بعامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ لأسر السجناء

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٥٩١٩	% ٢٦,٨
١٩٩٩	٩٣٧٨	% ٤٢,٥
٢٠٠٠	١٠٥١٥	% ٤٧,٩

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٩٣٢٧	% ٢٩,١
١٩٩٩	١٥٧٤٩	% ٤٩,٢
٢٠٠٠	١٧٧٩٢	% ٥٣,٠٢

(٣) إنشاء مشروع :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٣١٨	% ٢٩,٦
١٩٩٩	٤٠٥	% ٣٧,٧
٢٠٠٠	١٧١	% ٢٤,٦

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٦٨	% ٢٠,٥
١٩٩٩	٢١١	% ٦٣,٧
٢٠٠٠	٢٢٣	% ٦٧,٣

(٥) إعفاء من المصروفات المدرسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٦٢٦	٪ ٢٩
١٩٩٩	١٢٢٤	٪ ٥٦,٨
٢٠٠٠	١٠٣٠	٪ ٥٢

(٦) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٤٠٤	٪ ١٣,٩
١٩٩٩	٢٠٠٧	٪ ٦٩,٣
٢٠٠٠	٢٨٥١	٪ ٨١,٨

جداول جهود الإدارة عام ٢٠٠٠ م
مقارنة بعامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ للتأهيل

(١) أسر السجناء :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٢٦٥	٪ ٢٣,٩
١٩٩٩	٥٣٥	٪ ٤٨,٣
٢٠٠٠	٦٣٠	٪ ٥٣,٧

(٢) المفرج عنهم :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٨	٦٣	٥٦,٧ %
١٩٩٩	٣٨	٣٤,٢ %
٢٠٠٠	٥٥	٥١,٢ %

جهود الإدارة في توفير فرص عمل جديدة وتأهيل مهني ومساعدات مالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠١ م^(١).

١- في مجال التخطيط والبحوث والمعلومات :

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة السابق ذكرها وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.

وقد كانت أمثلة هذه المساعدات التي تم توفيرها لهذه الفئة في المناسبات المذكورة على النحو التالي :

بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٦٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة. وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة).

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠١ م واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ٢٠٠١ م

كما تم تخصيص مبلغ مالى من (٣٠ - ٥٠ جنيهاً) لكل أسرة حسب عدد أفرادها من بنك ناصر الاجتماعى من الحساب المخصص للإدارة فى البنك والذي يتم تمويله بمعرفة أهل الخير من الجمعيات والشركات الأهلية.

حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت فى المواد الغذائية وهى عبارة عن (أرز - سكر - زيت - مكرونة - بلج) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

عيد الفطر المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت فيما يلى : (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال). كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٢- فى مجال تأهيل أسر السجناء والمفرج عنهم :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الإسكان ووزارة الصناعة ووزارة البيئة لتدريب أسر السجناء والمفرج عنهم بمراكز التدريب التابعة لها على الأعمال الحرفية المختلفة.

كما يتم التنسيق مع جمعية رعاية السجناء بالقاهرة على عقد دورات لمحو أمية أسر السجناء والمفرج عنهم على النحو التالى :

بالنسبة لمحو الأمية :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع جمعية رعاية السجناء بالقاهرة فى إطار برنامج الدولة لتعليم الكبار فى تعليم الأميين من المفرج عنهم (رجال - سيدات) وأسر السجناء - فى دورات يتم عقدها بمقر الجمعية بالقاهرة.

بالنسبة للتدريب على الحرف المختلفة :

تقوم الإدارة بالتنسيق مع مراكز التدريب بكل من وزارة الإسكان والصناعة والزراعة لتدريب المفرج عنهم وأسر السجناء على الحرف المختلفة مثل (النجارة - الزراعة - السباكة - الحدادة. .. إلخ).

جداول جهود الإدارة عام ٢٠٠١ م
مقارنة بعامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ للمفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٣٥٠٤	١٤٦٨٣	% ٢٣,٨٦
٢٠٠٠	٤١٧٣	١٩٩٤٦	% ٢٠,٩٣
٢٠٠١	٣٧٣٧	٢٣٠١٤	% ١٦,٢٣

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٢٤٦٤	١٤٦٨٣	% ١٦,١٧
٢٠٠٠	٢٧٣٤	١٩٩٤٦	% ١٣,٧٠
٢٠٠١	٣٤٥٤	٢٣٠١٤	% ١٥

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٦٨٨	١٤٦٨٣	% ٤,٦٨
٢٠٠٠	٥٣٩	١٩٩٤٦	% ٢,٧٠
٢٠٠١	٧٦٠	٢٣٠١٤	% ٣,٣٠

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٦٤٧	١٤٦٨٣	% ٤,٤٠
٢٠٠٠	٧٦٠	١٩٩٤٦	% ٣,٨١
٢٠٠١	٥٦٤	٢٣٠١٤	% ٢,٤٥

(٥) رخصة قيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٦٤٣	١٤٦٨٣	% ٤,٣٧
٢٠٠٠	٨٦٠	١٩٩٤٦	% ٤,٣١
٢٠٠١	٦٠١	٢٣٠١٤	% ٢,٦١

(٦) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٣٦٥	١٤٦٨٣	% ٢,٤٨
٢٠٠٠	٣٩٦	١٩٩٤٦	% ١,٨٤
٢٠٠١	٣١٣	٢٣٠١٤	% ١,٣٦

(٧) إعفاء مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	١٦٩	١٤٦٨٣	% ١,١٥
٢٠٠٠	٢٨٢	١٩٩٤٦	% ١,٤١
٢٠٠١	٣٣٠	٢٣٠١٤	% ١,٤٣

(٨) علاج إدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	١٢٤	١٤٦٨٣	% ٠,٨٤
٢٠٠٠	١١٨	١٩٩٤٦	% ٠,٥٩
٢٠٠١	١٣٣	٢٣٠١٤	% ٠,٥٧

(٩) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٨٩٤	١٤٦٨٣	% ٦,٠٨
٢٠٠٠	١٢٧٠	١٩٩٤٦	% ٦,٣٦
٢٠٠١	١٢٨٧	٢٣٠١٤	% ٥,٥٩

(١٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٤٩٧٧	١٤٦٨٣	% ٣٣,٨٩
٢٠٠٠	٨٧١٩	١٩٩٤٦	% ٤٣,٧١
٢٠٠١	١١٨٣٥	٢٣٠١٤	% ٥١,٤٢

جداول جهود الإدارة عام ٢٠٠١ م
مقارنة بعامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ للمفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٩٣٧٨	٢٩٦٨٩	% ٣١,٥٨
٢٠٠٠	١٠٥١٥	٣٣٤١٣	% ٣١,٦٩
٢٠٠١	١٣١٢٧	٣٨٠١١	% ٣٤,٥٣

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	١٥٧٤٩	٢٩٦٨٩	% ٥٣,٠٤
٢٠٠٠	١٧٧٩٢	٣٣٤١٣	% ٥٣,٢٤
٢٠٠١	١٨٧٦٢	٣٨٠١١	% ٤٩,٣٥

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٤٠٥	٢٩٦٨٩	% ١,٣٦
٢٠٠٠	١٧١	٣٣٤١٣	% ٠,٥١
٢٠٠١	١١١	٣٨٠١١	% ٠,٢٩

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٢١١	٢٩٦٨٩	% ٠,٧١
٢٠٠٠	٢٢٣	٣٣٤١٣	% ٠,٦٦
٢٠٠١	١٤٩	٣٨٠١١	% ٠,٣٩

(٥) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	١٢٢٤	٢٩٦٨٩	% ٤,١٢
٢٠٠٠	١٠٣٠	٣٣٤١٣	% ٣,٠٨
٢٠٠١	١٦٩٢	٣٨٠١١	% ٤,٤٥

(٦) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٢٠٠٧	٢٩٦٨٩	% ٦,٧٦
٢٠٠٠	٢٨٥١	٣٣٤١٣	% ٨,٥٣
٢٠٠١	٣٣٦٤	٣٨٠١١	% ٨,٨٥

(٧) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
١٩٩٩	٥٣٥	٢٩٦٨٩	% ١,٨٠
٢٠٠٠	٨٣١	٣٣٤١٣	% ٢,٤٨
٢٠٠١	٨٠٦	٣٨٠١١	% ٢,١٢

توفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠٢ م^(١) :

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة الحكومية والهيئات والشركات وأهل الخير وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.
- عيد الأضحى المبارك.
- المولد النبوي الشريف.

١- بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة - وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة) كما تم صرف مساعدات مالية لبعض الأسر من مشيخة الأزهر - وباقي الحالات تم صرف مساعدات مالية لها من حساب الإدارة ببنك ناصر الاجتماعي والذي يتم تحويله عن طريق الشركات وأهل الخير.

٢- حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في المواد الغذائية وهي عبارة عن (أرز - سكر - سمونة - مكرونة - بلح) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠٢ م واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ٢٠٠٢ م

٣ - عيد الفطر المبارك ::

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي : (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٤ - عيد الأضحى المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي (أرز - سكر - مكرونة - سمرة - لحوم) كما تم تخصيص مبلغ مالى لبعض الأسر من مشيخة الأزهر الشريف وباقي الأسر تم توفير مبلغ مالى لهم من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٥ - المولد النبوى الشريف :

تم تدبير المساعدات العينية لعدد (٧٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم تمثلت في ما يلي (الأرز - السكر - الزيت - حلوى المولد النبوى) كما قامت الإدارة بتوزيع عدد (٥٥) ماكينة حياكة على عدد ٥٥ من حالات أسر السجناء الذين تم تأهيلهم على الحياكة بمراكز التدريب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للبدء فى إقامة مشروع صغير تنتعش منه هذه الأسر لكى تصبح أسراً منتجة فى المجتمع.

بيان مقارن

عن المساعدات المقدمة للمفرج عنهم

بين أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م

م	نوع المساعدة	سنة ١٩٩٨	سنة ١٩٩٩	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢
١	مساعدات مالية حكومية	١١٧٦	٣٥٠٤	٤١٧٣	٣٧٣٧	٤١٤٥
٢	مساعدات مالية أهلية	٦٧٠	٢٤٦٤	٢٧٣٤	٣٤٥٤	٣٩٠٠
٣	مشروع تجاري	٣٥٨	٦٨٨	٥٣٩	٧٦٠	٤٣٩
٤	إلحاق بعمل	٢٧٣	٦٤٧	٧٦٠	٥٦٤	٥٣٩
٥	رخصة قيادة	٤٧٦	٦٤٣	٨٦٠	٦٠١	٥١٢
٦	رخصة مزاولة مهنة	١٩٤	٣٦٥	٣٩٦	٣١٣	٢٨٩
٧	عودة للعمل	١٠٥٣	٨٩٤	١٢٧٠	١٢٨٧	١٦٧٩
٨	علاج إدمان	٢١٥	١٢٤	١١٨	١٣٣	١١٩
٨	إعفاء من مصروفات مدرسية	٩٨	١٦٩	٢٨٢	٣٣٠	٥٢٥
٩	تأهيل	٦٤	٣٨	٢٣	-	٣٣
١٠	مساعدات متنوعة : (مواد تموينية - ملابس - أغذية - علاج - استخراج بطاقة شخصية - سلعة لتأسيس مشروع - أدوية - إلخ).	٣٧٣	٤٩٧٧	٨٧٩١	١١٨٣٥	١٣٠٧٧
١١	مساعدات تحت البحث	١٢	١٧٠	-	-	-
	إجمالي المساعدات	٤٩٦٢	١٤٦٨٣	١٩٩٤٦	٢٣٠١٤	٢٥٢٥٧

بيان مقارن

عن المساعدات المقدمة لأسر السجناء

بين أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ م

م	نوع المساعدة	سنة ١٩٩٨	سنة ١٩٩٩	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢
١	مساعدات مالية حكومية	٥٩٣٤	٩٣٧٨	١٠١١٥	١٣١٢٧	١٣٦٦٨
٢	مساعدات مالية أهلية	٩٥٧٢	١٥٧٤٩	١٧٧٩٢	١٨٧٦٢	٢٠٩٥٣
٣	مشروع تجاري	٣٦٨	٤٠٥	٣٠٢	١١١	١٥٩
٤	إلحاق بعمل	١٦٧	٢١١	٢٢٣	١٤٩	١٢٥
٨	إعفاء من مصروفات مدرسية	٦٢٦	١٢٢٤	١٠٨٥	١٦٩٢	١٦٤٧
٩	تأهيل	١٦٤	٥٣٥	٨٣١	٨٠٦	٥٣٦
١٠	مساعدات متنوعة : (مواد تموينية - ملابس - أغطية - علاج - استخراج بطاقة شخصية - سلعة لتأسيس مشروع - أدوية - إلخ).	٥٠٤	٢٠٠٧	٢٧٢٠	٣٣٦٤	٦٢٠٠
١١	مساعدات تحت البحث	١١٤	١٨٠	-	-	-
إجمالي المساعدات		١٧٤٠٤	٢٩٦٨٩	٣٣٠٦٨	٣٨٠١١	٤٣٢٨٨

بيان مقارن

عن المساعدات المقدمة للمفرج عنهم وأسر السجناء

ما بين أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢م

مديرية أمن	المفرج عنهم		أسر السجناء	
	سنوات المقارنة		سنوات المقارنة	
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١
القاهرة	٧٢٤	٥١٦	٥٤٤	٢٣٢
الجيزة	٥٣٢	٤٠٤	٨٧٢	٥٤٥
القليوبية	٤٠٦	٣٥٢	١٧٩	١٥
الإسماعيلية	٣٥٠	٢٨٢	٥٤٥٢	٥٢٦٣
بور سعيد	٣٣٩	٢٦٩	٢٥٠٧	٢٠٣٠
السويس	٣١٣	٢٢٥	٦٣	٣٣
كفر الشيخ	٢٠٩	١٣١	٣١٢	٣١٥
البحيرة	٢٩٠	٢٣	١٥٧	٩٩١
دمياط	١٧٠	١١٣	٤٢	٣٦
الإسكندرية	١٨١١٣	١٧٥٦٤	٢١١١٩	٣٠٧١٧
مرسى مطروح	٢٣	٤٤	١٥	-
الوادى الجديد	٢٠	٣٣	١٢	٥
الشرقية	٣٩٦	٣٤٧	٢٢٧	١٥١
الغربية	٣٥٠	٢٦١	٨٨٧	٧١٥
الدقهلية	٣١٥	٢٨٠	٣٠٧	١٩٠
المنوفية	١٩٩	١٧٥	٣٩٦	٣٤٦
ش. سيناء	٢٥	٣٢	٥٦	٧٥

تابع بيان مقارن
عن المساعدات المقدمة للمفرج عنهم وأسر السجناء
ما بين أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ م

مديرية أمن	المفرج عنهم		أسر السجناء	
	سنوات المقارنة		سنوات المقارنة	
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١
ج. سيناء	٣٢	٤١	١٥٠	١٧٣
البحر الأحمر	٢٢	١٩	٣٠٩	٢٠٢
الفيوم	٣٥٢	٢٦٧	٢٠٣٥	١٧٧٩
بنى سويف	٢٥٠	١٥٧	١٥٥٢	١٠٤١
المنيا	١٥٧	١٢٥	٢٩٦	٢١٢
أسيوط	٢٣٩	١١٣	١٧٢	١٢٧
سوهاج	٢٥٤	١١٤	٤١٧	٣٠٣
قنا	٩٠	٨١	١٥	-
أسوان	١٩٧	١٣٢	٧٠	٥١
الأقصر	-	٣٨	-	-
الإدارة	٨٥٧	٦٩٦	٤٢٢٥	٢٥٤٦
الإجمالي	٤٥٢٢٤	٢٣٠١٤	٤٣٢٨٨	٣٨٠١١

بيان مقارنة

عن المساعدات المقدمة

من إدارة شرطة الرعاية اللاحقة

لشريحة المفرج عنهم وأسر السجناء

عن أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م

المساعدات المقدمة لأسر السجناء					المساعدات المقدمة للمفرج عنهم				
سنوات المقارنة					سنوات المقارنة				
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
٤٢٢٥	٢٥٤٦	٤٠٦٧	٢٦٧٣	٨٣٤	٨٥٧	٦٩٦	٨٥٥	٧٥٠	٦٥٨

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٢ مقارنة بعامى ٢٠٠٠، ٢٠٠١م المفرج عنهم :

(١١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٤١٧٣	١٩٩٤٦	% ٢,٩٢
٢٠٠١	٣٧٣٧	٢٣٠١٤	% ١٦,٢٣
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١

(١٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٢٧٣٤	١٩٩٤٦	% ١٣,٧٠
٢٠٠١	٣٤٥٤	٢٣٠١٤	% ١٥
٢٠٠٢	٣٩٠٠	٢٥٢٥٧	% ١٥,٤٤

(١٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٥٣٩	١٩٩٤٦	% ٢,٧٠
٢٠٠١	٧٦٠	٢٣٠١٤	% ٣,٣٠
٢٠٠٢	٤٣٩	٢٥٢٥٧	% ١,٧٣

(١٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٧٦٠	١٩٩٤٦	% ٣,٨١
٢٠٠١	٥٦٤	٢٣٠١٤	% ٢,٤٥
٢٠٠٢	٥٣٩	٢٥٢٥٧	% ٢,١٣

(١٥) رخصة قيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٨٦٠	١٩٩٤٦	% ٤,٣١
٢٠٠١	٦٠١	٢٣٠١٤	% ٢,٦١
٢٠٠٢	٥١٢	٢٥٢٥٧	% ٢,٠٢

(١٦) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٣٩٦	١٩٩٤٦	% ١,٨٤
٢٠٠١	٣١٣	٢٣٠١٤	% ١,٣٦
٢٠٠٢	٢٨٩	٢٥٢٥٧	% ١,١٤

(١٧) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٢٨٢	١٩٩٤٦	% ١,٤١
٢٠٠١	٣٣٠	٢٣٠١٤	% ١,٤٣
٢٠٠٢	٥٢٥	٢٥٢٥٧	% ٢,٠٧

(١٨) علاج إدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١١٨	١٩٩٤٦	% ٠,٥٩
٢٠٠١	١٣٣	٢٣٠١٤	% ٠,٥٧
٢٠٠٢	١١٩	٢٥٢٥٧	% ٠,٤٧

(١٩) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١٢٧٠	١٩٩٤٦	% ٦,٣٦
٢٠٠١	١٢٨٧	٢٣٠١٤	% ٥,٥٩
٢٠٠٢	١٦٧٩	٢٥٢٥٧	% ٦,٦٤

(٢٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٨٧١٩	١٩٩٤٦	% ٤٣,٧١
٢٠٠١	١١٨٣٥	٢٣٠١٤	% ٥١,٤٢
٢٠٠٢	١٣٠٧٧	٢٥٢٥٧	% ٥١,٧٧

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٢ مقارنة بعامي ٢٠٠١، ٢٠٠٠ م أسر السجناء :

(٧) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١٠٥١٥	٣٣٤١٣	% ٣١,٦٩
٢٠٠١	١٣١٢٧	٣٨٠١١	% ٣٤,٥٣
٢٠٠٢	١٣٦٦٨	٤٣٢٨٨	% ٣١,٥٧

(٨) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١٧٧٩٢	٣٣٤١٣	% ٥٣,٢٤
٢٠٠١	١٨٧٦٢	٣٨٠١١	% ٤٩,٣٥
٢٠٠٢	٢٠٩٥٣	٤٣٢٨٨	% ٤٨,٤٠

(٩) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١٧١	٣٣٤١٣	% ٠,٥١
٢٠٠١	١١١	٣٨٠١١	% ٠,٢٩
٢٠٠٢	١٥٩	٤٣٢٨٨	% ٠,٣٦

(١٠) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٢٢٣	٣٣٤١٣	% ٠,٦٦
٢٠٠١	١٤٩	٣٨٠١١	% ٠,٣٩
٢٠٠٢	١٢٥	٤٣٢٨٨	% ٠,٢٨

(١١) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	١٠٣٠	٣٣٤١٣	٪ ٣,٠٨
٢٠٠١	١٦٩٢	٣٨٠١١	٪ ٤,٤٥
٢٠٠٢	١٦٤٧	٤٣٢٨٨	٪ ٣

(١٢) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٢٨٥١	٣٣٤١٣	٪ ٨,٥٣
٢٠٠١	٣٣٦٤	٣٨٠١١	٪ ٨,٨٥
٢٠٠٢	٦٢٠٠	٤٣٢٨٨	٪ ١٤,٢٢

(١٣) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٠	٨٣١	٣٣٤١٣	٪ ٢,٤٨
٢٠٠١	٨٠٦	٣٨٠١١	٪ ٢,١٢
٢٠٠٢	٥٣٦	٤٣٢٨٨	٪ ١,٢٣

توفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠٣م^(١):

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية والشركات وأهل الخير وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.
- عيد الأضحى المبارك.
- المولد النبوي الشريف.

١- بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة - وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة) كما تم صرف مساعدات مالية لبعض الأسر من مشيخة الأزهر - وباقي الحالات تم صرف مساعدات مالية لها من حساب الإدارة ببنك ناصر الاجتماعي والذي يتم تحويله عن طريق الشركات وأهل الخير.

٢- حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٩٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في المواد الغذائية وهي عبارة عن (أرز - سكر - سمونة - مكرونة - بلح) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠٣م من واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ٢٠٠٣م.

٣ - عيد الفطر المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٩٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي : (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٤- عيد الأضحى المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (١٠٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي (أرز - سكر - مكرونة - مسلى - لحوم) كما تم تخصيص مبلغ مالى لبعض الأسر من مشيخة الأزهر الشريف وباقي الأسر تم توفير مبلغ مالى لهم من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٥- المولد النبوى الشريف :

تم تدبير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم تمثلت في ما يلي (الأرز - السكر - الزيت - حلوى المولد النبوى) كما قامت الإدارة بتوزيع عدد (٥٥) ماكينة حياكة على عدد ٥٥ من حالات أسر السجناء الذين تم تأهيلهم على الحياكة بمراكز التدريب التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية للبدء فى إقامة مشروع صغير تنتعش منه هذه الأسر لكى تصبح أسراً منتجة فى المجتمع.

بيان مقارنة

عن المساعدات المقدمة لأسر السجناء

بين أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ م

م	نوع المساعدة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
١	مساعدات مالية حكومية	١٠١١٥	١٣١٢٧	١٣٦٦٨	١٦٠٢١
٢	مساعدات مالية أهلية	١٧٧٩٢	١٨٧٦٢	٢٠٩٥٣	٢٢٨٦٩
٣	مشروع تجاري	٣٠٢	١١١	١٥٩	٢٢٣
٤	إلحاق بعمل	٢٢٣	١٤٩	١٢٥	١٣٥
٥	إعفاء من مصروفات مدرسية	١٠٨٥	١٦٩٢	١٦٤٧	١٩٥٥
٦	تأهيل	٨٣١	٨٠٦	٥٣٦	٧١٧
٧	مساعدات متنوعة	٢٧٢٠	٣٣٦٤	٦٢٠٠	٢٥٧٤١
	إجمالي المساعدات	٣٣٠٦٨	٣٨٠١١	٤٣٢٨٨	٦٧٦٧١

بيان مقارنة

عن المساعدات المقدمة للمفرج عنهم

بين أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ م

م	نوع المساعدة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
١	مساعدات مالية حكومية	٤١٧٣	٣٧٣٧	٤١٤٥	٤٧٧٦
٢	مساعدات مالية أهلية	٢٧٣٤	٣٤٥٤	٣٩٠٠	٤٨٣٨
٣	مشروع تجاري	٥٣٩	٧٦٠	٤٣٩	٣٨٨
٤	إلحاق بعمل	٧٦٠	٥٦٤	٥٣٩	٥٦٩
٥	رخصة قيادة	٨٦٠	٦٠١	٥١٢	٥٩٨
٦	رخصة مزاولة مهنة	٣٩٦	٣١٣	٢٨٩	٣١٢
٧	عودة للعمل	١٢٧٠	١٢٨٧	١٦٧٩	٢٠٤٩

حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

١٤٨	١١٩	١٣٣	١١٨	علاج إدمان	٨
٣٧١	٥٢٥	٣٣٠	٢٨٢	إعفاء من مصروفات مدرسية	٩
١١١	٣٣	—	٢٣	تأهيل	١٠
٢٠٧٤٧	١٠٧٧	١١٨٣٥	٨٧٩١	مساعدات متنوعة	١١
٣٤٩٠٧	٢٥٢٥٧	٢٣٠١٤	١٩٩٤٦	إجمالي المساعدات	

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٣ مقارنة بعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠١ المفرج عنهم

(٣) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٣٧٣٧	٢٣٠١٤	٪ ١٦,٢٣
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	٪ ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	٪ ١٣,٦٨

(٤) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٣٤٥٤	٢٣٠١٤	٪ ١٥
٢٠٠٢	٣٩٠٠	٢٥٢٥٧	٪ ١٥,٤٤
٢٠٠٣	٣٨٣٨	٣٤٩٠٧	٪ ١٠,٩٩

(٥) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٧٦٠	٢٣٠١٤	٪ ٣,٣٠
٢٠٠٢	٤٣٩	٢٥٢٥٧	٪ ١,٧٣
٢٠٠٣	٣٠٨	٣٤٩٠٧	٪ ٠,٨٨

(٦) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٥٦٤	٢٣٠١٤	% ٢,٤٥
٢٠٠٢	٥٣٩	٢٥٢٥٧	% ٢,١٣
٢٠٠٣	٤٨٩	٣٤٩٠٧	% ١,٤٠

(٧) رخصة قيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٦٠١	٢٣٠١٤	% ٢,٦١
٢٠٠٢	٥١٢	٢٥٢٥٧	% ٢,٠٢
٢٠٠٣	٥٩٨	٣٤٩٠٧	% ١,٧١

(٨) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٣١٣	٢٣٠١٤	% ١,٣٦
٢٠٠٢	٢٨٩	٢٥٢٥٧	% ١,١٤
٢٠٠٣	٢١٢	٣٤٩٠٧	% ٠,٦٠

(٩) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٣٣٠	٢٣٠١٤	% ١,٤٣
٢٠٠٢	٥٢٥	٢٥٢٥٧	% ٢,٠٧
٢٠٠٣	٣٧١	٣٤٩٠٧	% ١,٠٦

(١٠) علاج إدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٣٣	٢٣٠١٤	% ٠,٥٧
٢٠٠٢	١١٩	٢٥٢٥٧	% ٠,٤٧
٢٠٠٣	١٤٨	٣٤٩٠٧	% ٠,٤٢

(١١) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٢٨٧	٢٣٠١٤	% ٥,٥٩
٢٠٠٢	١٦٧٩	٢٥٢٥٧	% ٦,٦٤
٢٠٠٣	٢٠٤٩	٣٤٩٠٧	% ٥,٨٦

(١٢) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١١٨٣٥	٢٣٠١٤	% ٥١,٤٢
٢٠٠٢	١٣٠٧٧	٢٥٢٥٧	% ٥١,٧٧
٢٠٠٣	٢٣٣٥٠	٣٤٩٠٧	% ٦٦,٨٩

(١٣) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	---	٢٣٠١٤	---
٢٠٠٢	٣٣	٢٥٢٥٧	% ٠,١٣
٢٠٠٣	٦٣	٣٤٩٠٧	% ٠,١٨

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٣ مقارنة بعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠١ أسر السجناء

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٣١٢٧	٣٨٠١١	% ٣٤,٥٣
٢٠٠٢	١٣٦٦٨	٤٣٢٨٨	% ٣١,٥٧
٢٠٠٣	١٦٠٢١	٦٧٦٧١	% ٢٣,٦٧

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٨٧٦٢	٣٨٠١١	% ٤٩,٣٥
٢٠٠٢	٢٠٩٥٣	٤٣٢٨٨	% ٤٨,٤٠
٢٠٠٣	١٨٨٦٩	٦٧٦٧١	% ٢٧,٨٨

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١١	٣٨٠١١	% ٠,٢٩
٢٠٠٢	١٥٩	٤٣٢٨٨	% ٠,٣٦
٢٠٠٣	١٣٢	٦٧٦٧١	% ٠,١٩

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٤٩	٣٨٠١١	% ٠,٣٩
٢٠٠٢	١٢٥	٤٣٢٨٨	% ٠,٢٨
٢٠٠٣	٦٥	٦٧٦٧١	% ٠,٠٩

(٥) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	١٦٩٢	٣٨٠١١	٤,٤٥ %
٢٠٠٢	١٦٤٧	٤٣٢٨٨	٣,٠٠ %
٢٠٠٣	١٩٥٥	٦٧٦٧١	٢,٨٨ %

(٦) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٣٣٦٤	٣٨٠١١	٨,٨٥ %
٢٠٠٢	٦٢٠٠	٤٣٢٨٨	١٤,٣٢ %
٢٠٠٣	٢٤٠٠٥	٦٧٦٧١	٣٥,٤٧ %

(٧) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠١	٨٠٦	٣٨٠١١	٢,١٢ %
٢٠٠٢	٥٣٦	٤٣٢٨٨	١,٢٣ %
٢٠٠٣	٦١٧	٦٧٦٧١	٠,٩١ %

توفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠٤م^(١) :

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية والشركات وأهل الخير وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠٤م من واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية اللاحقة - ٢٠٠٤م.

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.
- عيد الأضحى المبارك.
- المولد النبوي الشريف.

١- بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٩٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة - وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة) كما تم صرف مساعدات مالية لبعض الأسر من مشيخة الأزهر - وباقي الحالات تم صرف مساعدات مالية لها من حساب الإدارة ببنك ناصر الاجتماعي والذي يتم تحويله عن طريق الشركات وأهل الخير.

٢- حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في المواد الغذائية وهي عبارة عن (أرز - سكر - سمرة - مكرونة - بلح) كما تم تخصيص مبلغ مالي لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالي لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالي لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٣- عيد الفطر المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي : (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال) كما تم تخصيص مبلغ مالي لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالي لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالي لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٤- عيد الأضحى المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (١٠٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي (أرز - سكر - مكرونة - مسلى - لحوم) كما تم تخصيص مبلغ مالى لبعض الأسر من مشيخة الأزهر الشريف وباقي الأسر تم توفير مبلغ مالى لهم من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٥- المولد النبوى الشريف :

تم تدبير المساعدات العينية لعدد (٩٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم تمثلت في ما يلي (الأرز - السكر - الزيت - حلوى المولد النبوى) كما قامت الإدارة بتوزيع عدد (٥٥) ماكينة خياكة على عدد ٥٥ من حالات أسر السجناء الذين تم تأهيلهم على الخياكة بمراكز التدريب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للبدء فى إقامة مشروع صغير تنتعش منه هذه الأسر لكى تصبح أسراً منتجة فى المجتمع.

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٤ مقارنة بعامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ والمفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	٪ ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	٪ ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٢٩٧٦	٣٩٣٠٥	٪ ١٣,٢٠

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	٪ ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	٪ ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٨٨١	٣٩٣٠٥	٪ ١٠,١٢

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٨٩	٣٩٣٠٥	% ١٠١,٠٤

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٦٤٢	٣٩٣٠٥	% ٦١,٢٢

(٥) رخصة قيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٩٠٥	٣٩٣٠٥	% ٤٣,٤٣

(٦) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٢٠١	٣٩٣٠٥	% ١٩٥,٠٣

(٧) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٦٩	٣٩٣٠٥	% ٩٩,٢٥

(٨) علاج إدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٥٩	٣٩٣٠٥	% ٢٤٧

(٩) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٩٠٤	٣٩٣٠٥	% ٢٠,٦٤

(١٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٨١٢٥	٣٩٣٠٥	% ٢,١٧

(١١) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٤١٤٥	٢٥٢٥٧	% ١٦,٤١
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٩٨	٣٩٣٠٥	% ٢٤,٠٨

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٤ مقارنة بعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٢ أسر السجناء

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	١٣٦٦٨	٤٣٢٨٨	% ٣١,٥٧
٢٠٠٣	١٦٠٢١	٦٧٦٧١	% ٢٣,٦٧
٢٠٠٤	٣٠٥٧٩	٧٤٧٨٦	% ٢٣,٢٢

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٢٠٩٥٣	٤٣٢٨٨	% ٤٨,٤٠
٢٠٠٣	١٨٨٦٩	٦٧٦٧١	% ٢٧,٨٨
٢٠٠٤	٢٣٣١٩	٧٤٧٨٦	% ٣٠,٩٣

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	١٥٩	٤٣٢٨٨	% ٠,٣٦
٢٠٠٣	١٣٢	٦٧٦٧١	% ٠,١٩
٢٠٠٤	٢٦٤	٧٤٧٨٦	% ٠,٤٧

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	١٢٥	٤٣٢٨٨	% ٠,٢٨
٢٠٠٣	٦٥	٦٧٦٧١	% ٠,٠٩
٢٠٠٤	٧٠	٧٤٧٨٦	% ٠,٣٧

(٥) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	١٦٤٧	٤٣٢٨٨	% ٣,٠٠
٢٠٠٣	١٩٥٥	٦٧٦٧١	% ٢,٨٨
٢٠٠٤	١٣١٣	٧٤٧٨٦	% ٥,١٠

(٦) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٦٢٠٠	٤٣٢٨٨	% ١٤,٣٢
٢٠٠٣	٢٤٠٠٥	٦٧٦٧١	% ٣٥,٤٧
٢٠٠٤	١٨٦٣٤	٧٤٧٨٦	% ٤٣,١٧

(٧) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٢	٥٣٦	٤٣٢٨٨	% ١,٢٣
٢٠٠٣	٦١٧	٦٧٦٧١	% ٠,٩١
٢٠٠٤	٦٠٧	٧٤٧٨٦	% ٣,٣٣

توفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال عام ٢٠٠٥م^(١):

قامت الإدارة بتفعيل دورها مع الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية والشركات وأهل الخير وذلك لتوفير المساعدات العينية والمالية لأسر السجناء والمفرج عنهم المستحقين لها، حيث قامت بتوزيع هذه المساعدات في المناسبات التالية :

- بدء العام الدراسي.
- شهر رمضان المعظم.
- عيد الفطر المبارك.
- عيد الأضحى المبارك.
- المولد النبوي الشريف.

١- بدء العام الدراسي الجديد :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٩٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم بمتوسط ثلاثة أفراد لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة - وتمثلت في (الزى المدرسى الكامل - الأدوات الكتابية - الشنط المدرسية - الأحذية المدرسية - قماش لعائل الأسرة) كما تم صرف مساعدات مالية لبعض الأسر من مشيخة الأزهر - وباقي الحالات تم صرف مساعدات مالية لها من حساب الإدارة ببنك ناصر الاجتماعي والذي يتم تحويله عن طريق الشركات وأهل الخير.

٢- حلول شهر رمضان المعظم :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في المواد الغذائية وهي عبارة عن (أرز - سكر - سمونة - مكرونة - بلح) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

(١) جهود إدارة شرطة الرعاية اللاحقة عن عام ٢٠٠٥م واقع البيان الصادر من وزارة الداخلية - إدارة الرعاية

٣ - عيد الفطر المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (٨٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي : (بطاطين - قمصان رجالي وأولادى - بنطلونات رجالي وأولادى - بلوفرات رجالي وحريمى وأولادى - جيبات حريمى - فساتين للبنات - أحذية حريمى وأطفال) كما تم تخصيص مبلغ مالى لكل أسرة حيث قامت مشيخة الأزهر بتدبير مبلغ مالى لجزء من هذه الأسر وقامت الإدارة بتوفير مبلغ مالى لباقي الأسر من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٤ - عيد الأضحى المبارك :

تم توفير المساعدات العينية لعدد (١٠٠٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم وقد تمثلت في ما يلي (أرز - سكر - مكرونة - مسلى - لحوم) كما تم تخصيص مبلغ مالى لبعض الأسر من مشيخة الأزهر الشريف وباقي الأسر تم توفير مبلغ مالى لهم من حساب الإدارة ببنك ناصر.

٥ - المولد النبوى الشريف :

تم تدبير المساعدات العينية لعدد (٩٥٠) أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم تمثلت في ما يلي (الأرز - السكر - الزيت - حلوى المولد النبوى) كما قامت الإدارة بتوزيع عدد (٥٥) ماكينة حياكة على عدد ٥٥ من حالات أسر السجناء الذين تم تأهيلهم على الحياكة بمراكز التدريب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للبدء فى إقامة مشروع صغير تنتعش منه هذه الأسر لكى تصبح أسراً منتجة فى المجتمع.

جهود الإدارة جداول جهود عام ٢٠٠٥ مقارنة بعامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٣ المفرج عنهم

(١) مساعدات مالية حكومية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	١٣,٦٨ %
٢٠٠٤	٢٩٧٦	٧٤٧٨٦	٢٧,٦٠ %
٢٠٠٥	٣١٧٨	٣٢١٦١	٢٩,٠٢ %

(٢) مساعدات مالية أهلية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٨٨١	٧٤٧٨٦	% ٢٣,١١
٢٠٠٥	٤٣٢٠	٣٢١٦١	% ٢٧,٧٧

(٣) مشروع تجارى :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٨٩	٧٤٧٨٦	% ٢٥,٢٥
٢٠٠٥	٣٨٥	٣٢١٦١	% ١٤,٢٢

(٤) إلحاق بعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٦٤٢	٧٤٧٨٦	% ١٣,٩٩
٢٠٠٥	٢٤٨	٣٢١٦١	% ١١,٢٣

(٥) رخصة قيادة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٩٠٥	٧٤٧٨٦	% ١٦,٩٩
٢٠٠٥	٦٥١	٣٢١٦١	% ١٤,٧

(٦) رخصة مزاولة مهنة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٢٠١	٧٤٧٨٦	% ٠,١٣
٢٠٠٥	١٨٥	٣٢١٦١	% ٢٤,٠٢

(٧) إعفاء من مصروفات دراسية :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٣٦٩	٧٤٧٨٦	% ٠,١٣
٢٠٠٥	٢٤٨	٣٢١٦١	% ٠,٧٧

(٨) علاج إدمان :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٥٩	٧٤٧٨٦	% ٠,٢١
٢٠٠٥	١٠١	٣٢١٦١	% ٠,٣١

(٩) عودة للعمل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٩٠٤	٧٤٧٨٦	% ٣٩,٢٧
٢٠٠٥	٢١٤٠	٣٢١٦١	% ١٥,٠٢

(١٠) مساعدات متنوعة :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	١٨١٢٥	٧٤٧٨٦	% ١٠,٠٢
٢٠٠٥	٢٠٦٤٠	٣٢١٦١	% ١,٤٩

(١١) تأهيل :

أعوام المقارنة	عدد المساعدات	جملة المساعدات	النسبة المئوية للمساعدات
٢٠٠٣	٤٧٧٦	٣٤٩٠٧	% ١٣,٦٨
٢٠٠٤	٩٨	٧٤٧٨٦	% ٥٣,٢٣
٢٠٠٥	٦٥	٣٢١٦١	% ٤٧,١٢

الفصل الرابع

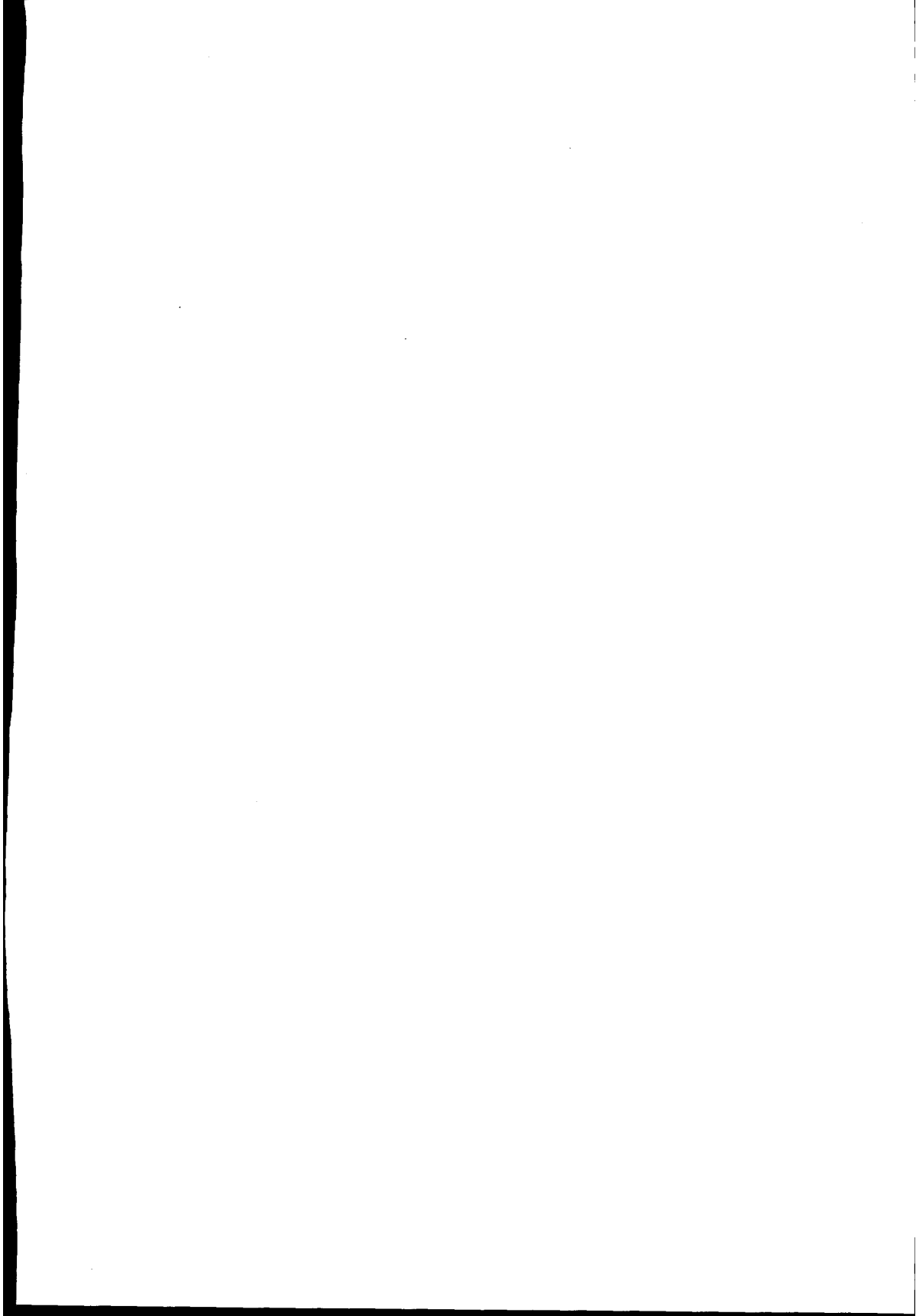
الدليل الخدمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة

والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء

والمفرج عنهم على مساعدتها

أولاً : بالنسبة لأسر السجناء.

ثانياً : بالنسبة للمفرج عنهم.



الفصل الرابع
الدليل الخدمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة
والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء
والمفرج عنهم على مساعدتها

فى إطار تفعيل دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة للقيام بالمهام المنوطة بها فى مجال رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم. . أصدرت دليلاً للعمل يتضمن المستندات اللازمة للحصول على الخدمات المقدمة منها وهى على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة لأسر السجناء :

يبدأ العمل مع أسرة السجين منذ تقدم المسجون بطلب لإدارة السجن يلتبس فيه تقديم الرعاية لأسرته وبموجب هذا الطلب تقوم مكاتب الخدمة الاجتماعية بالسجون بملء نموذج (١٣ خ.أ) عن حالة السجين وإرساله بريدياً لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة التى تقوم بتصنيف لكل النماذج وفقاً لمحال الإقامة وإرسالها إلى أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة التابعة لها لاتخاذ اللازم حيالها.

المستندات اللازمة لحصول أسرة السجين على المساعدات المختلفة :

تتقدم أسرة السجين بطلب للحصول على المساعدة باسم السيد / مدير إدارة شرطة الرعاية اللاحقة ومرفق طيه المستندات التالية :

- قسيمة الزواج.
- شهادة ميلاد الأبناء.
- تحقيق شخصية العائل.
- عدد (٢) صورة شخصية للعائل.
- نموذج (٢ خ.أ) من السجن أو شهادة تفيد حالة المسجون من قطاع مصلحة السجون.

بعد ذلك تقوم الإدارة بإجراء بحث ميداني لأسرة السجين للوقوف على الحالة الاجتماعية والمادية للأسرة ومدى احتياجها للمساعدات التي سوف تقدم لها، ثم يتم تحديد المساعدات التي يمكن منحها لأسرة السجين والتي تمكنها من اجتياز أزمة سجن عائلها وتقيها من الانحراف.

وتقوم الإدارة بتوجيه أسرة السجين إلى الجهات الحكومية والأهلية بخطاب رسمي للحصول على المساعدات اللازمة منها لرعاية الأسرة كما تقوم الإدارة بمتابعة حصول أسرة السجين على تلك المساعدات والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تواجهها أثناء الحصول عليها.

ومن أمثلة المساعدات والخدمات التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها المختلفة لأسرة المسجون ما يلي :

توجيه أسرة المسجون لبعض الجهات المختلفة مثل الإدارة العامة للضمان الاجتماعي لحصول الأسرة على الضمان الذي يتقرر لأسر السجناء، وكذلك حصول أسرة السجين الذي لا تقل مدة سجنه عن عشر سنوات على معاش ضمانى طوال فترة سجنه.

توجيه أسرة السجين إلى جمعية رعاية السجناء فى مختلف المحافظات للحصول على بعض الإعانات المادية والعينية من هذه الجمعيات والتي تساعد الأسرة على اجتياز أزمة سجن عائلها.

توجيه أسرة السجين إلى دور ومراكز التأهيل المهنى التابعة لجمعيات رعاية السجناء وأسرهم وكذلك التابعة لوزارة الصناعة والإسكان وذلك لتأهيل أفرادها الذين يبدون الرغبة والاستعداد للتأهيل على حرفة أو مهنة تساعد على تحمل أعباء المعيشة مثل تعليم الفتيات والنساء من أسرة السجين على أعمال (الحياكة والتطريز وغيرها من الحرف اليدوية التي يمكن إتقانها فى وقت قصير).

كذلك العمل على مساعدة أفراد الأسرة على محو أمية أفرادها من خلال برامج محو الأمية فى جمعيات رعاية السجناء أو مراكز التأهيل المختلفة.

تقديم بعض الخدمات الطبية لأسر السجناء عن طريق جمعية رعاية السجناء والاتفاق مع بعض المستشفيات التي أيدت الرغبة في مساعدة هذه الأسرة، وخاصة جمعية رعاية السجناء بالقاهرة، أو إرسالها لبعض المستشفيات العامة بخطابات من الإدارة لعلاجهم بالمجان.

صرف بعض المساعدات المادية الفورية لأسر المسجون في حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية وكذا في حالات الوفاة والظروف الملحة من خلال الإدارة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية رعاية السجناء.

العمل على إعفاء بعض أفراد أسرة المسجون في مراحل التعليم المختلفة من دفع المصروفات الدراسية، وتشجيعهم على مواصلة تعليمهم لينشئوا مواطنين صالحين بالمجتمع. هذا ويتوقف حصول أسرة المسجون على هذه المساعدات في حالة خروج عائلها من السجن.

ثانياً : بالنسبة للمفرج عنهم :

تقوم الإدارة بتلقى (نموذج ١٢ خ.أ) للمفرج عنهم بطلب المساعدة من قطاع مصلحة السجون بريدياً للمحكوم عليهم بمدة عقوبة تزيد عن ستة أشهر بالسجون المختلفة، ثم تقوم الإدارة بتصنيف هذه النماذج وفقاً لمحال إقامتهم بالمحافظات المختلفة وترسل أصول هذه النماذج إلى أقسام الرعاية اللاحقة بالمديريات المختلفة وحفظ صورة هذه النماذج بالإدارة بعد قيدها بالسجلات الخاصة بالمفرج عنهم.

وقد ترد بعض الحالات من المفرج عنهم مباشرة للإدارة من تلقاء نفسها أو تكون محاولة إليها من جهات أخرى فتقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصولها على كافة المساعدات الممكنة والسابق الإشارة إليها في هذا الدليل.

وفي حالة المفرج عنهم الذين ينطبق عليهم شروط الحصول على المساعدات المختلفة من الإدارات فيتعين عليهم إحضار المستندات الآتية حتى يمكن اتخاذ إجراءات المساعدة وهي :

١- تقديم المفرج عنه طلب للحصول على المساعدة باسم السيد / مدير الإدارة.

٢- بطاقة تحقيق الشخصية.

٣- عدد (٢) صورة حديثة للمفرج عنه.

٤- خطاب من السجن المفرج عليه من (١ خ.أ) في حالة عدم ورود نموذج (١٢ خ.أ) من قطاع السجون.

ثم تقوم الإدارة بإجراء بحث ميداني للحالة بوضح فيه التاريخ التطوري والحالة الاجتماعية للمفرج عنه وظروفه الاجتماعية مشفوعاً برأى الباحث تجاه الحالة ومدى جديته في طلب المساعدة ومدة استحقاقه لها.

ثم تقوم الإدارة بعد ذلك بإرسال خطاب لإدارة البحث الجنائي التابعة لمحل إقامة المفرج عنه للإفادة بالرأى عن سيرته وسلوكه بعد الإفراج عنه والتأكد من عدم مارسه لنشاطه الإجرامى السابق.

بعد ورود التحريات عن حالات المفرج عنهم من إدارات البحث المختلفة يتم تنفيذ خطة المساعدة للمفرج عنه كالتالى :

- يتم عرض المفرج عنهم الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة وبصحة جيدة على (قسم التأهيل) بالإدارة للوقوف على مدى استعدادهم ورغبتهم فى تعليم حرفة مهنية قد تساعدهم للعمل بها وتوفر لهم بعضاً من متطلبات المعيشة الصالحة.

ويتم ذلك خلال تعريف الحالة بالحرف المهنية المختلفة التابعة لمراكز التدريب المهنى بوزارة الصناعة والإسكان والتي تتناسب مع ميول ورغبات بعض الحالات وذلك حتى لا تقتصر عملية المساعدة على النواحي المادية فقط بل لخلق أعضاء منتجين بالمجتمع وليسوا عالة عليه.

- وقد اهتمت الإدارة بهذا الشأن لإيمانها بأهمية التأهيل فى مساعدة هذه الحالات على تعلم مهنة وذلك بالاتفاق مع كل من وزارة الصناعة والإسكان على إلحاق الحالات التى ترعاها الإدارة بالدورات التدريبية على المهن والحرف المختلفة بمراكز التدريب بمختلف المحافظات التابعة لوزارة الصناعة والإسكان لتدريب هذه الحالات على المهن المختلفة وبدون مقابل.

ومن المساعدات التي تقدم للمفرج عنه من خلال إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها المختلفة الآتى :

- مساعدات مالية عن طريق بنك فيصل الإسلامى أو جمعية رعاية السجناء للبدء فى مشروع تجارى.
 - المساهمة فى عودته للعمل السابق الالتحاق به قبل دخوله السجن.
 - العمل على إلحاقه بعمل جديد بالقطاع الخاص أو العام.
 - المساهمة فى توجيه بعض حالات المفرج عنهم المدمنين إلى المصحات المختلفة لعلاجهم.
 - التوصية لدى إدارات المرور المختلفة التابعة لمحل إقامته لتسهيل حصوله على رخصة قيادة تساعد فى الحصول على عمل يتناسب مع إمكانياته.
 - تقديم مساعدات متنوعة مثل استخراج بطاقة شخصية أو عائلية أو جواز سفر.
 - مساعدة المفرج عنه فى الحصول على مسكن فى المحافظة التابع لها وذلك من خلال خطاب من الإدارة مرفق به بحث بحالته الاجتماعية وحاجته إلى مسكن له ولأسرته تجنباً للانحراف.
- وبعد ذلك يقوم الباحث الاجتماعى بالتردد على المفرج عنه بالمكان الذى يزاول فيه عمله الجديد حتى يطمئن عليه، وإذا استدعى الأمر يتم مساعدته مرة أخرى.
- تقوم الإدارة بمتابعة نشاط المفرج عنه وذلك عن طريق إعداد تقرير كل ستة أشهر على مدى السنتين التاليتين للإفراج عنه وذلك لتوضيح ما تكشف عنه التقارير من مشكلات والتي على ضوئها يتم اقتراح الحلول المناسبة لها.
- مما سبق يتضح لنا مدى أهمية دور إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها فى مختلف المديرىات فى رعاية المفرج عنهم وأسره من منذ بدء التنفيذ العقابى للسجين حتى بعد الإفراج عنه.

كما تحصل أسر السجناء والمفرج عنهم على كافة المساعدات من الإدارة وأقسام المديریات من خلال إتباعهم هذه الخطوات المعينة التي يلتزم بها جميع الضباط والعاملين في هذا المجال.

تقوم الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية للباحثين والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية كذا رؤساء أقسام الرعاية اللاحقة في جميع المحافظات. وذلك لإطلاعهم على ما هو في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرههم والاستماع إلى مقترحاتهم نحو تقديم المساعدات لهذه الفئة في المجتمع بصورة أفضل مما يكون له الأثر في وقاية المجتمع من انحرافهم وعودتهم للجريمة مرة أخرى.

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية دور إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها في مساعدة المديریات في رعاية المفرج عنهم وأسرههم منذ بدء التنفيذ العقابي للسجين حتى الإفراج عنه.

كما تحصل أسر السجناء والمفرج عنهم على كافة المساعدات من الإدارة وأقسام المديریات من خلال إتباعهم هذه الخطوات المعينة التي يلتزم بها جميع الضباط والعاملين في هذا المجال.

- تقوم الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية للباحثين والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية كذا رؤساء أقسام الرعاية اللاحقة في جميع المحافظات، وذلك لإطلاعهم على ما هو جديد في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرههم والاستماع إلى مقترحاتهم نحو تقديم المساعدات لهذه الفئة في المجتمع بصورة أفضل مما يكون له الأثر في وقاية المجتمع من انحرافهم وعودتهم للجريمة مرة أخرى.

ملحق الدراسة

ملحق رقم (١) استمارة استبيان خاصة بالفرج عنهم .

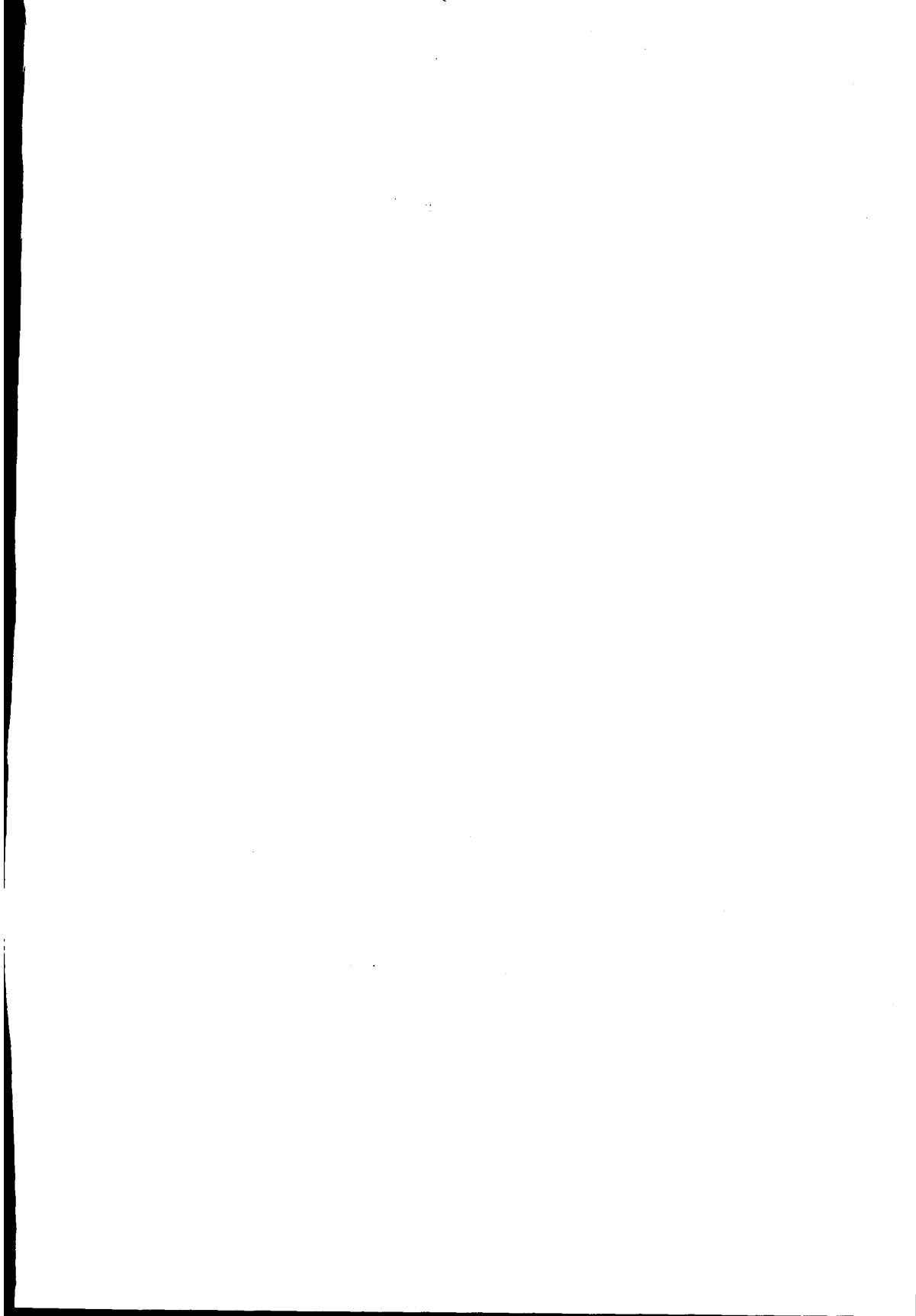
ملحق رقم (٢) استمارة استبيان خاصة بأسر المسجونين .

ملحق رقم (٣) استمارة استبيان خاصة بالقائمين بالعمل في
مجال الرعاية اللاحقة .

ملحق رقم (٤) المحكمون .

ملحق رقم (٥) القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٠م في شأن
تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة .

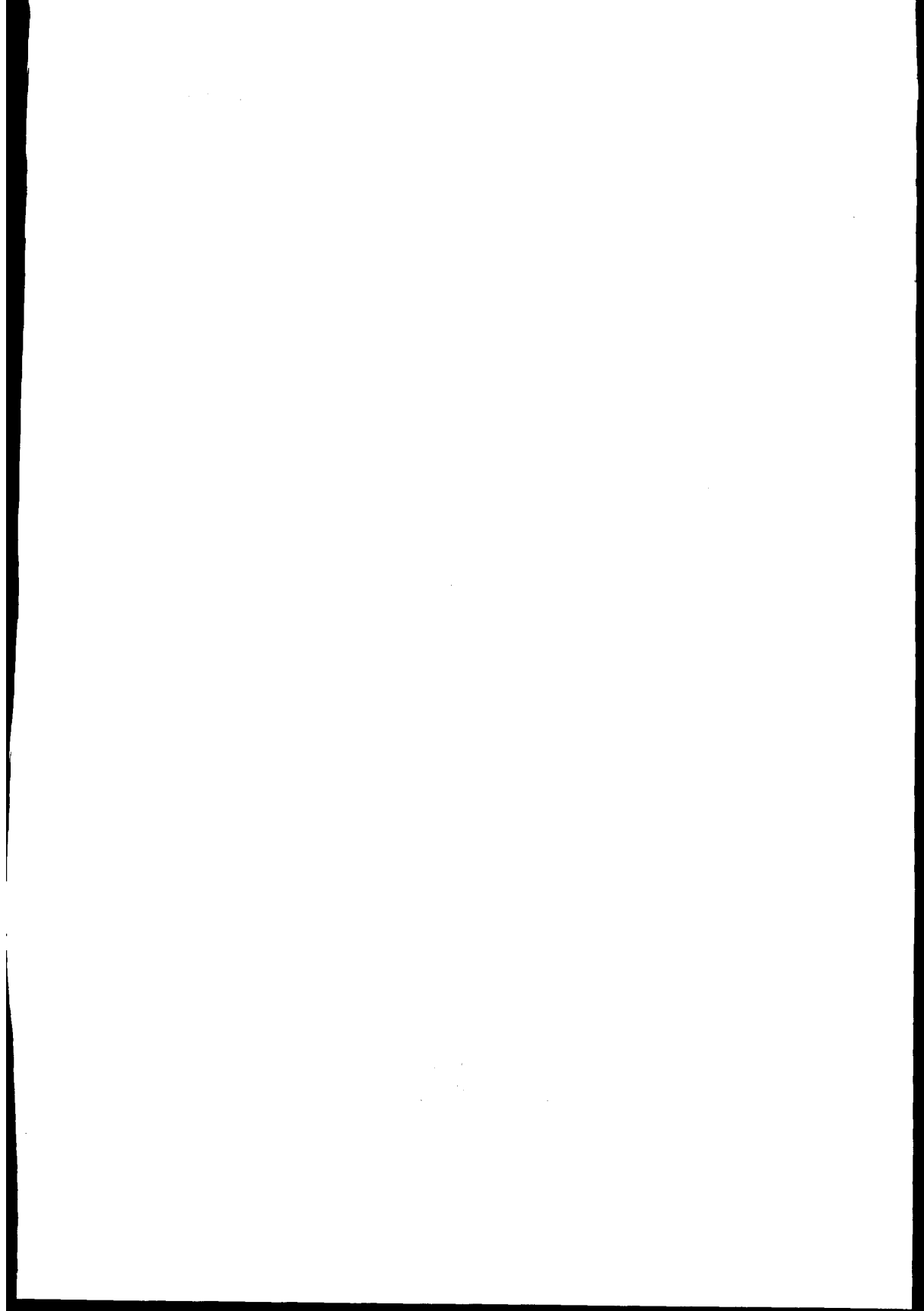
ملحق رقم (٦) القرار الوزاري رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨م في شأن
تعديل البناء التنظيمي لإدارة شرطة الرعاية
اللاحقة .



ملحق رقم (١)
استمارة استبيان
لتقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة
وأثرها فى البيئة الاجتماعية
(مطبق على المفرج عنهم من السجون)

مقدمة من
الباحث / سيد أحمد ممدوح
ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

١٩٩٩
ملحوظة
بيانات هذه الاستمارة سرية
لا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى



أولاً : بيانات أولية :

الاسم	السن	التهمة
مدة الحكم	تاريخ الحبس	تاريخ الإفراج
العمل قبل السجن :	العمل الحالي :	
الإقامة قبل السجن :	الإقامة الحالية :	
الحالة الاجتماعية : أعزب	عدد أفراد الأسرة :	
متزوج	ذكور	أناث
مطلق		
متزوج ويعول		
الحالة التعليمية :	أمي	()
	يقرأ ويكتب	()
	مؤهل متوسط	()
	مؤهل عالي	()
الحالة الصحية جيدة	() متوسطة	() رديئة ()

ثانياً : في مجال مساعدة المفرج عنهم وتأهيلهم مهنيًا :

(١) هل تقدمت للإدارة فور خروجك من السجن ؟

نعم () لا ()

(٢) في حالة الإجابة (بلا) ما هي أسباب تأخرك للجوء للإدارة لمساعدتك ؟

- عدم العلم بمكان الإدارة ()
- عدم معرفة الدور الذي تقوم به الإدارة ()
- لم يعرفك أحد بالمساعدات التي يمكن أن تقدمها الإدارة ()
- هل كانت ظروفك كويسه ()
- أخرى تذكر ()

(٣) في حالة الإجابة بنعم

ما هي الأسباب التي دفعتك للجوء للإدارة فور خروجك من السجن ؟

- هل احتياجك لمساعدة فورية ()
- لم تجد من يساعدك بعد خروجك مباشرة من السجن ()
- وجدت من وجهك للإدارة للحصول على المساعدات ()
- معرفتك وأنت في السجن بدور الإدارة ()
- أخرى تذكر ()

(٤) هل قامت الإدارة باقتراح تأهيلك على مهنة أو حرفة تتعيش منها بعد خروجك من

السجن ؟

نعم () لا ()

(٥) هل وافقت على تأهيلك على حرفة أو مهنة مناسبة لك ؟

نعم () لا ()

(٦) في حالة الإجابة بنعم ما هي تلك المهنة ؟

- نجارة
- سباكة
- نقاشة
- تركيب بلاط
- ميكانيكا سيارات
- أخرى تذكر (.....)

(٧) في حالة الإجابة (بلا)

ما هي أسباب رفضك للتأهيل المهني على حرفة معينة ؟

- كبر سنك وعدم رغبتك في تعلم مهنة جديدة ()
- أنت تجيد حرفة معينة ولا تجد عملاً بها في المجتمع ()
- تريد فرصة عمل فورية تعينك على أحوال المعيشة ()
- نظام المراقبة يعيقك عن التدريب على حرفة في الوقت الحالي ()
- تريد مساعدة مالية فقط من الإدارة ()
- أخرى تذكر (.....)

(٨) هل تم تأهيلك على حرفة تساعدك على أحوال المعيشة ؟

نعم () لا ()

(٩) في حالة الإجابة بنعم

هل استفدت من تعلم حرفة جديدة وأصبحت تدر عليك دخلاً يساعدك في العيش

الشريف بالمجتمع .

نعم () لا ()

(١٠) ما هي مقترحاتك لتأهيل المفرج عنهم على حرف تتناسب معهم بعد خروجهم

من السجن ؟

ثالثاً : في مجال المساعدات المادية المقدمة للمفرج عنهم :

(١١) هل حصلت على مساعدات مادية من الإدارة فور توجهك إليها .

نعم () لا ()

(١٢) في حالة الإجابة بنعم ما هي تلك المساعدات ؟

- تسهيل حصولك على قرض لإقامة مشروع صغير ()
- مساعدة مالية من الجمعيات الأهلية ()
- مساعدة مالية من بعض رجال الأعمال ()
- أخرى تذكر ()

(١٣) هل قامت الإدارة بتسهيل حصولك على بعض الخدمات التي كنت تريدها ؟

نعم () إلى حد ما () لا ()

(١٤) في حالة الإجابة بنعم ما هي تلك الخدمات ؟

- تسهيل حصولك على رخصة قيادة مهنية ()
- تسهيل عودتك لعملك الأصلي قبل دخولك السجن ()
- تسهيل حصولك على بطاقة شخصية ()
- تسهيل حصولك على بعض الأوراق الخاصة بأفراد أسرتك ()

- مساعدتك في الحصول على سكن ()

- أخرى تذكر ()

زابعاً : في مجال خدمات الرعاية الصحية المقدمة من الإدارة للمفرج عنهم :

(١٥) هل قامت الإدارة بتقديم خدمات الرعاية الصحية لك ؟

نعم () أحيانا () لا ()

(١٦) في حالة الإجابة بنعم ما هي الخدمات الصحية التي قدمتها الإدارة لك ؟

- إرسالك لبعض العيادات الخاصة لتوقيع الكشف عليك وإعطائك

العلاج اللازم ()

- إرسالك لبعض المستشفيات العامة لتقديم الرعاية الصحية لك ()

- إعطائك بعض المساعدات المادية التي تعينك على شراء الأدوية

اللازمة لك ()

- أخرى تذكر ()

(١٧) ما هي الطلبات التي ترغب أن تحققها الإدارة لك ولأسرتك للتغلب على المتاعب

التي ترتبت على دخولك السجن ؟

-

-

-

-

(١٨) ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الإدارة في مجال مساعدة المفرج عنهم من

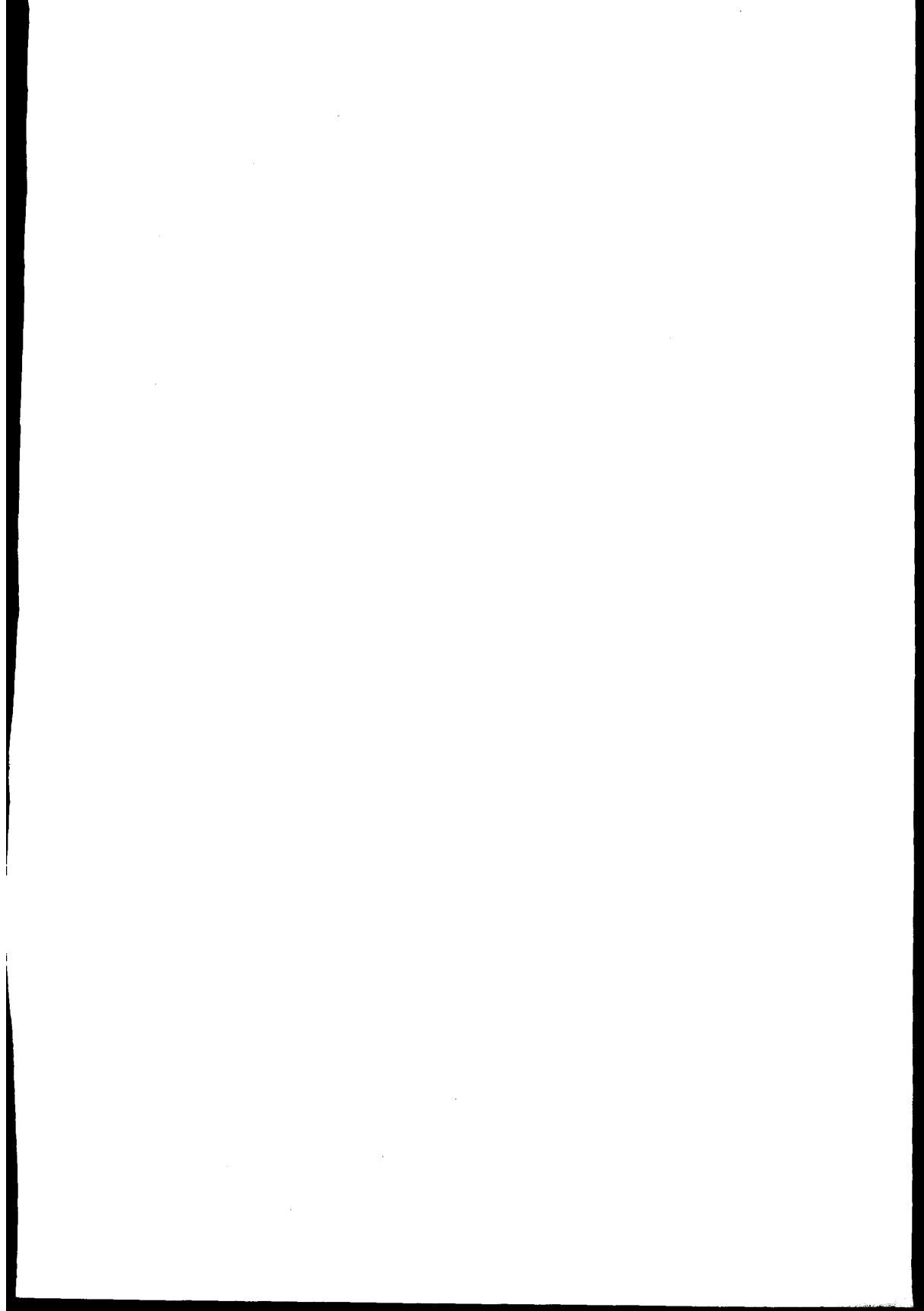
وجهة نظرك ؟

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم اقتصاد وقانون وتنمية إدارية

ملحق رقم (٢)
استمارة استبيان
لتقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة
وأثرها في البيئة الاجتماعية
(مطبق على أسر السجناء)

مقدمة من
الباحث / سيد أحمد محمد
ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

١٩٩٩
ملحوظة
بيانات هذه الاستمارة سرية
لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي



أولاً : بيانات أولية :

- اسم عائل الأسرة : درجة القرابة بالسجين :
عدد أفراد الأسرة : - إناث - ذكور
الإقامة الحالية : العمل الحالي :
الحالة التعليمية : - أمية
- تقرأ وتكتب
- مؤهل عال
الحالة الصحية : جيدة () متوسطة () رديئة ()

ثانياً : الحالة المادية والاقتصادية :

- جيدة () متوسطة () منخفضة ()
(١) هل قمت بالتقدم للإدارة لمساعدتك فور سجن عائل الأسرة ؟
نعم () لا ()
(٢) في حالة الإجابة (بلا) ما سبب تأخيرك عن اللجوء للإدارة لمساعدتك أنتى وأسرتك ؟
- عدم معرفتك بمكان الإدارة ()
- عدم معرفتك بالمساعدات التى يمكن أن تحصلى عليها من الإدارة ()
- لم يخبرك أحد بدور الإدارة فى مجال مساعدة أسر السجناء ()
- عدم اقتناعك بأن الإدارة سوف تساعدك ()
- أخرى تذكر (.....)
(٣) فى حالة الإجابة (بنعم) ما هى المساعدات التى قدمتها لكى الإدارة ؟
- المساعدة فى الحصول على مساعدات مادية من جهات حكومية ()
- المساعدة فى الحصول على مساعدات مادية من رجال الأعمال ()
- المساعدة فى الحصول على مسكن ()
- المساعدة فى الحصول على مساعدات عينيه من بعض الجهات الأهلية ()
- أخرى تذكر (.....)

ثالثاً : في مجال الخدمات التعليمية التي تقدمها الإدارة لأسرة السجين :

(٤) هل قامت الإدارة بمساعدتك على إعفاء أفراد أسرتك في مراحل التعليم المختلفة من المصروفات الدراسية ؟

نعم () لا ()

(٥) هل قامت الإدارة بمساعدة أفراد أسرتك في شراء بعض الكتب الدراسية التي يحتاجونها ؟

نعم () لا ()

في حالة ما إذا كانت المبحوثة أمية :

(٦) هل قامت الإدارة بمساعدتك على محو أميتك من خلال دورات محو الأمية بجمعية رعاية السجناء ؟

(٧) هل قامت الإدارة بتأهيلك على مهنة تساعدك أنتى وأسرتك على أحوال المعيشة ؟

نعم () لا ()

(٨) في حالة الإجابة بنعم ما هي تلك المهنة ؟

- الحياكة والتطريز ()
- أعمال الإبره والتريكو ()
- أخرى تذكر ()

(٩) هل تقوم الإدارة بتوفير فرص عمل تتناسب مع رغباتك تساعدك في العيش الشريف في المجتمع أنتى وأفراد أسرتك ؟

نعم () لا ()

رابعاً : في مجال خدمات الرعاية الصحية المقدمة لأسر السجناء :

(١٠) هل قمت بالاستفادة من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة لأسر السجناء ؟

كثيراً () أحياناً () لا ()

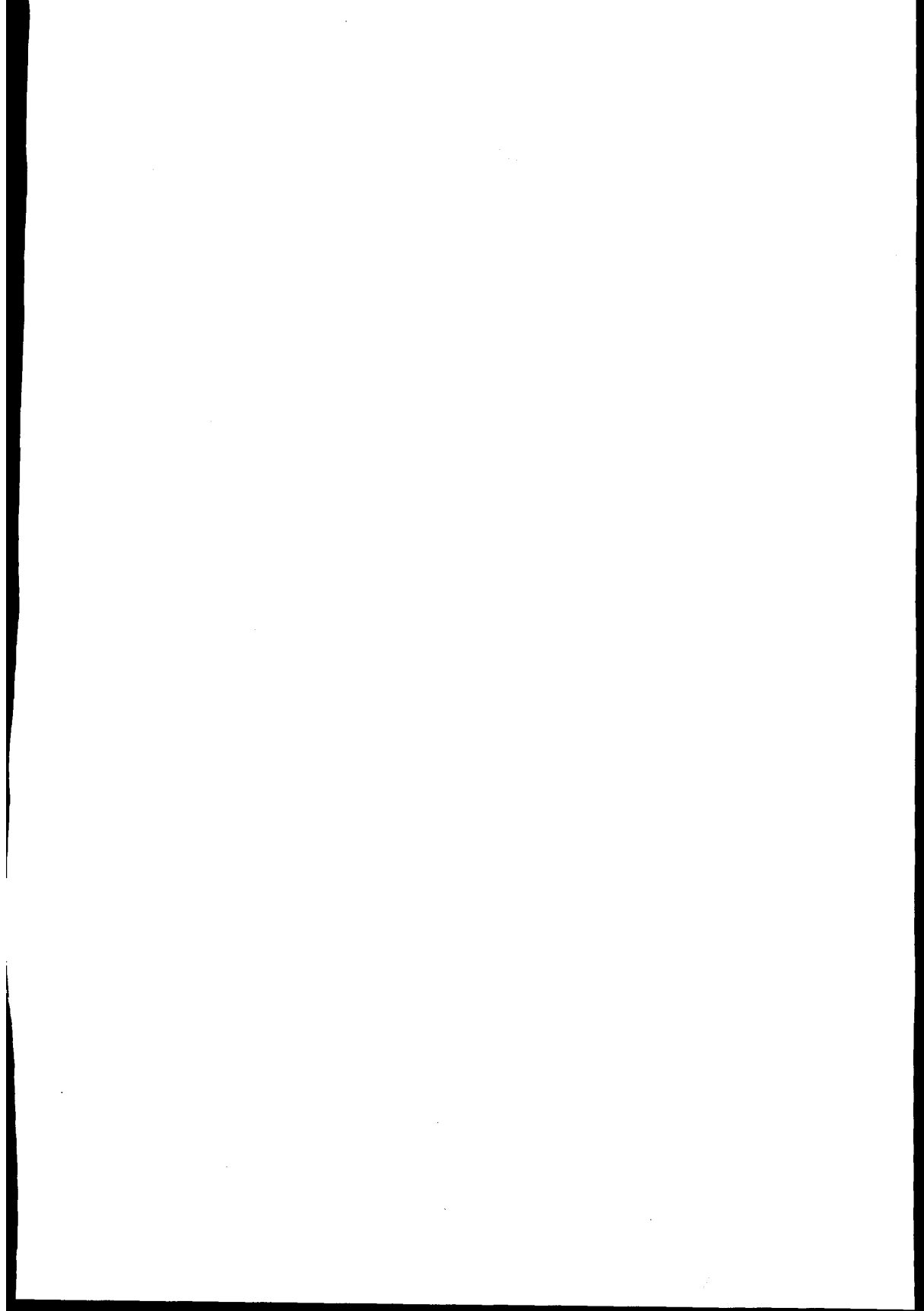
(١١) في حالة الإجابة بنعم ما هي تلك الخدمات التي قدمت إليك ؟

- المساعدة في توقيع الكشف الطبي عليك وعلى أفراد أسرتك بواسطة الأطباء المتخصصين ()
- المساعدة في الحصول على الأدوية والعلاج اللازم لكى ولأسرتك ()
- المساعدة في عمل التحاليل والأشعات والعمليات مجاناً ()
- أخرى تذكر (.....

(١٢) ما هي المعوقات التي تواجهك في الإدارة عند حصولك على المساعدات المختلفة ؟

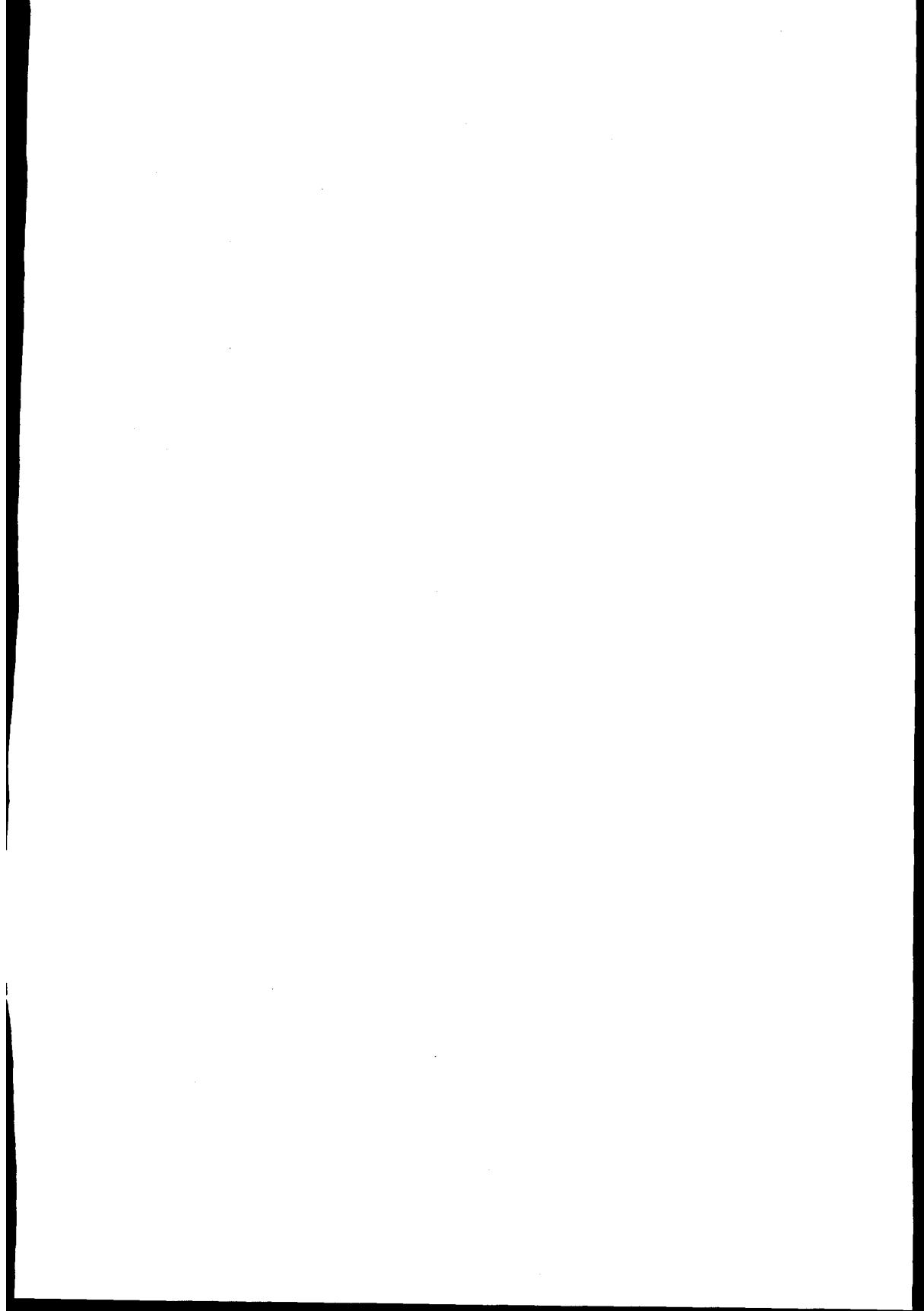
- بطء الإجراءات والروتين في العمل ()
- قلة الإمكانيات المتاحة بالإدارة ()
- عدم تعاون العاملين بالإدارة لتقديم المساعدة لكى ()
- عدم ملائمة المساعدات بالإدارة لما تحتاجينه ()
- أخرى تذكر (.....

(١٣) ما هي الطلبات التي ترغبين في أن تحققها الإدارة لك ولأفراد أسرتك حتى تجتازون أزمة سجن عائل الأسرة ؟



ملحق رقم (٣)
استمارة استبيان خاصة
بالقائمين بالعمل فى مجال رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم حول
تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة
وأثرها فى البيئة الاجتماعية

مقدمة من
الباحث / سيد احمد محمد
ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير



أولاً : بيانات أولية :

الوظيفة :

الاسم :

تاريخ الالتحاق بالعمل :

المؤهل الدراسي :

(١) ما رأيك في كفاية البرامج المقدمة من إدارة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسر

السجناء ؟

كفاية () إلى حد ما () غير كافية ()

(٢) في حالة الإجابة بغير كافية فما هي مقترحاتك ؟

(٣) هل أنت مقتنع بالعمل في مجال رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم ؟

نعم () إلى حد ما () لا ()

(٤) في حالة الإجابة بغير نعم فما هي أسباب ذلك من وجه نظرك ؟

- لا أمل في مساعدة هذه الفئة من المجتمع ()
- عدم وجود حوافز تشجع على العمل ()
- عدم تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتنسيق بينما في هذا المجال ()
- قلة الموارد والإمكانيات التي تساعد على العمل في هذا المجال ()
- عدم إيمان أفراد المجتمع بأهمية مساعدة هذه الفئة ()
- أخرى تذكر ()

(٥) هل تواجه معوقات أثناء تأدية عملك في هذا المجال ؟

نعم () لا ()

(٦) في حالة الإجابة (بنعم) ما هي تلك المعوقات ؟

- قلة الإمكانيات التي تساعدك على أداء عملك ()
- عدم تقدير رؤسائك لدورك في العمل ()
- عدم وجود خطة منظمة للعمل في هذا المجال ()

- عدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الرعاية اللاحقة ()
- أخرى تذكر ()

(٧) هل تقوم بالتقييم المستمر لدورك المهني مع فئات الرعاية اللاحقة ؟

نعم () أحيانا () لا ()

(٨) هل ترى أن هناك تعاوناً بين الأجهزة الأخرى في المجتمع والإدارة في مجال الرعاية اللاحقة ؟

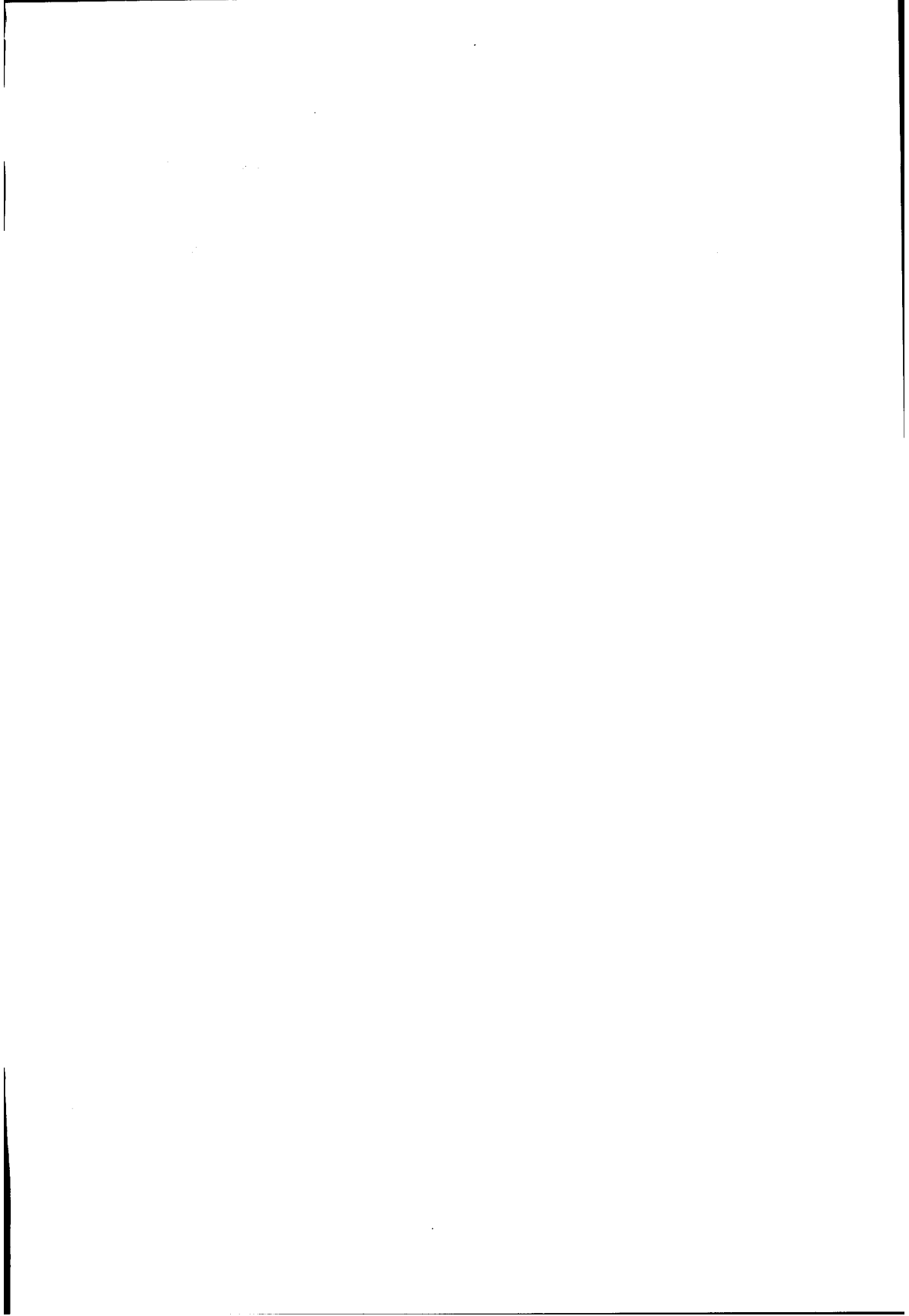
(٩) في حالة الإجابة بغير نعم ما هي أسباب ذلك ؟

- عدم تفهم كل الأجهزة لدور الرعاية اللاحقة كدور وقائي لهذه الفئات من الانحراف مرة أخرى ()
- عدم وجود خطة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع بدور الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع الأجهزة والهيئات الأخرى في هذا المجال ()
- أخرى تذكر ()

(١٠) ما هي مقترحاتك من واقع عملك للتنسيق بين أجهزة الوزارات المختلفة في المجتمع والاستفادة من إمكانياتها في هذا المجال ؟

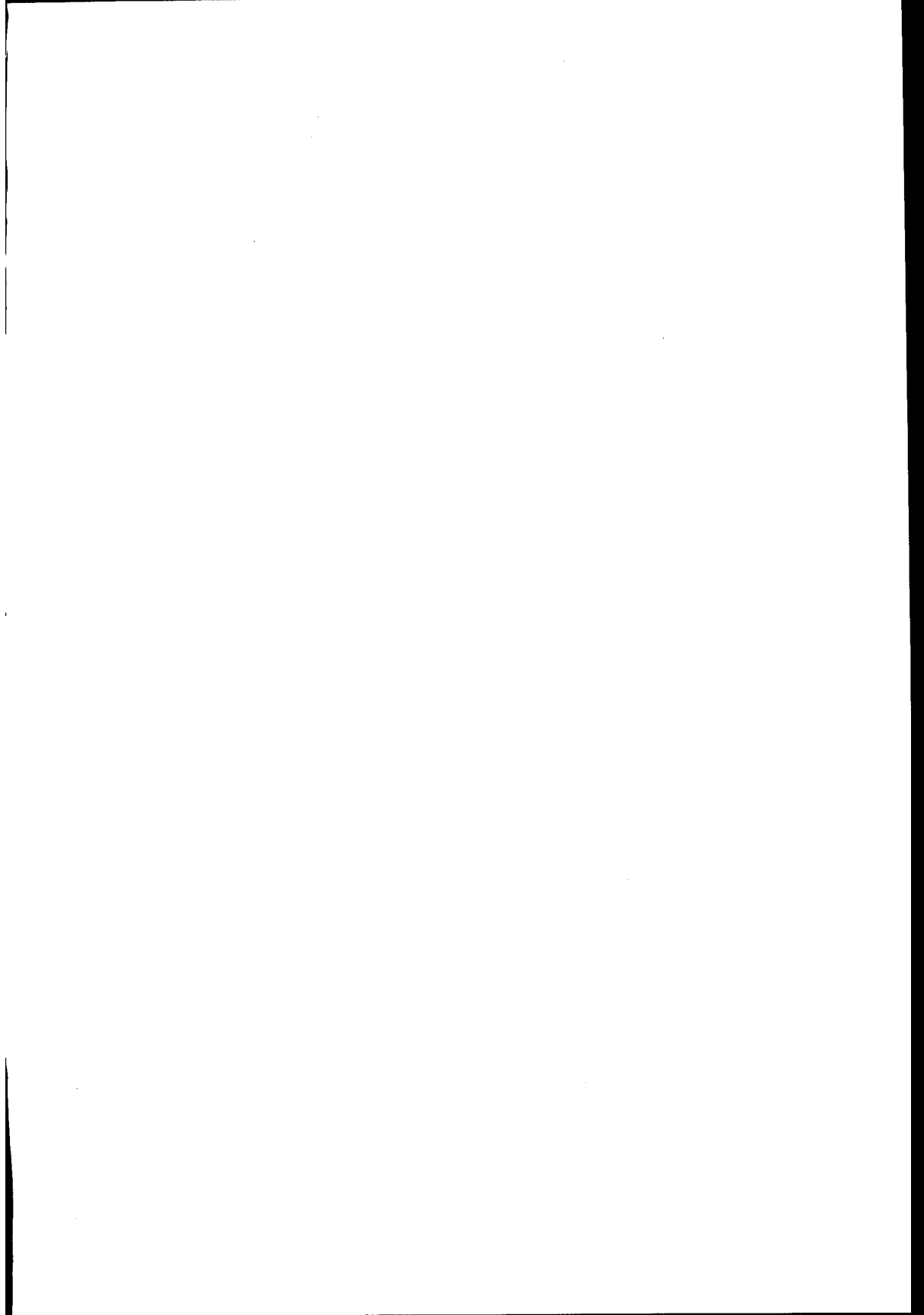
ملحق رقم (٤)

المحكمون

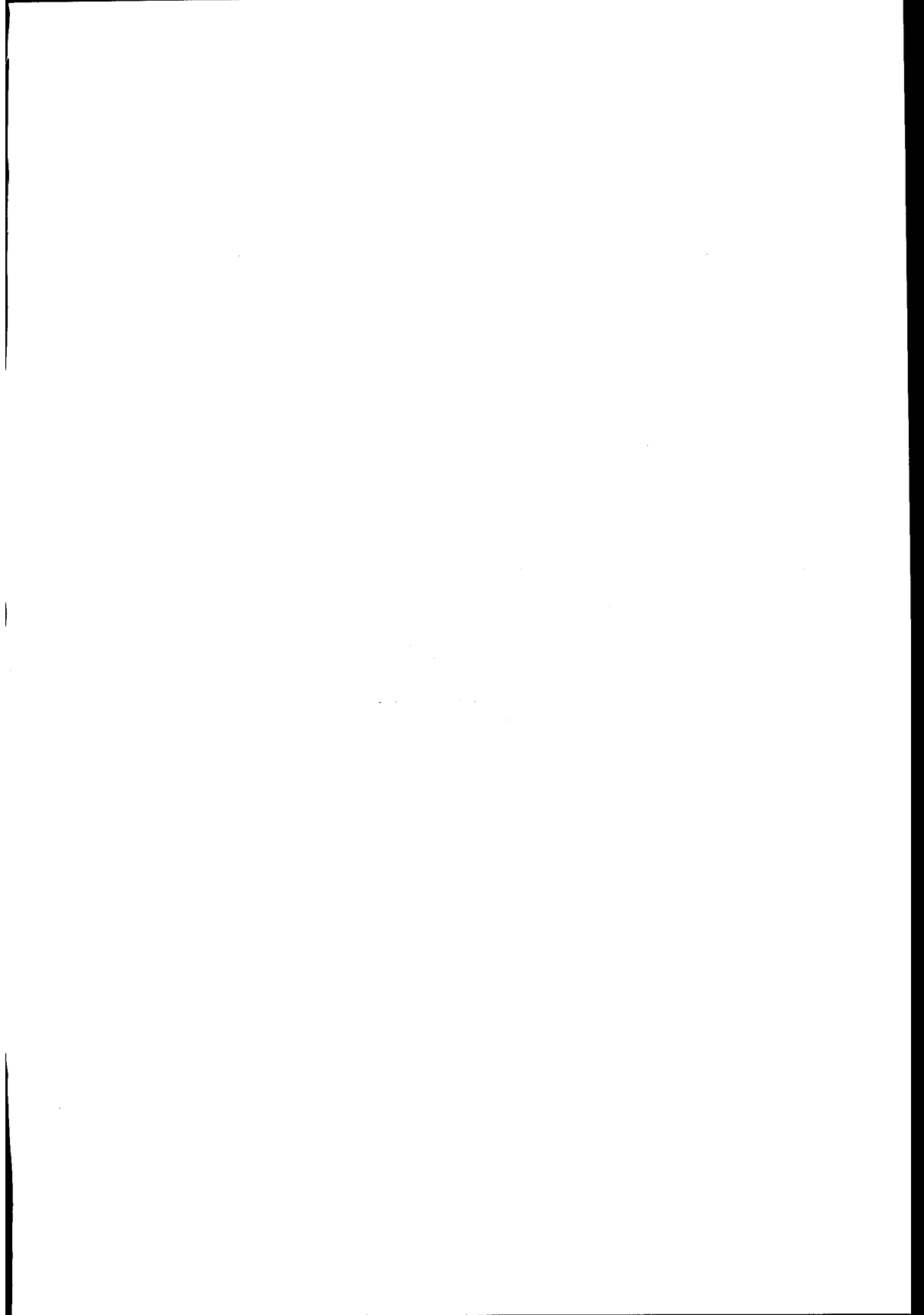


أسماء السادة المحكمين

- (١) أ . د / إبراهيم بيومي مرعى أ . متفرغ بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- (٢) أ . د / أحمد المجذوب خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- (٣) لواء / السيد عبد الحليم محمد وكيل إدارة شرطة الرعاية اللاحقة
- (٤) أ . د / حاتم عبد المنعم أ . مساعد / بمعهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس
- (٥) د / حنان شوقي مدرس بقسم خدمة الجماعة بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- (٦) أ . د / ثناء عوني رئيس مجلس إدارة جمعية المصريين المتحدين لتنمية الموارد البشرية
- (٧) أ . د / عبيد أحمد عنان رئيس قسم إدارة الأعمال كلية التجارة / جامعة عين شمس
- (٨) عميد / عمر الفرماوى مدير إدارة البحث الجنائي بمصلحة السجون - وزارة الداخلية
- (٩) أ . د ماجدة فؤاد خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- (١٠) د . محمد على شمس الدين خبير سابق بإدارة الدفاع الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية
- (١١) أ . د / محمد مصطفى الشعبتنى أ . متفرغ بكلية التربية جامعة عين شمس
- (١٢) أ . د / نادره عبد الحليم وهدان مدير المركز الثقافى والاجتماعى بمعهد التخطيط القومى
- (١٣) أ . د / نصيف فهمى منقربوس أ . بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- (١٤) أ . د / وفاء أحمد عبد الله أ . متفرغ بمعهد التخطيط القومى



ملحق رقم (٥)
القرار الوزاري
رقم ١١ لسنة ١٩٨٠



وزارة الداخلية

مكتب الوزير

الإدارة العامة للتنظيم والإدارة

في شأن

تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ، والقرار الوزاري رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام ، والقرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٧٣ في شأن إنشاء وحدات الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن . والقرار الوزاري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٩ في شأن تنظيم وزارة الداخلية . ومذكرة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة المؤرخة ١٩٧٩/١٠/٨ .

قرر

مادة (١) : إدارة الرعاية اللاحقة إحدى أجهزة قطاع الأمن الاجتماعي ، نوايها قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام .

وتختص بما يأتي :

- الرعاية اللاحقة للسجناء لمدة تزيد على ستة أشهر ومن في حكمهم ، وذلك بتوفير فرص الكسب الشريف لهم ، ابتغاء أمن المجتمع والحد من الجريمة .
- الاشتراك في الجهود التي تبذل لرعاية أسر السجناء والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال بغرض تذليل العقبات التي تواجهها والعمل على استقرار هذه الأسر .
- الاتصال بالأجهزة المعنية بالوزارة وخارجها ، وذلك بالتنسيق فيما بينها وصولاً إلى أقصى حد لرعاية السجناء وأسره .
- إجراء البحوث الفنية والقانونية في مجال الرعاية اللاحقة واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تطرأ في مجال العمل .
- التفتيش على أعمال الفروع الجغرافية بمديريات الأمن وتقييم جهودها .

مادة (٢) : يتكون البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة على النحو التالي :
رئاسة الإدارة :

يرأس الإدارة مدير له الإشراف العام على جميع أجهزتها النوعية ، وتضم الإدارة
التقسيمات النوعية التالية : التي تنهض باختصاصات الإدارة كل في مجالها .

(أ) قسم التأهيل المهني :

ويختص بما يأتي :

- الاشتراك في أعمال اللجان المشكلة للتوجيه المهني والرعاية الاجتماعية والصحية للسجناء والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك .
- متابعة مدى تقدمهم في التدريب المهني الذي وجهوا إليه والإسهام في إزالة المعوقات .
- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالسجناء أو المعتقلين والمحبوسين احتياطياً من واقع سجلاتهم قبل الإفراج عنهم بثلاث أشهر للتعرف على سلوكهم واتجاهاتهم والأعمال والحرف التي تم تدريبهم عليها وتخطيط البرامج المناسبة لاستقرارهم بعد الإفراج .
- إنشاء وترتيب وحفظ السجلات والبطاقات اللازمة لذلك .

(ب) قسم رعاية أسر السجناء :

ويختص بما يأتي :

- الاشتراك في الجهود التي توجه لرعاية أسر السجناء والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً ومتابعتها ، ومن ذلك :
- كفالة سرعة وصول الضمان الاجتماعي الذي يقرر ، وما قد يستحقونه من معونة إضافية من جمعيات رعاية السجناء .
- المساهمة بالجهود في إنشاء مراكز تأهيل مهني لأسرهم وذلك بالاتصال بالجهات المعنية .
- العمل على توفير فرص العمل للقادرين من أفراد أسرهم .

- إتاحة الفرصة لانتظام الأبناء بمدارسهم والعمل على استقرارهم الدراسي والنفسي .
- الإسهام في حل المشكلات التي قد تتعرض لها الأسر بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالوزارة أو خارجها .

(ج) قسم رعاية المفرج عنهم :

ويختص بما يأتي :

- متابعة المفرج عنهم من السجون والمعتقلات لمعاونتهم في الحصول على أعمال ملائمة تكفل أسباب العيش الشريف لهم .
- تقديم المعونة للمفرج عنهم في التغلب على المشكلات التي قد يتعرضون لها ، حتى يتم استقرارهم واندماجهم في المجتمع .
- إعداد تقرير كل ستة شهور على مدى السنتين التاليتين للإفراج عنهم لتوضيح ما تكشف عنه عملية المتابعة من مشكلات ، واقتراح الحلول المناسبة لها .
- إعداد الإحصاءات والبيانات الخاصة بعمل الإدارة وموافاة الأجهزة المعنية بها سواء بالوزارة أو خارجها .

(د) قسم الشؤون الإدارية والمالية :

ويضم الوحدات الثلاث التالية :

- وحدة الشؤون المالية :

وتختص بالقيام بكافة الشؤون المالية والمخزنية للإدارة ، وإمساك السجلات والدفاتر اللازمة وفقاً لما تقرره القوانين واللوائح المالية والمخزنية .

وحدة الشؤون الإدارية :

وتختص بأعمال السكرتارية والمحفوظات والتحرير والنسخ .

- وحدة شؤون الخدمة :

وتختص بما يأتي :

- إعداد وترتيب الخدمات بأنواعها ومتابعة تنفيذها .

- القيام بأعمال شئون خدمة الضباط والأفراد والعاملين المدنيين وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك .
- جمع وترتيب البيانات والإحصاءات عن القوات وتسليحها والمعدات والتجهيزات وموافاة الجهات المعنية بما تطلبه منها .

(د) وحدة العلاقات العامة :

وتختص بما يأتي :

- القيام بالحملات الإعلامية لإقناع الرأي العام بجدوى مساعدة المفرج عنهم ، وإتاحة الفرص أمامهم للعمل الشريف .
- توضيح رسالة الرعاية اللاحقة عن طريق إصدار النشرات والكتيبات وتوزيعها على الهيئات العامة والخاصة وكذا أصحاب الأعمال ، بغرض خلق رأى عام متعاون .
- السعى إلى التوفيق بين متطلبات العمل والحاجات الإنسانية للعاملين بالإدارة بتيسير تمتعهم بالرعاية الصحية والاجتماعية التى تنهض بها الأجهزة المعنية بالوزارة .

مادة (٣) : يرفع المستوى الإدارى لوحدات الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن المختلفة إلى مستوى قسم وتتولى الاختصاصات المقررة للإدارة كل فى مجاله الجغرافى .

مادة (٤) : على مساعدى أول ، ومساعدى الوزير ، تنفيذ هذا القرار - كل فيما يخصه - ومرفق بيان بالمرتبات الوظيفية وخريطة البناء التنظيمى ، ويعمل به من تاريخ إصداره ،،،

القاهرة فى يناير ١٩٨٠

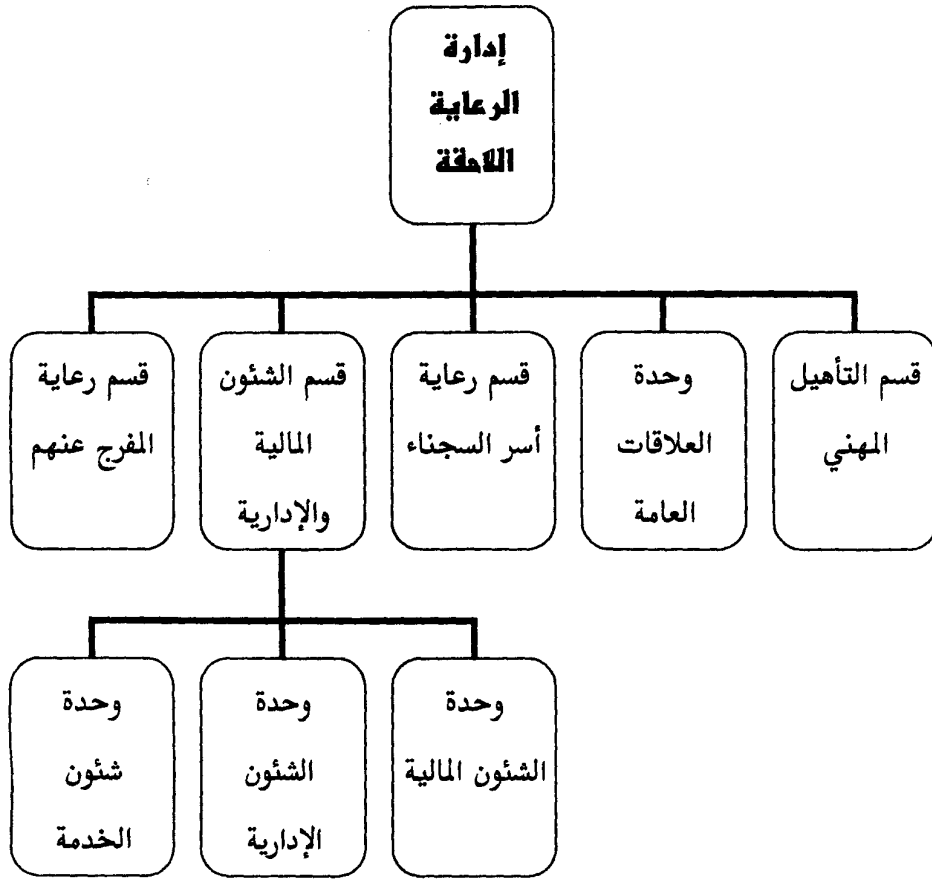
وزير الداخلية

(محمد نبوى إسماعيل)

المقررات الوظيفية

لإدارة الرعاية اللاحقة

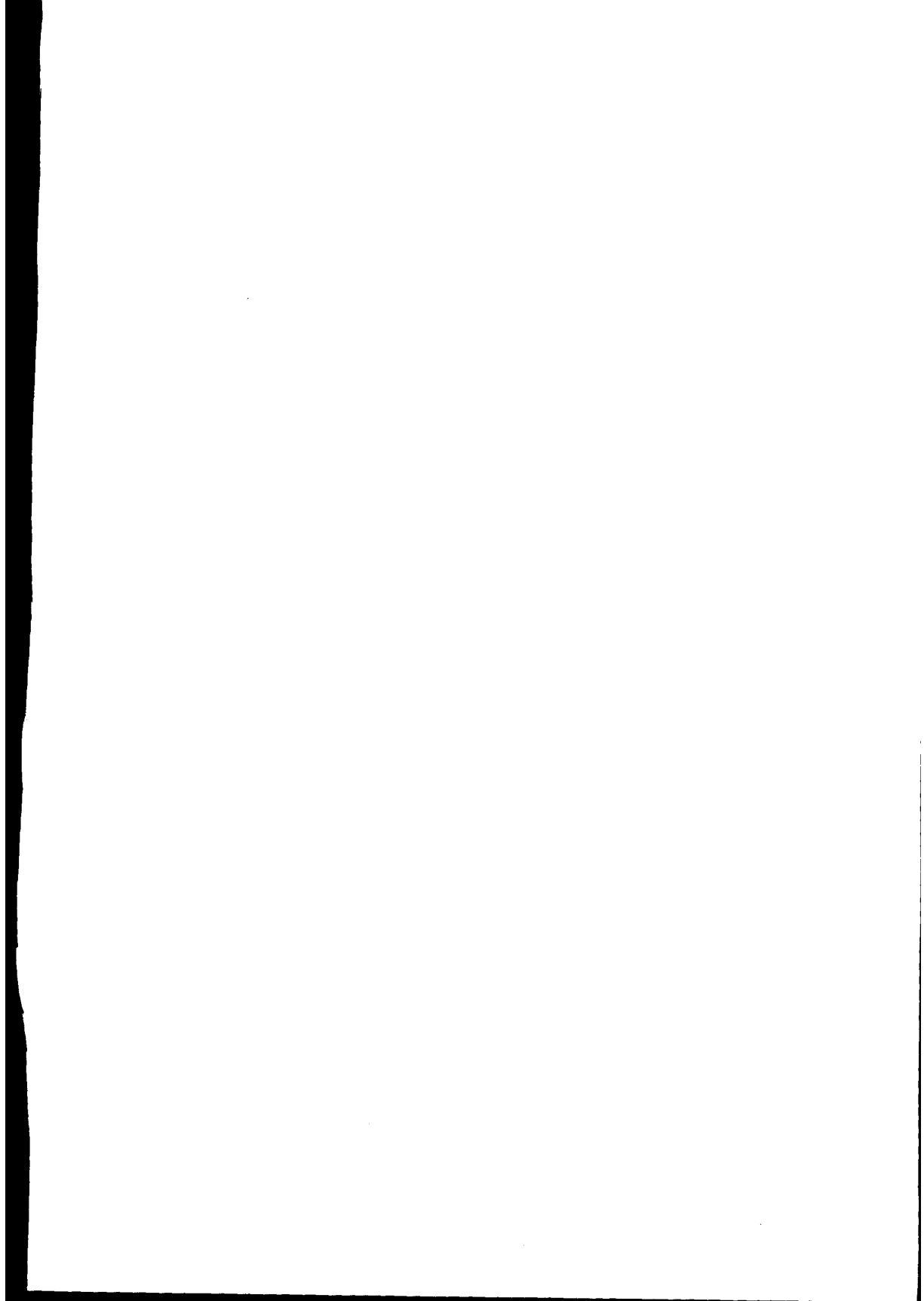
البيان	هيئة الشرطة		عاملون مدنيون		ملاحظات
	الرتبة	عدد	درجة	عدد	
أولاً: الضباط:					
- مدير الإدارة	لواء / عميد	١			
قسم التأهيل المهني :					
- رئيس القسم	مقدم / عقيد	١			
- ضباط القسم	رائد / مقدم	١			
قسم رعاية أسر السجناء:					
- رئيس القسم	مقدم / عقيد	١			
- ضباط القسم	رائد / مقدم	١			
قسم رعاية المفرج عنهم:					
- رئيس القسم	مقدم / عقيد	١			
- ضباط القسم	رائد / مقدم	١			
قسم الشؤون المالية والإدارية:					
- رئيس القسم	مقدم / عقيد	١			
ثانياً: أفراد عسكريون:					
- أعمال كتابية	رقيب	١			
- أعمال التحرير	رقيب ١	٢			
- سائقين	عريف	١			
ثالثاً: أفراد مدنيون :					
- باحثون وباحثات	رقيب	٥	إداري رابع	١٢	
	جندي	١	إداري ثالث		
	عريف	٠	ثان / ثالث	١٢	
- كاتب مدني					



ملحق رقم (٦)

القرار الوزاري

رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨



جمهورية مصر العربية

وزارة الداخلية

الوزير

في شأن
تعديل البناء التنظيمي
لإدارة الرعاية اللاحقة

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة وتعديلاته
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين وتعديلاته .
وعلى القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٠م في شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة وتعديلاته .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم وزارة الداخلية وتعديلاته .
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم وزارة الداخلية وتعديلاته .
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٦٨ لسنة ١٩٩٥ في شأن حظر تشغيل أفراد هيئة
الشرطة في بعض الوظائف .
وعلى القرارات الوزارية المنظمة لمديريات الأمن وتعديلاتها .
وعلى مذكرة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة المؤرخة ١٢/١١/١٩٩٨ م .

قرر

مادة (١) : ينشأ وظيفة وكيل بإدارة الرعاية اللاحقة ، ويعدل البناء التنظيمي لها
ويوزع الإشراف بين المدير والوكيل على النحو التالي :

مدير الإدارة :

يشرف إشرافاً عاماً على جميع أجهزتها وإشرافاً مباشراً على الأجهزة التالية :

- قسم التخطيط والبحوث (مستحدث)
- قسم التفتيش (مستحدث)

- قسم الإعلام والعلاقات (مستحدث)
- وحدة الأمن (مستحدثه)

وكيل الإدارة :

ينوب عن المدير عند غيابه ويشرف إشرافاً مباشراً على الأجهزة التالية :

- قسم التأهيل المهني .
- قسم رعاية أسر السجناء .
- قسم المفرج عنهم .
- قسم الشؤون الإدارية والمالية .

مادة (٢) : تحدد الاختصاصات والواجبات التفصيلية للأجهزة المستحدثه على النحو التالي :

قسم التخطيط والبحوث :

ويختص بما يلي :

- إعداد خطط العمل وبرامجه في ضوء السياسة العامة للوزارة ومتابعة تنفيذ تلك الخطط بعد اعتمادها من رئاسة الإدارة .
- إجراء البحوث العلمية والقانونية لدراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه العاملين في مجال الرعاية اللاحقة وتقديم أفضل الحلول لها .
- تلقي عرائض الدعاوى والإنذارات وإعداد البحوث والمذكرات في الدعاوى التي تكون الإدارة طرفاً فيها .
- تشغيل وصيانة الحاسب الرئيسي للإدارة .
- تجميع البيانات والوثائق وإعداد الإحصاءات المتعلقة بنشاط الإدارة وتحديثها أولاً بأول .
- إعداد وتجهيز البيانات لإدخالها في الحاسب الآلي وإجراء عمليات التشغيل واستخراج النتائج وتخزينها واسترجاعها عند اللزوم .
- إنشاء قاعدة بيانات للإدارة وتحديثها أولاً بأول .

ويضم القسم الوحدات التالية :

- وحدة التخطيط .
- وحدة البحوث الفنية والقانونية .
- وحدة المعلومات والحاسب الآلى .

قسم التفتيش :

ويختص بما يلى :

- إعداد خطة التفتيش الدورى على أعمال الإدارة وأقسام الرعاية اللاحقة بمديريات الأمن لمراقبة جهود وأداء العاملين بها وتوجيهها بما يكفل الارتفاع بمستوى كفاءتهم ومتابعة سلوكهم والتفتيش الفنى عليها للتأكد من انتظام عملها وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك .
- بحث مشكلات العمل ودراسة أسبابها وتقديم المقترحات لعلاجها واستظهار نواحي القصور فى الأعمال واقتراح تطوير الإجراءات والوسائل الكفيلة بتدارك العيوب والأخطاء .
- التقييم الدورى لكفاءة وأداء الضباط والإحاطة بسلوكهم العام .
- فحص تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وغيره من الأجهزة الرقابية ، واتخاذ اللازم حيالها .

قسم الأمن :

وتختص بما يلى :

- وضع خطة تأمين الإدارة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها .
- إجراء الكشف السياسى والجنايى على القوات ، وإجراء التحريات اللازمة عليهم وتجديدها دورياً وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة .
- متابعة إعاشة المجندين ، وأوجه الرعاية الصحية والاجتماعية لهم ، والتحقق من صرفهم لجميع مستحقاتهم وعهدهم الأميرية .
- اتخاذ إجراءات الدفاع المدنى والحريق بالتنسيق مع الأجهزة المختصة .

مادة (٤) : ينهض قسم العلاقات بذات اختصاصات وحدة العلاقات العامة الواردة بالقرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة .

مادة (٤) : على مساعدى أول ومساعدى الوزير تنفيذ هذا القرار - كل فيما يخصه - ويعمل به من تاريخ صدوره ومرفق طيه خريطة البناء التنظيمى والمقررات الوظيفية للأجهزة المستحدثة .

١٩٩٨/١١/١٥م

حبيب العادلي

وزير الداخلية

المقررات الوظيفية للأجهزة المستحدثة

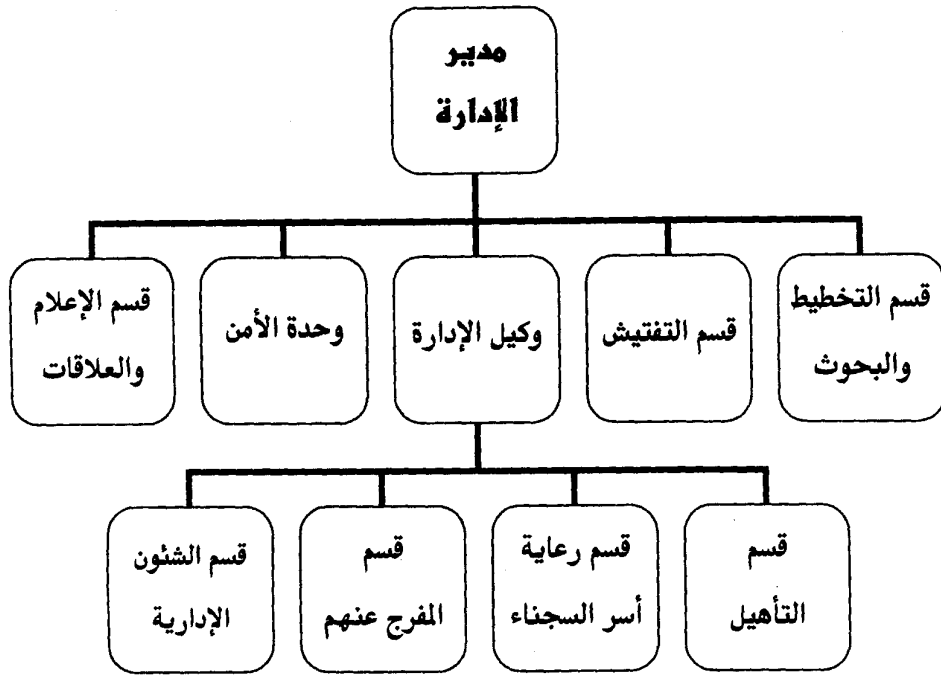
بإدارة الرعاية اللاحقة

البيان		هيئة الشرطة		عاملون مدنيون	
		الرتبة	عدد	الدرجة	عدد
وكيل الإدارة		لواء / عميد	١		
قسم التخطيط والبحوث					
رئيس القسم		عقيد / مقدم	١		
وحدة البحوث الفنية والقانونية					
رئيس الوحدة		رائد / نقيب	١		
وحدة المعلومات والحاسب الآلي					
رئيس الوحدة		رائد / نقيب	١		
قسم التفتيش					
رئيس القسم		عقيد / مقدم	١		
أعمال القسم		رائد / نقيب	١		
قسم الإعلام والعلاقات					
رئيس القسم		عقيد / مقدم	١		
أعمال القسم		رائد / نقيب	١		
وحدة الأمن					
رئيس الوحدة		رائد / نقيب	١		
أعمال الأجهزة المستحدث		أمين شرطة	٣		
				ثالثة/ رابعة مكتبية	١٢

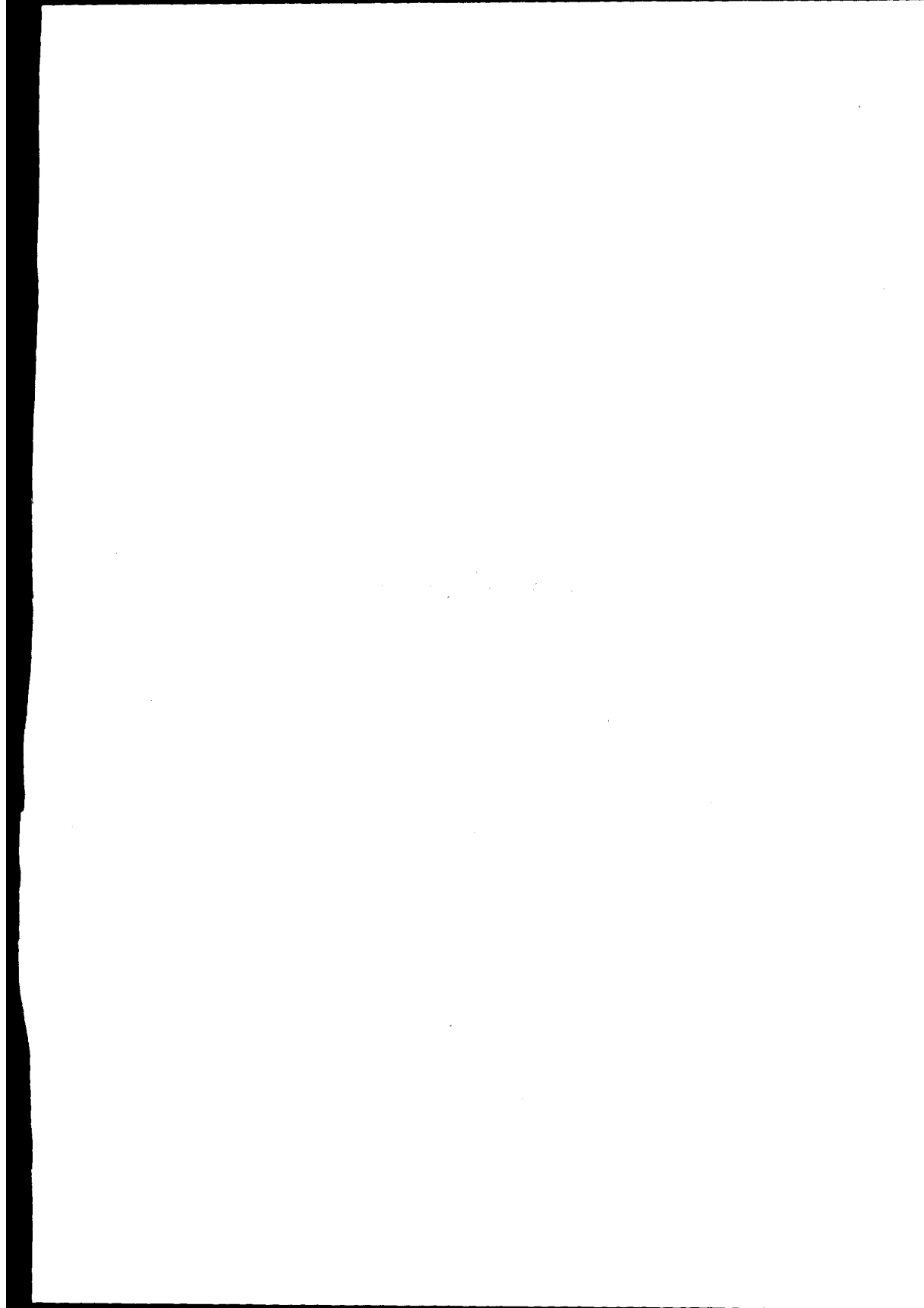
خريطة البناء التنظيمي

لإدارة الرعاية اللاحقة

طبقاً للقرار الوزاري رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨



مراجع الدراسة



مراجع الدراسة

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ١- إبراهيم عبد الرحمن وآخرون : نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٦ ، ص ١١ .
- ٢- أحمد شوقي السكري : تقدير الاحتياجات والتخطيط في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦٥ .
- ٣- أحمد مصطفى طاهر : الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٥ .
- ٤- السيد الحسيني : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٥ ، ص ٧٢ - ٧٣ .
- ٥- الفاروق إبراهيم يوسف : التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة يوم المستشفيات ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٥ .
- ٦- الفاروق إبراهيم يوسف : التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .
- ٧- جمال شحاته ديبب وآخرون : الإنسان والبيئة في إطار الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .
- ٨- حسني درويش : دراسة عن تطور الرعاية اللاحقة في ضوء تطور الجريمة المؤتمر الثاني للرعاية اللاحقة ، ٢١٩٨٩ ، ص ٧ .
- ٩- رمزية الغريب : التقويم والقياس النفسي والتربوي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ .
- ١٠- سميرة كامل : التخطيط الاجتماعي ، لمكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

تابع المراجع باللغة العربية :

- ١١- سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
- ١٢- شريف صفر : نظرية النسق الاجتماعي وتطبيقاتها في خدمة الفرد ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .
- ١٣- صلاح الدين محمد علام : إستراتيجيات ونماذج التقويم المعاصر ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، المعهد المصري لتقويم البرامج ، ٧ أبريل ، ١٩٨٣ ، ص ٣ - ٤ .
- ١٤- عبد الباسط عبد المعطي ، عادل الهواري : في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٨٦ ، ص ١١٠ ، ١١٢ .
- ١٥- عبد الباسط محمد حسني : أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبه ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- ١٦- عبد الباسط محمد حسني : التنمية الاجتماعية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، مكتبة وهبه ، ١٩٨٧ ، ص ٢١٤ .
- ١٧- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون ، مقدمة في الخدمات الاجتماعية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ، ص ٥٢ .
- ١٨- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون : مقدمة في الخدمات الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٥ .
- ١٩- عبد الحليم رضا عبد العال : تجارب وخبرات دولية وأهلية في الرعاية اللاحقة ، الندوة العلمية الثانية عشر وموضوعها الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق ، المركز الدولي للدراسات الأمنية بالرياض ١٩٨٦ ، ص ٤ .
- ٢٠- عبد المنعم هاشم : تقديم المدخلات ، القاهرة ، المعهد المصري لتقديم البرامج ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

تابع المراجع باللغة العربية :

- ٢١- علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٩٥ .
- ٢٢- علي ليله : البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثولوجيا ، المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨ ، ص ١٤ .
- ٢٣- فؤاد أبو حطب / آمال صادق : علم النفس التربوي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٩ .
- ٢٤- ماجدة كمال علام : طريق العمل مع الجماعات ، مدخل للتكيف والتنمية والتقويم والإشراف ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٠ ، ص ١٣١ .
- ٢٥- ماجدة كمال علام طريقة العمل مع الجماعات ، مدخل للتكيف والتنمية والتقويم والإشراف ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٠ ، ص ١٣١ .
- ٢٦- محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي ، مطبعة الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣١٧ .
- ٢٧- محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢ .
- ٢٨- محمد شفيق عطا : التربية السكانية ، أضواء علي برامج تنفيذها ، مجلة التربية السكانية والبيئة ، العدد ٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٧ - ٨ .
- ٢٩- محمد عاطفي عيسى : تقييم وتنفيذ البحوث الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ ، ص ٢٨٨ .
- ٣٠- محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دراسة في طوائف البحث وأساليبه ، الإسكندرية دار المعارف الجامعية ١٩٨٣ ، ص ٣٥٥ .

تابع المراجع باللغة العربية :

- ٣١- محمد الغريب عبد الكريم : البحث العلمي ، التصميم المنهجي والإجراءات ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٢ ، ص ٤١ .
- ٣٢- محمود عبد العزيز عيد : الاتجاهات الحديثة في تقويم البرامج وإمكانيات تطبيقها ١٩٩٠ ، ص ١٥ .
- ٣٣- محمود نجيب حسني : علم العقاب ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦٥٨ .
- ٣٤- محمود نجيب حسني : علم العقاب ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٥١ .
- ٣٥- نبيل محمد صادق ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ٦٨٥ .
- ٣٦- نظيمة أحمد محمود سرحان وآخرون : الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة ، سلسلة مجالات الخدمة الاجتماعية ، الكتاب الثاني ، السوق الريادي ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦ .
- ٣٧- يسر أنور : آمال عثمان : الوجيز في علم الإجرام والعقاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٨٣ .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1- Brlonm. Stecher W. Alan Davis : How to cusses Evaluation New bury prak, California sage. Pulbiders, 1987, pp51-59.
- 2- Edward. Suchman : Solution Research, N.Y. Russal, sage, Foundation, 1967. p 28.
- 3- Elner Hubert Johnson, Grime, Correction, and Soci

- 4- Email Knccaffr, mouth Holyoke college, fighting poverty in past – Welfare, U.S.A, 1995.
- 5- John hall and William : Reason Foundation Executive summery, policy study, U.S.A. 1995.
- 6- Marttn R, Haskell and Lewis yabhansky, Delinqueney, C Boston : Houghton Mifflin Company, 1982, pp458 - 459.
- 7- Michael tannetand David Bkopel : Welfare are Form Nexteteps Colorado, U.S.A, 1995 .
- 8- Mnesco- Mnep the Belgkade charter, A global frame work for environmental Education, Connect, No, 1,1,1976, pp 1-2 .
- 9- Neil Gelbert , Harryspecit : planning for Social Welfare Issues Models and tocks, New Jersey, Pronning hall, 19 .
- 10- Parsont, Struclure and Processin Modern Societies Glenceol 11.,
- 11- Richard . N, Grennel L Social Work Research and Evaluation, F, Epeacock Pubisher, Canada, 1985, pp. 433 – 434 .
- 12- Richard M. Griminell, Jr : Social work Research and Evaluation, U.S.A, E.P Pescocls Publishers. In, 1985, p. 433 .
- 13- Robert B. Smirth, an Introduction to Social Research, Volume of Hand Book of Social Science Method Bollinger. Publishing Company. VSA, 1983, p. 93 .
- 14- Stewart Tubls, A System, Approach to Small Group Interaction 3 th ed Magrow. Hillinc New York, 1998. p. 160 .

تابع المراجع باللغة الإنجليزية :

- 15- Talcott Parsons : the Social Systems, London, Routledge Kegan, 1970, p. 1 .
- 16- W. Ebough : Introduction Social Services Fourth Edition, London, the Macmillan. Press L td, 1983, p. 2 .
- 17- Will Marshall, Edkilgore : Job Placement Vouchers, U.S.A.A, 1995 .
- 18- William Arshall, Edkilgore, and Lgn A. Hogan : A replacing to Replace Welfare an Employment System .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٩	تقديم
١١	مقدمة
١٧	الباب الأول : الأبعاد النظرية للرعاية اللاحقة
١٩	الفصل الأول : منهجية دراسة الرعاية اللاحقة
٢٣	أولاً : مشكلة الدراسة
٢٤	ثانياً : أهداف الدراسة وأهميتها
٢٦	ثالثاً : تساؤلات وفروض الدراسة
٢٨	رابعاً : نوع ومنهج وأسلوب الدراسة
٣١	خامساً : مجالات الدراسة
٣١	سادساً : الدراسات السابقة والاستفادة منها
٣٩	سابعاً : مفاهيم ومصطلحات الدراسة
٤٥	الفصل الثاني : الرعاية اللاحقة للكبار وحقوق الإنسان
٤٨	أولاً : الرعاية اللاحقة عالمياً
٥١	ثانياً : الرعاية اللاحقة في البلاد العربية
٧٠	ثالثاً : فلسفة الرعاية اللاحقة وأهدافها ومبادئها
٧٣	رابعاً : نطاق الرعاية اللاحقة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان
٧٧	الفصل الثالث : الرعاية اللاحقة للأحداث وحقوق الإنسان
٨٠	أولاً : مفهوم الرعاية اللاحقة للأحداث
٨٤	ثانياً : نشأة الرعاية اللاحقة للأحداث وتطورها

الصفحة	الموضوع
٩١	ثالثاً : أنواع الرعاية اللاحقة للأحداث
٩٥	رابعاً : نموذج مقترح للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي
	الفصل الرابع : تقييم دور الرعاية اللاحقة من منظور نظريتي النسق
١٠٣	والتخطيط الاجتماعي
١٠٨	أولاً : مفاهيم مرتبطة بنظرية النسق الاجتماعي
١١٣	ثانياً : تقييم دور إدارة الرعاية اللاحقة من منظور التخطيط الاجتماعي ..
١١٩	ثالثاً : نموذج التقييم بأسلوب المدخلات والمخرجات
١٢٣	الباب الثاني : الدراسة الميدانية للرعاية اللاحقة
١٢٩	الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة
١٣١	أولاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالمفرج عنهم
١٤٧	ثانياً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بأسر السجناء
	ثالثاً : عرض وتحليل بيانات الجداول الخاصة بالقائمين بالعمل في
١٦٠	مجال الرعاية اللاحقة
١٧٣	الفصل الثاني : عرض مستخلصات نتائج الدراسة وتوصياتها
١٧٣	أولاً : عرض النتائج
١٧٦	ثانياً : مستخلصات النتائج
١٧٨	ثالثاً : التوصيات
	الفصل الثالث : التطبيقات العملية للشرطة المصرية في مجال
	تفعيل مبادئ حقوق الإنسان في مجال الرعاية
١٧٩	اللاحقة

الصفحة

الموضوع

أولاً :	الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في إطار تفعيل مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بأسر السجناء والمفرج عنهم	١٨٢
ثانياً :	استراتيجيه إدارة شرطة الرعاية اللاحقة من أجل تحقيق أهدافها	١٩٥
ثالثاً :	الخدمات والمساعدات التي قدمتها إدارة شرطة الرعاية اللاحقة لأسر السجناء والمفرج عنهم خلال المدة ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥ م	٢٠٢
الفصل الرابع : الدليل الخدمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة والإجراءات اللازمة لحصول أسر السجناء والمفرج عنهم على مساعدتها		
أولاً :	بالنسبة لأسر السجناء	٢٦٥
ثانياً :	بالنسبة للمفرج عنهم	٢٦٧
ملاحق الدراسة		
٢٧٣		
مراجع الدراسة		
٣١١		
المفهرس		
٣١٩		

